مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة
العدد الثانى – مايو ٢٠٢٠ – المجلد الرابع

الآثار الحالية والمحتملة لتفشى فيروس كورونا على بيئة التقرير المالى فى ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية: دراسة إستكشافية

د/إبراهيم محمد الطحان
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
د/ عبد الحميد العيسوى محمود
مدرس بقسم المحاسبة
المعهد العالى للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفر الشيخ

ملخص البحث

إستهدفت هذه الدراسة التعرف علي أهم الآثار الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كورونا علي بيئة التقرير المالي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية. ولتحقيق هذا الهدف، حاول الباحثان الوقوف علي أهم التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمصرية في ظل تفشي الفيروس، مع إقتراح بعض الآليات التي قد تساعدهم في التغلب علي هذه التحديات. ولإجراء الدراسة الاستكشافية تم إختيار عينة شملت ٦٨ من معدي التقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بالإضافة إلي ١٠٧ من الأكاديميين بأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية. وقد توصلت الدراسة إلي أن تفشي فيروس كورونا سيكون له العديد من الآثار الجوهرية المحاسبية الحالية والمحتملة علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، والتي من أهمها: تقييم الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية، والاستمرارية، والمحاسبة عن تعديلات العقود، وإضمحلال الأصول، وتقييم المخزون، وزيادة خسائر الائتمان المتوقعة، وتبويب الأدوات المالية، وقياس القيمة العادلة، والمحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية والضرائب. ويمكن التغلب علي هذه التحديات من خلال التواصل المستمر بين إدارات المنشآت ومسئولي الحوكمة والمديرين الماليين والمراجعين مع قيام إدارات المنشآت بالاستفسار من المنظمات المهنية ومنظمي الأسواق المالية بخصوص المشاكل المحاسبية الجديدة وممارسة الأحكام مع بذل العناية المهنية الواجبة، والإفصاح الكافي عن تأثير الفيروس علي نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي، ومنح الوقت المناسب للمراجعين للقيام بعملهم. كما يجب علي منظمي الأسواق المالية النظر في تأجيل مواعيد نشر القوائم المالية والمتطلبات التنظيمية الأخري.

الكلمات المفتاحية

فيروس كورونا؛ جائحة كوفيد-١٩؛ المعايير الدولية للتقرير المالي؛ معايير المحاسبة المصرية.

Abstract

This study aimed to identify the most important current and potential consequences of an outbreak of coronavirus on the financial reporting environment in light of international and Egyptian accounting standards. To achieve this goal, the researchers tried to discover the most important challenges that firm managers may face when applying international and Egyptian accounting standards in light of the outbreak of the virus, and suggest some mechanisms that may help them overcoming these challenges. To conduct the exploratory study, a sample of 68 accountants was selected from companies listed on the Egyptian Stock Exchange, in addition to 107 academics of accounting from the Egyptian universities. The study presented that the outbreak of the Coronavirus will have many current and potential accounting effects on accounting measurement and disclosure requirements, whereas the most important of which are: assessment of events that occur after the end of the financial period, going concern, accounting for contract adjustments, impairment of assets, inventory valuation, increase of expected credit losses, financial instruments classification, fair value measurement, accounting for governmental grants, assistance and taxes. These challenges can be overcome through continuous communication between firm managers, governance officials, financial managers and auditors, with firm managers inquiring from professional organizations and financial market regulators regarding new accounting problems and formulating provisions with due professional care, in addition to adequate disclosure about consequence of the virus on the business results and its financial position, giving auditors the required time to do their job. Financial market regulators should also consider delaying the disclosure of financial statements and other regulatory requirements.

Keywords

Coronavirus; Covid-19 pandemic; International Financial Reporting Standards (IFRSs); Egyptian Accounting Standards.

١- الإطار العام للبحث

١/١ مقدمة

في وقت متأخر من نهاية عام ٢٠١٩ بدأ ظهور عدد من حالات "الالتهاب الرئوي غير معروف السبب " في مدينة ووهان عاصمة مقاطعة هوبي الصينية. في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩ صدر بيان عاجل من لجنة الصحة بمدينة ووهان بشأن إنتشارعدوي فيروس كورونا المستجد أو فيروس كوفيد-١٩ "Coronavirus or COVID-19"، وأن هذا الفيروس يمثل تهديداً خطيراً للصحة العامة (BDO, 2020). في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أبلغت الصين منظمة الصحة العالمية (WHO) بهذا الفيروس الجديد. في ٣٠ يناير ٢٠٢٠ ، أعلنت لجنة الطوارئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية تفشي المرض، وأنه يمثل خطراً علي الصحة العامة علي المستوي الدولي. ومنذ ذلك الحين، تم تشخيص العديد من الحالات أيضاً في بلدان أخرى، مع اتخاذ التدابير ووضع السياسات من قبل الصين ودول أخرى. في ١١ مارس ٢٠٢٠ ، أعلنت منظمة الصحة العالمية أنه يمكن وصف تفشي فيروس كورونا بأنه جائحة "as a pandemic" (ICPAC, 2020). و لمكافحة تفشي المرض، أعلن العديد من الحكومات عن تدابير مختلفة، بما في ذلك منع التجمعات، وإغلاق المدارس والجامعات والنوادي، وإغلاق المساجد والكنائس، مع الحجر الصحي للحالات المشتبه في إصابتها، وإغلاق المنشآت، وحظر الدخول لبلدان معينة. ومع تطور تفشي العدوي وضعت الحكومات قيوداً علي السفر لدول معينة، ووصلت هذه القيود بعد ذلك إلي إيقاف حركة الطيران من قبل العديد من دول العالم، علاوةً علي العديد من التدابير الإقتصادية والنقدية.

ولقد أدت التدابير المختلفة التي إتخذها العديد من دول العالم إلي تعطل بعض الأعمال أو توقفها بشكلٍ كامل، علاوةً علي تعطل أو توقف سلسلة التوريد العالمية، ونقص أو توقف الطلب على العديد من السلع والخدمات مقابل تزايد الطلب علي سلع وخدمات أخري. ويعد أكثر القطاعات تضرراً من التدابير المختلفة لتفشي الفيروس، قطاعي السياحة والترفيه، والطيران، في حين زاد الطلب علي الكمامات الطبية والكحول وأجهزة التنفس الصناعي والمنتجات الأخري لقطاع الرعاية الصحية والأدوية. وفي هذا الشأن، توقعت منظمة التجارة العالمية في أبريل ٢٠٢٠ تسجيل تراجع حاد في التجارة العالمية خلال العام الجاري، وأن الإنكماش قد يتراوح بين ١٣% و٣٢% هذا العام، كما يرجح أن يتجاوز الركود الناجم عن تفشي عدوي فيروس كورونا الأرقام المصاحبة للأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (WTO, 2020). وهنا يظهر الدور المحوري للمحاسبة في قياس الأحداث الإقتصادية والإفصاح عن أثر تلك الأحداث علي أداء المنشأة ومركزها المالي

وتدفقاتها النقدية، حيث لا تعمل المحاسبة بمنأى عن البيئة المحيطة. إذ كلما زاد عدم التأكد المصاحب لتلك البيئة كلما زادت التحديات أمام المحاسبة للقيام بوظائفها المختلفة. ويجادل الباحثان بأن جائحة كوفيد-١٩ قد تسببت في زيادة مستوي عدم التأكد بالنسبة لمعظم المنشآت، الأمر الذي سيكون له تأثيرات جوهرية علي الممارسات المحاسبية لتلك المنشآت، ومن ثم قد يخلق العديد من الصعوبات والمشاكل والتحديات أمام إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية عند تطبيق متطلبات المعايير المحاسبية. لذا، سيتعين علي المنشآت تقييم الآثار الجوهرية الحالية والمحتملة لتفشي الفيروس على القوائم المالية والإفصاحات المرفقة بها (Deloitte, 2020a)، رغم أنه لا يمكن تقدير الأثر المالي للأزمة الحالية على الاقتصاد العالمي وأنشطة الأعمال بشكلٍ عام بدرجة معقولة من التأكد في هذه المرحلة، بسبب سرعة إنتشار المرض وإرتفاع مستوى عدم التأكد المحيط بنتائجه (ICPAC, 2020).

وفي ضوء الأزمة الحالية، سيتعين علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية تقييم مقدرة المنشآت علي الاستمرار في ضوء إرتفاع مستوي عدم التأكد المصاحب لتفشي الفيروس. فإذا ما توصلت إدارة المنشأة إلي أن المنشأة قادرة علي الاستمرار، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة مع الإفصاح عن الآثار الحالية والمحتملة لتفشي الفيروس علي الأداء المالي للمنشأة، ومركزها المالي، وتدفقاتها النقدية. أما إذا خلصت الإدارة إلي وجود شكوك جوهرية بشأن قدرة المنشأة علي الاستمرار، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الشكوك، علاوةً علي الإفصاح عن أن الإدارة قد أعدت قوائمها المالية باستخدام أساس آخر بخلاف افتراض الاستمرارية، وكذا السبب وراء عدم إعتبار المنشأة مستمرة. كما يجب علي المنشآت التي زاد الطلب علي منتجاتها بشكلٍ جوهري، أن تُفصح عن توقعاتها بشأن الأثر الحالي والمستقبلي لتفشي الفيروس علي نتائج أعمالها، ومركزها المالي، وتدفقاتها النقدية. ويهدف قياس الأثر المالي لتفشي الفيروس علي المنشآت مع الإفصاح عن هذا الأثر إلي توفير معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية يمكن استخدامها في إتخاذ القرارات الإقتصادية السليمة وذلك وفقاً لمتطلبات الفقرة رقم ٩ من معيار المحاسبة الدولي رقم ١ والذي يقابله معيار المحاسبة المصري رقم ١ المعدل ٢٠١٩- عرض القوائم المالية. كما ستواجه المنظمات المهنية ضغوطاً متزايدة بسبب حالات الإنهيار التي ستلحق بالعديد من المنشآت حول العالم، وسيتم توجيه سهام الإتهام لتلك المنظمات في حالة إنهيار بعض المنشآت التي لم تتضمن تقاريرها المالية أية إشارات لحدوث مثل هذا الإنهيار. ويرجع السبب في إنتقاد تلك المنظمات إلي أنها الجهات المنوط بها وضع المعايير المحاسبية التي تلتزم بها المنشآت في عملية إعدادها للتقارير المالية.

ومع تزايد عدد المنشآت التي يمكن أن تتعرض للإنهيار مع فشل القوائم المالية لتلك المنشآت في التنبؤ بحدوث مثل هذا الإنهيار ستهتز ثقة مجتمع الأعمال في الأرقام المحاسبية، وستتعرض تلك المنظمات لضغوط أكثر حدة. لذا، فإن المنظمات المهنية تراقب الوضع عن كثب، وذلك لاستيضاح الصورة فيما يتعلق بمدي كفاية المتطلبات الواردة بالمعايير المحاسبية لتوفير الإرشادات الكافية لإدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية لمعالجة الآثار المحاسبية الناتجة عن تفشي المرض، علاوةً علي مدي كفاية الإفصاحات التي تتطلبها تلك المعايير في توفير المعلومات التي تُمكن مستخدمي القوائم المالية من الوقوف علي أداء المنشآت، ومركزها المالي، وتدفقاتها النقدية.

٢/١ مشكلة البحث

واجهت المنظمات المهنية في أوائل عام ٢٠٢٠ أكبر تحدٍ في تاريخها، وذلك نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-١٩ حول العالم. ونظراً لضخامة حجم التحديات التي تواجهها تلك المنظمات، فقد قام العديد من المنظمات المهنية بتقديم إرشادات لمعدي التقارير المالية في ظل تطور تفشي عدوي فيروس كورونا، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) في ٢٧ مارس ٢٠٢٠ نشرة بخصوص تقدير خسائر الإئتمان المتوقعة في ظل تفشي فيروس كوفيد-١٩ بعنوان"المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ وفيروس كوفيد-١٩". كما أصدر المجلس نشرة أخري في ١٠ أبريل ٢٠٢٠ بشأن المحاسبة عن إمتيازات الإيجار في ظل تفشي فيروس كوفيد-١٩ بعنوان "المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ وفيروس كوفيد-١٩". كما قام معهد التقارير المالية بالمملكة المتحدة Financial Reporting Council (FRC) في ١٩ فبراير ٢٠٢٠ بإصدار نشرة بعنوان "إرشادات للشركات والمراجعين للإفصاح عن مخاطر فيروس كورونا". كما قام مجلس معايير المحاسبة الأسترالي Australian Accounting Standard Board(AASB) بالإشتراك مع مجلس المراجعة والتأكيد الأسترالي Australian Auditing and assurance Board (AUASB) بعد ذلك بأيام قليلة بإصدار نشرة حول "تأثير فيروس كورونا على التقارير المالية وإنعكاسات ذلك علي المراجع". وفي ١٣ أبريل ٢٠٢٠، قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA) بإصدار نشرة إرشادية مختصرة لأهم المعايير الدولية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية ومراجعتها في ظل ظروف فيروس كوفيد-١٩ بعنوان "آثار إنتشار فيروس كورونا – كوفيد١٩- على إعداد القوائم المالية ومراجعتها".

وعلي الجانب الآخر، فقد شهدت تلك الفترة تزايد التعليمات والإرشادات الصادرة من منظمي أسواق المال بخصوص الآثار المحتملة لتفشي فيروس كورونا علي بيئة التقرير المالي، حيث أعلن رئيس الهيئة المشرفة علي رقابة وتداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية Securities and Exchange Commission (SEC) في ٣٠ يناير ٢٠٢٠ بأنه "قد يكون من الصعب تقييم أو توقع تأثيرات كوفيد-١٩ بدقة". لذا فقد قامت الهيئة بإصدار نشرتين لإرشاد الشركات حول كيفية التعامل مع إنعكاسات هذه الأزمة، حيث صدرت النشرة الأولي في ٤ مارس ٢٠٢٠ وتدور حول "قيام الهيئة بتقديم الإعانة والمساعدة التنظيمية المشروطة للشركات المتضررة من مرض فيروس كورونا ٢٠١٩: كوفيد-١٩"، والأخري في ١٩ فبراير ٢٠٢٠ بعنوان "بيان بشأن الحوار المستمر مع ممثلي منشآت المراجعة حول جودة المراجعة في الصين والأسواق الناشئة الأخرى ؛ وإعتبارات التقرير والإعانات المحتملة في ظل تفشي فيروس كورونا". كما قامت اللجنة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق European Securities and Markets Authority (ESMA) في ١١ مارس ٢٠٢٠ بإصدار ورقة بعنوان "توصيات اللجنة بضرورة إتخاذ إجراءات من قبل المشاركين في السوق المالي كنتيجة لتفشي كوفيد-١٩". كذلك قامت بورصة الأوراق المالية الكندية Canadian Securities Administrators (CSA) في ١٦ مارس ٢٠٢٠ بإصدار تعليمات حول"قيام هيئة الإشراف علي البورصة بتوفير تحديث بشأن كوفيد-١٩ والتأخيرات المحتملة في إصدار التقارير المالية من قبل الشركات". كما قامت لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية Australian Securities & Investments Commission(ASIC) في ١٦ مارس ٢٠٢٠ بإصدار مجموعة من القرارات حول"إتخاذ اللجنة مجموعة من الإجراءات لضمان مرونة سوق الأسهم في ظل تفشي عدوي فيروس كورونا".

ولم تكن البيئة المصرية بمنأي عن هذه الإنعكاسات، حيث قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بالإعلان عن مجموعة من الإجراءات الإحترازية في إطار مواجهة فيروس كورونا، والتي من أهمها: إصدار الهيئة في ١ مارس ٢٠٢٠ إجراءات استثنائية بصفة مؤقته تسمح للشركات المقيدة بالبورصة بإخطار البورصة في ذات اليوم المقترح لتنفيذ شراء أسهم الخزينة من خلال السوق المفتوح وبسعر الورقة المالية خلال جلسة التداول وعلى ألا تتجاوز الكمية المطلوب شرائها للنسبة المقررة قانونا وهي ١٠% من أسهم الشركة، وذلك بعد أن كانت مدة الإخطار المسبق محددة بثلاثة أيام عمل على الأقل قبل الموعد المقترح للتنفيذ. ويهدف هذا القرار إلي حماية الأسواق المالية المصرية وحماية حقوق المتعاملين فيها. كما طالبت الهيئة في ١٤ مارس ٢٠٢٠ الشركات المقيدة أسهمها ببورصة الأوراق المالية والشركات العاملة فى مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بضرورة الإلتزام

بإعداد نظام للتصويت عن بُعد من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة والتصويت في الجمعية العامه. كذلك قررت الهيئة في ١٨ مارس ٢٠٢٠ قيام شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم الخاضعة لرقابة الهيئة، بتأجيل كافة الاستحقاقات الإئتمانية لعملائها (مؤسسات / أفراد) لمدة ستة أشهر من تاريخه، مع إعفائهم من غرامات التأخير التي تترتب على ذلك. كما وافق مجلس إدارة الهيئة في ١٩ مارس ٢٠٢٠ علي قيام صندوق حماية المستثمر بشراء أوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية بما لا يجاوز ١٠% من الأموال المتاحة بالصندوق. كذلك قررت الهيئة تمديد فترة تقديم القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلي ٣٠ أبريل ٢٠٢٠ والقوائم المالية الدورية للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ إلي ١٥ يونيو ٢٠٢٠. كما قامت الهيئة بدعوة اللجنة العليا "لمراجعة معايير المحاسبة المصرية ومعايير المراجعة المصرية والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى" للإجتماع للنظر في مدي قدرة المنشآت المتضررة علي الوفاء بمتطلبات تلك المعايير، حيث وافقت اللجنة في ١٢ أبريل ٢٠٢٠ علي تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها والصادرة بقرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩على القوائم المالية الدورية التى ستصدر خلال عام ٢٠٢٠، على أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات بنهاية ٢٠٢٠. وفي هذا السياق، أوضح الدكتور محمد عمران – رئيس هيئة الرقابة المالية أن اللجنة فضلت قصر إدراج الأثر المجمع للعام بالكامل على القوائم المالية السنوية، مع إلتزام الشركات بالإفصاح الكافي فى قوائمها الدورية خلال ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة وآثارها المحاسبية إن وجدت (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٠).

وبالنظر إلي توقيت إصدار النشرات والتعليمات، نجد أنها قد صدرت في غضون شهرين فقط، الأمر الذي يعكس أهمية هذا الحدث وتأثيره الجوهري المحتمل علي القوائم المالية وعلي عمل المراجعين. إذ إتفقت جميع النشرات الصادرة عن المنظمات المهنية أو منظمي أسواق المال علي أن تطور تفشي عدوي فيروس كورونا سيكون له آثار جوهرية علي بيئة التقرير المالي الحالية، حيث سيخلق عدداً من القضايا المحاسبية التي ستتطلب معالجات خاصة، مثل إعلان العديد من الحكومات حول العالم عن تدابير لتوفير كل من الإعانات المالية وغير المالية لقطاعات الصناعة المتضررة ومنظمات الأعمال، الأمر الذي سيتطلب معالجة محاسبية مناسبة لهذه الإعانات. ويرجع ذلك إلي أن معايير المحاسبة لا تسمح بمعالجة هذه الإعانات كمساعدات أو منح في جميع الأحوال، وإنما تتطلب معايير المحاسبة معالجتها وفقاً لطبيعة هذه الإعانات والغرض منها. كما

تتعرض معظم المنشآت حول العالم لفقد جزء كبير من إيراداتها أو توقف إيرادتها بالكامل (كما هو الحال في قطاع السياحة والترفيه وصناعة الطيران)، الأمر الذي يؤثر سلباً علي جودة الإئتمان لمحفظة القروض الخاصة بالمنشأة نتيجة زيادة معدلات التخلف عن السداد وخسائر الإئتمان المتوقعة، مما يتطلب مراجعة العقود مع العملاء. كما أن تعطل سلاسل التوريد العالمية بسبب الإغلاق الجزئي أو الكلي للمصانع سيؤثر علي قدرة بعض المنشآت المتضررة علي الاستمرارية، مما يتطلب إفصاحاً جوهرياً مناسباً للحفاظ علي حقوق جميع الأطراف أصحاب المصلحة في تلك المنشآت. وسيترتب علي هذا الوضع أن يصبح العديد من المنشآت غير قادر علي الوفاء بعقود الإيجار، الأمر الذي سيدفع تلك المنشآت المتضررة إلي إدخال تعديلات علي عقود الإيجار الحالية، بما يتعين علي تلك المنشآت النظر فيما إذا كانت التعديلات التي تم إدخالها علي عقود الإيجار يجب معالجتها محاسبياً كعقد إيجار منفصل، أم أنها تعد تعديلات غير جوهرية يجب المحاسبة عنها في إطار عقد الإيجار الأصلي. كما شهدت الأسواق المالية وأسواق السلع في جميع أنحاء العالم تقلبات كبيرة، الأمر الذي صاحبه زيادة مخاطر السيولة، ومخاطر الإئتمان، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر تقلب أسعار الصرف والعملات الأجنبية، الأمر الذي يتطلب إفصاحاً مناسباً عن هذه المخاطر للمستخدمين. كما يجب علي المنشآت إعادة النظر في قياسات القيمة العادلة في تاريخ التقرير، وما إذا كان لهذه الأحداث تأثير علي افتراضات تقييم المشاركين في السوق لبنود القوائم المالية في ذلك التاريخ. ومع تطور الأزمة والظروف التي لا يمكن التنبؤ بها حتي الآن، فإنه سيتعين علي المنشأة معالجة الإضمحلال أو الإنخفاض في قيمة أصولها في حالة توافر مؤشرات دالة علي إضمحلال قيمة تلك الأصول. علاوةً علي ما سبق، تتزايد المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين بشكل جوهري نتيجة تزايد المطالبات التأمينية بشكلٍ غير مسبوق من قبل حاملي الوثائق، سواء كانت هذه الوثائق تغطي أحداث الوفاة أو تعطل العمليات. لذا سيتعين علي شركات التأمين تحديد ومراقبة المخاطر الجديدة، وتحديد حجمها، وتأثيرها على أعمال التأمين. ولأن تطور تفشي المرض قد حدث في أعقاب إصدار القوائم المالية السنوية للمنشآت التي تنتهي سنتها المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، فإن القضية الهامة بالنسبة للمنشأة هي تحديد ما إذا كانت الأحداث التي تقع بعد نهاية فترة التقرير ستتطلب تعديلاً في أرقام القوائم المالية أم أنها لا تتطلب مثل هذا التعديل ولكنها تتطلب إفصاحات إضافية فقط، وما إذا كانت القوائم المالية الدورية أو المرحلية للمنشآت قادرة علي إظهار الآثار الناتجة عن تفشي عدوي الفيروس أم لا.

وقد وضعت مثل هذه الظروف الجديدة التي تم وصفها أعلاه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية أمام تحديات كبيرة عند إعداد القوائم المالية لتلك المنشآت وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي

وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية، وهو ما دفع الباحثين لمحاولة الإجابة علي التساؤلين التاليين:

- ما هي الآثار الحالية والمحتملة لتطور تفشي عدوي فيروس كورونا علي بيئة التقرير المالي في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية؟
- هل تساعد الآليات المقترحة في التغلب علي التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تطور تفشي عدوي فيروس كورونا؟

٣/١ هدف البحث

تهدف الدراسة الحالية إلي التعرف علي أهم الآثار الحالية والمحتملة لتطور تفشي عدوي فيروس كورونا علي بيئة التقرير المالي في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية. ولتحقيق هذا الهدف، حاولا الباحثان الوقوف علي أهم الصعوبات والمشاكل والتحديات التي قد تواجه معدي التقارير المالية عند تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية في ظل تفشي جائحة كوفيد-١٩، مع إقتراح بعض الآليات التي قد تساعد معدي التقارير المالية في التغلب علي هذه التحديات، علاوةً علي استطلاع آراء عينة من المديرين الماليين ومعدي التقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وبعض الأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية بشأن هذه التحديات والآليات المقترحة للتغلب عليها.

٤/١ أهمية البحث

تحتل قضية هذا البحث أهمية كبيرة علي المستويين الأكاديمي والمهني، وذلك علي النحو التالي:

الأهمية العلمية:

- يعد هذا البحث من الأبحاث الرائدة في موضوع التعرف علي الآثار الحالية والمحتملة لتطور تفشي جائحة كوفيد-١٩ علي بيئة التقرير المالي في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية، وذلك لأنه حتي تاريخ الإنتهاء من هذا البحث لم تكن هناك أية دراسة أكاديمية سواء في البيئة الأجنبية، أو البيئة العربية قد تناولت هذا الموضوع، مع توافر بعض الإرشادات الصادرة عن المنظمات المهنية أو بعض الدراسات المهنية الصادرة عن منشآت

المحاسبة والمراجعة الكبري. لذا، فقد سعي الباحثان لسد جزء ولو بسيط من الفجوة البحثية المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.

- تفيد هذه الدراسة في مجال التنظير المحاسبي، حيث يمكن استنباط المشاكل والتحديات المحاسبية المصاحبة للأزمة الحالية والآليات المقترحة للتغلب عليها في دراسة وتحليل وتفسير أي ظواهر أو أزمات مستقبلية لها إنعكاسات محاسبية.

الأهمية العملية

- لم تتوقف هذه الدراسة عند حدود تسليط الضوء علي أهم التحديات التي قد تواجه معدي التقارير المالية في البيئات التي تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي، ولكن قدمت هذه الدراسة العديد من الآليات التي قد تساعد إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في التغلب علي هذه التحديات.
- علي الرغم من أن نتائج هذه الدراسة تعد هامة لمعدي التقارير المالية في جميع البلدان المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي، إلا أنها تعد أكثر أهمية لمعدي التقارير المالية في البيئة المصرية، وذلك لأن تلك الدراسة تقدم دليلاً ميدانياً من واقع البيئة المصرية بشأن المشاكل والتحديات المحاسبية المصاحبة لتفشي الفيروس وآليات التغلب عليها.

١/٥ منهج البحث

اعتمد هذا البحث على المزج بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، حيث قام الباحثان باستخدام المنهج الاستنباطي للتعرف علي أهم الآثار الحالية والمحتملة لتطور تفشي عدوي فيروس كورونا علي بيئة التقرير المالي في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية، مع إقتراح بعض الآليات التي قد تساعد معدي التقارير المالية في التغلب علي هذه التحديات. وقد تم ذلك بدراسة وتحليل المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية، علاوةً علي الإرشادات والتعليمات الصادرة عن المنظمات المهنية ومنظمي الأسواق المالية، وذلك بهدف الإجابة علي التساؤلات البحثية. ثم قام الباحثان باستخدام المنهج الاستقرائي لاستقراء واقع الممارسة المهنية في مصر من خلال إجراء دراسة استكشافية، وذلك باستطلاع آراء عينة من المديرين الماليين ومعدي التقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وبعض الأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية بشأن هذه التحديات والآليات المقترحة للتغلب عليها.

٦/١ حدود البحث

تتمثل أهم حدود هذا البحث فيما يلي:

- أجريت هذه الدراسة علي البيئة المصرية، وبالتالي يجب الحذر عند تعميم نتائجها علي بلدان أخري بخلاف البيئة المصرية، وخصوصاً إذا كانت هذه البلدان لا تلتزم بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي. كما أن إختلاف مستوي تفشي العدوي بين البلدان المختلفة سيكون له تأثير جوهري علي التحديات التي قد يواجهها معدو التقارير المالية في مختلف البلدان.
- عدم توافر قوائم مالية لشركات متضررة من حدوث الأزمة، وذلك لأن هذه الدراسة تم إجراؤها في مرحلة مبكرة من إنتشار العدوي، وحتي لحظة الإنتهاء من هذا البحث لم تكن هناك أية تقارير مالية قد أُصدرت، الأمر الذي دفع الباحثان لإجراء دراسة ميدانية لعدم توافر البيانات التطبيقية المرتبطة بموضوع البحث.
- لن يتمكن الباحثان من إشتقاق فروض لهذه الدراسة، وذلك لعدم وجود دراسات سابقة أو أساس نظري يمكن من خلاله الاستدلال علي طبيعة وإتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة. ويرتبط هذا القيد بطبيعة الدراسة الاستكشافية.
- حاولت الدراسة الوقوف علي أهم الآثار الحالية والمحتملة لتطور تفشي جائحة كوفيد-١٩ علي بيئة التقرير المالي للمنشآت بصفة عامة. ونظراً لأنه من المتوقع أن تكون إنعكاسات هذه الأزمة علي القطاع المصرفي وشركات التأمين أكثر حده وخطوره، فإن الأمر يتطلب إجراء دراسات أخري أكثر تخصصاً بالتطبيق علي هذه القطاعات.

٧/١ تنظيم البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه، فسوف يتم تنظيم المتبقي من البحث على النحو التالي: يتناول القسم الثاني الآثار الحالية والمحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية. بينما يتناول القسم الثالث الآليات المقترحة للتغلب علي التحديات التي تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تفشي الفيروس. وقد تم تخصيص القسم الرابع للدراسة الاستكشافية. وأخيراً يتناول القسم الخامس النتائج والتوصيات والمجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية.

٢- الآثار الحالية والمحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية

يسعي الباحثان في هذا القسم إلي التعرف علي الآثار الجوهرية الحالية والمحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية. ويرجع ذلك إلي أن الاعتراف النهائي بالتأثيرات المحاسبية المتعلقة بالقضايا الناشئة عن تطور تفشي عدوي الفيروس تتوقف علي الحقائق والظروف الخاصة بكل منشأة، وذلك علي النحو التالي:

٢/١ الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية: Events After the Reporting Period

تمثل الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية تلك الأحداث التي تقع بين تاريخ نهاية الفترة المالية وتاريخ إصدار القوائم المالية، سواء أكانت تلك الأحداث في صالح المنشأة أم لا، حتي لو قامت المنشأة بنشر معلومات عن الأرباح أو أية معلومات مالية طالما أن هذه الأحداث وقعت قبل إصدار القوائم المالية. ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ١٠(ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٧ المعدل ٢٠١٥ – الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية) التمييز بين نوعين من الأحداث، الأولي توفر أدلة إضافية عن حالات كانت قائمة في تاريخ نهاية فترة التقرير وتتطلب تعديلاً في القوائم المالية، أما الأخري فنشأت بعد نهاية فترة التقرير ولا تتطلب تعديلاً في القوائم المالية ويتعين علي المنشأة فقط الإفصاح عنها (معيار المحاسبة المصري رقم ٧ المعدل ٢٠١٥، الفقرات ٣-٧؛ IAS 10, 2003, para 3-7).

وتعتبر القضية الرئيسية بالنسبة للأحداث التي تقع بعد نهاية فترة التقرير هي كيفية تحديد الأحداث التي تتطلب تعديلاً في أرقام القوائم المالية، أو التي لا تتطلب مثل ذلك التعديل ولكنها تتطلب فقط إفصاحات إضافية. ويرجع ذلك إلي أن عدوي فيروس كورونا بدأت في وقت قريب من نهاية عام ٢٠١٩ في مدينة ووهان عاصمة مقاطعة هوبي الصينية. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أبلغت الصين منظمة الصحة العالمية (WHO) بهذا الفيروس الجديد، ثم أعلنت منظمة الصحة العالمية في ١١ مارس ٢٠٢٠ أنه يمكن وصف تفشي فيروس كورونا بأنه جائحة as a pandemic. ولمواجهة هذه الأزمة أدخل العديد من الحكومات تدابير مختلفة لمكافحة تفشي المرض، (Ernst & Young, 2020). والسؤال الذي يطرح نفسه بالطبع، هل ستنظر المنشآت

المتضررة لهذه الأحداث علي أنها أحداث كانت قائمة في تاريخ نهاية السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩، وبالتالي سوف تتطلب تلك الأحداث إجراء تعديلات علي أرقام القوائم المالية؟ أم أن هذه الأحداث لم تكن قائمة في تاريخ إعداد القوائم المالية، وبالتالي، سيتعين علي المنشأة الإفصاح عنها فقط إذا كانت هذه الأحداث ذات تأثير جوهري علي القوائم المالية، مع عدم تعديل الأرقام الواردة بالقوائم المالية؟

ويجادل (BDO, 2020; Deloitte, 2020b) بأن آثار فيروس كورونا عموماً تعد حدثاً "غير قابل للتعديل" ، وذلك لأن تطور تفشي المرض بدأ في ٣١ يناير ٢٠٢٠، وبالتالي فإن التنبؤات والتوقعات والافتراضات ذات الصلة المستخدمة في إعداد القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ستعكس إما تغييراً طفيفاً أو لا تعكس أي تغيير نتيجة لتفشي فيروس كورونا. أما بالنسبة لفترات التقرير المنتهية في أو بعد ٣١ يناير ٢٠٢٠ ، فإنه سيتعين علي المنشآت المتضررة إدراج آثار فيروس كورونا عند إعداد قوائمها المالية. ويختلف الباحثان مع وجهة النظر السابقة، وذلك لأن إدارات المنشآت المتضررة سيتعين عليها استخدام أحكامها للنظر في كيفية معالجة الآثار الناتجة عن تلك الأحداث بعد نهاية السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩. فقد تتوصل بعض المنشآت المتضررة إلي أن هذه الأحداث كانت قائمة في نهاية فترة التقرير ٢٠١٩، ولذا فإنه سيتعين علي تلك المنشآت تعديل القيم المدرجة بقوائمها المالية وفقاً لمتطلبات الفقرتين (٨)، (٩) من معيار المحاسبة الدولي رقم ١٠(ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٧ المعدل ٢٠١٥). وينطبق ذلك علي المنشآت العاملة بمدينة ووهان الصينية أو المنشآت العاملة ببلدان تأثرت بهذه الأحداث، أو التي تمتلك فروعاً كبيرة في أماكن تأثرت بهذه الأحداث خلال عام ٢٠١٩ ، وذلك لأن المجتمع الدولي لديه شكوك في أن الصين قد مارست قدراً كبيراً من التعتيم وعدم الشفافية بخصوص الإعلان عن تفشي الفيروس خلال عام ٢٠١٩. أما إذا توصلت إدارات المنشآت المتضررة بأن تلك الأحداث لم تكن قائمة في نهاية فترة التقرير – وهو القرار المتوقع لمعظم المنشآت–، فإنه سيتعين علي تلك المنشآت عدم تعديل القيم المدرجة بقوائمها المالية، مع الإفصاح عن طبيعة الحدث وتقدير تأثيره المالي إذا كان من المتوقع أن يكون لهذا الحدث تأثير جوهري علي القوائم المالية، وذلك وفقاً لمتطلبات الفقرتين (١٠)، (٢١) من معيار المحاسبة الدولي ١٠(ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٧ المعدل ٢٠١٥). وينطبق ذلك علي المنشآت العاملة ببلدان لم تتأثر بهذه الأحداث خلال عام ٢٠١٩، ولم تبني افتراضاتها المستقبلية علي هذا السيناريو المؤسف الذي يعيشه العالم اليوم. وبالتالي، عند إصدار إدارات المنشآت لمثل تلك الأحكام، يجب أن تأخذ في إعتبارها جميع المعلومات المتاحة حول طبيعة الحدث، والجدول الزمني لتفشي المرض، والتدابير المتخذة من

الحكومات لمواجهته، وتأثيره المالي، وما إذا كان هذا الحدث يتفق مع افتراضات الإدارة بشأن المستقبل أم لا.

كما يجب علي المنشأة إذا ما توصلت إلي عدم تعديل القيم المدرجة بقوائمها المالية أن تقوم بتحديث إفصاحتها بالقوائم المالية لتعكس الأحداث الجوهرية التي وقعت بعد نهاية الفترة المالية، والتي قد يؤثر عدم الإفصاح عنها علي قدرة مستخدمي القوائم المالية علي التقييم الصحيح لأداء المنشأة؛ ويعتبر من أهم هذه المعلومات: إتخاذ إدارة المنشأة قرار بالإندماج مع منشأة أخري، أو استبعاد إحدي الشركات التابعة الهامة المتضررة من تفشي المرض بعد نهاية الفترة المالية؛ أو الإعلان عن خطة للتوقف عن جزء من النشاط الأكثر تضرراً بالأحداث بعد نهاية الفترة المالية، أو استبعاد أصول أو الدخول في عقد إرتباط لبيع بعض أصول المنشأة بغرض سداد التعهدات المستحقة علي المنشأة؛ أو الإعلان عن أو البدء في تنفيذ عملية إعادة هيكلة للمنشأة نتيجة التضرر بأحداث تفشي الفيروس؛ أو التغيرات الجوهرية في قيم الأصول أو أسعار الصرف نتيجة عدم استقرار أسواق السلع والخدمات والأسواق المالية؛ أو التغيرات في معدلات الضرائب أو قوانين الضرائب بعد الفترة المالية والتي سيكون لها تأثير جوهري علي عبء الضريبة لفترة التقرير وأصول أو إلتزامات الضرائب المؤجلة؛ أو اصدار ضمانات هامة بسبب تفشي الفيروس؛ أو الشروع في رفع دعوي قضائية علي شركات التأمين أو أطراف أخري للحصول علي تعويضات بخصوص الآثار المترتبة عن تفشي فيروس كورونا.

٢/٢ الاستمرارية: Going concern

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ١ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ١ المعدل ٢٠١٩ – عرض القوائم المالية) من الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة علي الاستمرار عند إعداد قوائمها المالية، كما يتعين علي المنشأة أن تعد قوائمها المالية علي أساس افتراض الاستمرارية ما لم تكن لدي الإدارة النية لتصفية المنشأة، أو التوقف عن مزاولة النشاط، أو لم يعد لدي المنشأة بديل واقعي سوي القيام بذلك. وإذا كانت الإدارة علي دراية عند تقييمها لقدرة المنشأة علي الاستمرار بوجود درجة كبيرة من عدم التأكد المرتبط بأحداث أو ظروف قد يترتب عليها شك جوهري في قدرة المنشأة علي الاستمرار، فعليها الإفصاح عن تلك الشكوك. وإذا كانت المنشأة لا تعد قوائمها المالية طبقاً لافتراض الاستمرارية فعليها الإفصاح عن تلك الحقيقة، علاوةً علي الإفصاح عن الأساس الذي استخدمته الإدارة في إعداد قوائمها المالية، وكذا السبب وراء عدم إعتبار المنشأة مستمرة. وعند تقييم مدي ملاءمة الافتراض المحاسبي الخاص بالاستمرارية، فإنه يجب علي الإدارة أن تأخذ في إعتبارها

كافة المعلومات المتاحة عن المستقبل المنظور، والتي تمتد لفترة لا تقل عن إثني عشر شهراً من نهاية الفترة المالية، ولكنها قد تزيد (معيار المحاسبة المصري رقم ١ المعدل ٢٠١٩، الفقرتان ٢٥؛٢٦؛ IAS 1, 2007, para 25;26) .

وتتفق المتطلبات السابقة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ١٠(ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٧ المعدل ٢٠١٥ – الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية) بأنه لا يجوز للمنشأة إعداد قوائمها المالية طبقاً لافتراض الاستمرارية إذا كانت الإدارة تنوي بعد الفترة المالية تصفية المنشأة أو أن تتوقف عن مزاولة النشاط ولا يوجد لديها بديل آخر معقول سوي ذلك. ويستدعي التدهور في نتائج التشغيل والمركز المالي بعد الفترة المالية دراسة ما إذا كان افتراض الاستمرارية ما زال مناسباً من عدمه. فإذا لم يعد افتراض الاستمرارية مناسباً، فإن تأثير ذلك سيكون خطيراً جداً، حيث يتطلب هذا المعيار تعديلاً جوهرياً في أساس المحاسبة، وليس مجرد تعديل المبالغ المعترف بها وفقاً لأساس المحاسبة الأصلي المتبع (معيار المحاسبة المصري رقم ٧ المعدل ٢٠١٥، الفقرتان ١٤؛١٥؛ IAS 10, 2003, para 14;15).

وعند تقييم الإدارة لقدرة المنشأة على الاستمرار، فإنه يكون من الملائم أن تأخذ في إعتبارها الآثار الحالية والمحتملة لتفشي المرض على أنشطة المنشأة، فعلى سبيل المثال، عندما يكون تاريخ المنشأة يتسم بعمليات مربحة ويعتمد علي مصادر تمويل خارجية، ولكن بسبب تفشي المرض، تم تعليق عملياتها قبل أو بعد تاريخ إعداد القوائم المالية، فإنه في هذه الحالة سيكون علي الإدارة أن تأخذ في إعتبارها مجموعة كبيرة من العوامل المتعلقة بالوضع السلبي الحالي بما في ذلك الأثر المتوقع على الطلب المحتمل علي السلع أو الخدمات، والإلتزامات التعاقدية المستحقة أو المتوقعة في غضون سنة مقبلة، والجداول الزمنية لسداد الديون، والسيولة المحتملة ونقص رأس المال العامل، ومصادر التمويل المحتملة، والربحية المتوقعة (Deloitte, 2020b; ICPAC, 2020). كما يجب على الإدارة أن تأخذ في إعتبارها كافة المعلومات المتاحة حول المستقبل، والتي تم الحصول عليها بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك التدابير التي اتخذتها الحكومات والبنوك لتقديم المساعدات للمنشآت المتضررة قبل أن تقرر ما إذا كان افتراض استمرارية المنشأة ما زال مناسباً، طالما توافرت تلك المعلومات قبل تاريخ إصدار القوائم المالية. أما إذا لم تتمكن إدارات المنشآت المتضررة من تقدير الآثار المالية لتطور تفشي العدوي أو تأثير تدابير الإغاثة أو الإعانة التي تتخذها الحكومات لمساعدة المنشآت المتضررة، فيجب علي إدارات المنشآت الإفصاح عن تلك الحقيقة، كما يجب أن

يحكم إدارات المنشآت المتضررة معايير أخلاقية عند تقييم مثل هذه التأثيرات (Ernst & Young, 2020).

ويري (BDO,2020) أن تقييم الاستمرارية في ظل آثار تفشي فيروس كورونا سيتطلب تضمين صدمات غير مسبوقة في تنبؤات الإدارة، وذلك لأن كلاً من الإنخفاض في قيم الأصول، وإنخفاض الطلب على السلع والخدمات، وتعطل سلسلة التوريد العالمية، يختلف عن أي سيناريو واجهه العالم سابقاً، مما يجعل من الصعب التنبؤ بالنتائج الدقيقة لآثار تفشي عدوي الفيروس علي مدي قدرة المنشأة علي الاستمرارية. وبالنظر لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ١ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ١ المعدل ٢٠١٩ – عرض القوائم المالية) نجد أنه يتطلب من إدارة المنشأة أن تقوم بإجراء تقييم لمدي قدرة المنشأة علي الاستمرارية، ولكنه لم يوفر إرشادات حول كيفية القيام بذلك. لذا، فإنه في ظل الظروف التي يوجد فيها قدر كبير من عدم التأكد المحيط بنتائج الأحداث المستقبلية، فإنه قد يكون من المناسب وضع نماذج لسيناريوهات متعددة مع ترجيح إحتمالاتها. وفي بعض القطاعات الأكثر تضرراً كقطاع السياحة والترفيه، فإنه قد يتعين علي المنشأة عند تقييم سيناريو "أسوأ الحالات" أن تأخذ في إعتبارها إنخفاض الإيرادات أو إنقطاعها لفترات زمنية ممتدة إذا طُلب من المنشآت وقف عمليات التشغيل. كما يجب علي إدارات المنشآت المتضررة أن تتوقع بدرجة كبيرة تحقق السيناريوهات "السلبية" أو "أسوأ الحالات"، وذلك نظراً لمستوى عدم التأكد بشأن كيفية ظهور آثار تفشي العدوي، وفترة استمرارها، وإحتمالات تطورها.

ويجادل الباحثان بأنه يجب علي إدارات المنشآت استخدام قدر كبير من الأحكام الشخصية عند تقييم مدي قدرة المنشأة علي الاستمرار. ويرجع ذلك إلي عدم قدرة هؤلاء المديرين على التنبؤ بالأثر المحتمل لتطور تفشي المرض خلال الفترة المقبلة وعدم قدرة الحكومات علي السيطرة عليه، علاوةً علي ما أعلنت عنه منظمة الصحة العالمية في ١٤ أبريل ٢٠٢٠ بأنه ليس من المتوقع التوصل لمصل أو لقاح لعلاج فيروس كورونا قبل عام علي الأقل من الآن، الأمر الذي يثير شكوكاً عديدة جوهرية حول تطور تفشي الفيروس وعدم القدرة علي السيطرة عليه خلال فترة وجيزة مقبلة. وتدفع كل هذا الشكوك إدارات المنشآت المتضررة للتوسع في الإفصاح عن الآثار الحالية والمحتملة لتفشي الفيروس، وعدم التأكد الجوهري الذي يحيط بتلك القياسات، والأحكام والتقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة للتوصل لتلك القياسات، والافتراضات التي وضعتها الإدارة للوصول لتلك القياسات، ومدي حساسية تلك القياسات للتغيرات في مدخلات تقديرها؛ ومدي قدرة المنشأة علي الاستمرارية، علاوةً علي الأسباب التي دفعتها للإعتقاد بأن افتراض الاستمرارية ما زال مناسباً.

وسوف يعتمد مستوى الإفصاح على الحقائق والظروف والمخاطر التي تحيط بكل منشأة، حيث لن تتأثر جميع المنشآت بنفس الطريقة ولا بنفس المدي. فعلي سبيل المثال، يتوقع لقطاع الأدوية والرعاية الصحية أن يشهد رواجاً في الوقت الذي تشهد فيه قطاعات أخري ركوداً حاداً كقطاع السياحة والترفيه. ولذا يجب علي إدارة المنشأة تقييم مدي تأثير تلك الأحداث علي قيمة أصولها وتعهداتها المستقبلية، ومصادر السيولة المتاحة، وتدفقاتها النقدية المتوقعة، وإيراداتها المستقبلية، والمصروفات المحتملة لتحقيق تلك الإيرادات.

٣/٢ إضمحلال قيمة الأصول غير المالية، بما في ذلك الشهرة:Impairment of Nonfinancial Assets, Including Goodwill

تنخفض قيمة الأصول غير المالية أو تتعرض للإضمحلال عندما تكون المنشأة غير قادرة على إسترداد قيمتها الدفترية، إما عن طريق استخدامها أو بيعها، حيث يعبر الإضمحلال عن الانخفاض المفاجئ وغير المنتظم في قيمة الأصول غير المالية بحيث تصبح قيمتها الاستردادية أقل من قيمتها الدفترية. ومن أمثلة تلك الأصول الممتلكات والمباني والمعدات، وأصول حق الإنتفاع، وبعض الأصول غير الملموسة وغيرها من الأصول غير المالية. ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ المعدل ٢٠١٥- إضمحلال قيمة الأصول) من المنشأة أن تقدر في تاريخ نهاية كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي مؤشر علي احتمال حدوث إضمحلال في قيمة الأصل غير المالي أو وحدة توليد النقدية. فإذا وجدت المنشأة مؤشراً علي إضمحلال القيمة، فإنه يجب عليها أن تقوم بعمل تقدير للقيمة الاستردادية Recoverable Amount. أما إذا لم تجد المنشأة أي مؤشر علي احتمال حدوث الاضمحلال، فإن المعيار لايتطلب في هذه الحالة من المنشأة أن تقوم بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل أو لوحدة توليد النقدية. وفيما يتعلق بالأصول غير الملموسة التي ليس لها عمر إنتاجي محدد، أو الأصول غير الملموسة غير المتاحة للاستخدام وكذلك الشهرة، فإنه يتعين علي المنشأة إجراء إختبار إضمحلال للقيمة سنوياً بغض النظر عن وجود أو عدم وجود مؤشرات علي إضمحلال قيمتها. ويُعرف المعيار القيمة الاسترادادية للأصل أو لوحدة توليد النقدية بأنها القيمة العادلة للأصل مخصوماً منها تكاليف البيع أو قيمته في الاستخدام value in use أيهما أكبر. وتُحدد القيمة في الاستخدام للأصل بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن يولدها الأصل أو وحدة توليد النقدية (معيار المحاسبة المصري رقم٣١المعدل٢٠١٥،الفقرات ٦-١٠؛ IAS 36, 2004, para 6-10)

كما يتطلب المعيار المشار إليه أعلاه من المنشأة الاعتراف بمقدار الانخفاض في القيمة علي أنه خسارة ناتجة عن الاضمحلال، وترحيل خسارة الاضمحلال إلي الأرباح أو الخسائر في الحال. وعندما يكون المبلغ المقدر لخسارة الإضمحلال يزيد عن القيمة الدفترية المثبتة للأصل أو لوحدة توليد النقدية، فيجب علي المنشأة الإعتراف بوجود إلتزام إذا تطلب ذلك معيار محاسبي آخر. كما يجب علي المنشأة في تاريخ نهاية كل فترة مالية أن تعيد تقييمها للمؤشرات الدالة علي انخفاض قيمة الأصل (بخلاف الشهرة). فإذا تبين لها أن هذا الأصل(بخلاف الشهرة) قد استعاد أو استرد كل أو جزء من خسائر الاضمحلال السابق الاعتراف بها (بمعني أن القيمة الاستردادية للأصل قد زادت)، وجب علي المنشأة تعديل القيمة الدفترية للأصل بزيادتها إلي القيمة الاستردادية الجديدة. وبالتالي، يتعين علي المنشأة إلغاء كل أو جزء من خسارة السنوات السابقة الناتجة عن الاضمحلال وهو ما يعرف بـ "عكس خسارة اضمحلال القيمة" والاعتراف بهذا المبلغ في قائمة الأرباح والخسائر علي الفور بشرط ألا تتجاوز القيمة الدفترية المعدلة للأصل (أو القيمة الاستردادية الجديدة) القيمة التي كانت مُسجلة للأصل في السنوات السابقة قبل الإعتراف بخسائر اضمحلال القيمة. أما بالنسبة للشهرة، فلا ينبغي للمنشأة عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في أي فترة لاحقة، وذلك لأن أي زيادة لاحقة في القيمة الاستردادية للشهرة بعد الاعتراف بخسائر إضمحلال قيمتها يتم النظر إليها علي أنها شهرة مكتسبة أو مكونة داخلياً. إذ لا يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٢٣ المعدل ٢٠١٥- الأصول غير الملموسة) الإعتراف بالشهرة المكتسبة أو المكونة داخلياً (معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ المعدل ٢٠١٥، الفقرات ٥٩-١١٩؛ IAS 36, 2004, para 59-119)

ويتوقع (Deloitte, 2020b) أن الكثير من الأصول غير المالية للمنشآت المتضررة سوف يتعرض للإضمحلال نتيجة للآثار السلبية لجائحة فيروس كوفيد-١٩، والتي ستؤدي إلي إنخفاض القيمة العادلة لتلك الأصول عن قيمتها الدفترية بسبب تدهور الظروف الاقتصادية العامة، وتدهور بيئة عمل المنشأة، وإنخفاض الطلب السوقي علي منتجات أو خدمات المنشأة، وتدهور الأداء المالي للمنشأة نتيجة إنخفاض التدفقات النقدية أو تحقيق صافي تدفقات نقدية سالبة، أو إنخفاض الإيرادات أو الأرباح المتوقعة مقارنةً بالنتائج الفعلية للفترات السابقة ذات الصلة، وإنخفاض سيولة أسواق الأسهم، والهبوط المستمر لسعر السهم.

ويري (Ernst & Young, 2020) بأنه يجب علي المنشآت المتضررة عدم تعديل قيم الأصول غير المالية المدرجة بقوائمها المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إذا ما

توافرت مؤشرات دالة علي إضمحلال قيمة تلك الأصول بعد نهاية الفترة المالية، طالما أن أحداث تطور تفشي المرض لم تكن قائمة في تاريخ التقرير، ولكن سيتعين علي تلك المنشآت الإفصاح فقط عن الآثار الحالية أو المحتملة لتطور تفشي عدوي الفيروس علي إضمحلال قيمة أصولها غير المالية. كما سيتعين علي إدارات المنشآت المتضررة استخدام قدر كبير من الأحكام الشخصية في ضوء كل الحقائق والظروف التي تحيط بالمنشأة عند إجراء مثل هذا التقييم. وفي الحالات التي يتم فيها تقدير القيمة الاستردادية استناداً إلي قيمة الأصل في الاستخدام، فإنه يجب علي المنشأة تطبيق الاعتبارات المستخدمة عند إعداد التقديرات المحاسبية. وبالنظر للوضع الحالي غير المؤكد، فإنه يتوقع أن تواجه إدارات المنشآت المتضررة تحديات جوهرية عند إعداد التوقعات أو الموازنات للتدفقات النقدية المستقبلية. وفي ظل هذه الظروف، فإن مدخل التدفق النقدي المتوقع على أساس الاحتمالات المرجحة للسيناريوهات السيئة من المتوقع أن يكون أكثر ملاءمة من التقدير الفردي لقيمة الأصل في الاستخدام لكي تعكس المستوي المرتفع من عدم التأكد الحالي. وعند إجراء هذا التقدير لا يجب على إدارات تلك المنشآت النظر في التأثيرات قصيرة المدى فحسب، وإنما عليها أن تأخذ أيضاً في إعتبارها الآثار على المدى الطويل، وذلك لأن العمر الإنتاجي المتبقي للعديد من الأصول قد يكون طويل الأجل(BDO, 2020; Ernst & Young, 2020) .

ويجادل الباحثان بأن إضمحلال قيمة الأصول غير المالية للمنشآت المتضررة يُعد من أهم الآثار الجوهرية المتوقعة لتطور تفشي عدوي فيروس كورونا علي التقارير المالية لتلك المنشآت. ولذا فإنه يجب علي إدارات تلك المنشآت عند تقييم مدي وجود مؤشرات دالة علي الإضمحلال في تاريخ التقرير أن تأخذ في إعتبارها العديد من المعلومات المتاحة سواء من مصادر خارجية أو مصادر داخلية مثل التوقف الجزئي أو الكلي للأعمال، ونقص الطلب علي السلع والخدمات، وتعطل أو توقف سلسلة التوريد، وعدم إنتظام العاملين، وعدم القيام بالتحسينات أو التوسعات المتوقعة لخطوط الإنتاج، وعدم القدرة علي الوفاء بالإلتزامات التعاقدية، وعدم استقرار الأسواق المالية، وإختفاء الأسواق النشطة لبعض الأصول، وتدهور أسعار الأسهم، وإنخفاض أسعار الفائدة السوقية، وإرتفاع مستوي المخاطر الحالية والمتوقعة المحيطة بأعمال المنشأة، والتغيرات المحتملة في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل. فإذا ما توصلت الإدارة إلي وجود مؤشرات دالة علي الإضمحلال في قيمة أصولها، حيث أسفر تقدير القيمة الاستردادية لتلك الأصول عن إنخفاضها بالمقارنة بقيمتها الدفترية، فإنه يجب علي المنشأة تعديل القيم الدفترية لتعكس القيم الاستردادية المقدرة. وفي هذه الحالة، فإنه يجب علي المنشأة التوسع في الإفصاحات المرفقة بتلك

التقديرات لتشمل طبيعة الأصل، والقطاع الذي ينتمي إليه، والمستوي المرتفع من عدم تأكد التقديرات، والافتراضات الرئيسية التي وضعتها للإدارة عند إجراء التقدير، والأسلوب الذي تتخذه الإدارة لتحديد قيمة كل افتراض سواء كانت هذه القيمة أو القيم تعكس خبرة سابقة أو تتفق مع معلومات من مصادر خارجية، والأحكام الرئيسية للإدارة المستخدمة في التقدير، ومعدل النمو المستخدم في التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة للفترات التالية، والمخاطر الحالية والمحتملة التي تحيط بتلك القياسات مثل مخاطر تقلب أسعار الخصم، ومستوى التسلسل الهرمى للقيمة العادلة، وتحليل حساسية التقديرات للتغيير في الافتراضات أو المدخلات الرئيسية، والأوزان الترجيحية لإحتمالات حدوث السيناريوهات المختلفة عند استخدام مدخل النتائج المتوقعة.

٤/٢ قياس القيمة العادلة: Fair value measurement

يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٥- قياس القيمة العادلة) من المنشأة أن تقيس القيمة العادلة باستخدام سعر الخروج exit price الذي سيتم استلامه مقابل بيع الأصل، أو الذي سيتم دفعه لنقل إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق الأساسي (أو السوق الأكثر ميزة أو نفعاً) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية بغض النظر عما إذا كان هذا السعر قابلاً للملاحظة بشكلٍ مباشر، أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. كما يتعين علي المنشأة قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، وذلك بافتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية (معايير المحاسبة المصرية المعدلة،٢٠١٥، الفقرات ٢٢-٢٤؛IFRS13,2011,para 22-24). وبموجب هذا المعيار يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة إلي ثلاثة مستويات، حيث يعتمد التسلسل الهرمي لقياسات القيمة العادلة علي إمكانية ملاحظة المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم. وتتمثل مدخلات المستوي الأول في الأسعار المعلنة غير المعدلة في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة، والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس، بينما تتمثل مدخلات المستوي الثاني في كافة المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة وفقاً للمستوي الأول، بشرط أن تكون هذه المدخلات قابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام بشكلٍ مباشر أوغير مباشر. بينما تتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير القابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام، والتي تعتبر جوهرية بالنسبة للقياس ككل (معايير المحاسبة المصرية المعدلة،٢٠١٥،الفقرات٧٦-٩٠؛ IFRS13,2011,para 76-90)

وبالتالي، فإن هدف قياس القيمة العادلة هو التعبير عن القيمة العادلة للأصل أو الالتزام والتي تعكس الظروف في تاريخ القياس وليس تاريخاً مستقبلياً، رغم أن الأحداث و / أو المعاملات التي تحدث بعد تاريخ القياس قد توفر نظرة ثاقبة للافتراضات المستخدمة في تقدير القيمة العادلة في تاريخ القياس، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر. ووفقاً لذلك، فإنه يتعين علي المنشآت المتضررة تعديل قياسات القيمة العادلة المدرجة بالقوائم المالية في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إذا تمكنت المنشأة فقط من تقديم دليل إضافي علي أن هذه الظروف كانت معروفة، أو متصورة، من قبل المشاركين في السوق في تاريخ القياس باستخدام جميع المعلومات المتاحة، بما في ذلك المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال بذل العناية الواجبة العادية والمتعارف عليها (BDO, 2020; Ernst & Young, 2020).

ويختلف الباحثان مع ما أشار إليه (Deloitte, 2020b; Ernst & Young, 2020) بأنه يتعين علي المنشآت المتضررة الإلتزام بالتسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة، وقياس القيمة العادلة علي أساس الأسعار المعلنة في سوق نشط أو قابل للملاحظة بشكل جوهري، مع عدم تغيير الطريقة التي يتم بها قياس القيمة العادلة في تاريخ القياس، رغم أن الربع الأول من عام ٢٠٢٠ قد شهد تقلبات سوقية متزايدة. ويؤيد الباحثان ما ذهب إليه (Ryan,2008;Laux and Leuz,2009) بأن المعيار قد سمح للمنشآت ضمنياً implicitly وليس صراحةً not explicitly بإمكانية التحول من مستوي هرمي إلي مستوي هرمي آخر أدنى بشرط أن تقدم إدارات هذه المنشآت أدلة مقنعة بأن التقييم وفقاً للمستوي الهرمي الأدنى أكثر عدالة. فعلي سبيل المثال، في أوقات الأزمات الائتمانية، تكون الأسعار السوقية المعلنة أو معلومات السوق الأخرى ناتجة عن مبيعات جبرية أو قصرية لعدم سيولة الأسواق، وبالتالي فإن قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستوي الأول أو المستوي الثاني سينتج عنها تقديرات تقل كثيراً عن القيم الأساسية للبنود المُقيمة. وبالتالي فإنه من حق المنشأة الانتقال إلي تقييمات المستوي الثالث علي الرغم من توافر تقييمات المستويين الأول والثاني طالما أنه يمكن للمنشأة تقديم أدلة علي أن تقييمات المستويين الأول والثاني لا تمثل معاملات منظمة.

ويجادل الباحثان بأن مستوي الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة سيتوقف علي مجموعة من العوامل، لعل من أهمها: حجم المنشأة، والقطاع الذي تنتمي إليه، ومدي تأثر عمليات المنشأة، والتوقعات بشأن تطور تفشي العدوي، والشروط أو القيود المفروضة علي استخدام الأصل، وطبيعة وخصائص ومخاطر الأصل، ودرجة تقلب الأسواق، وتوقيت وإتجاه تحركات سعر السوق القابل

للملاحظة لأصول مرتبطة بهذا الأصل في أسواق ملائمة، وتقييم السوق الحالي لمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومستوي عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية المستقبلية للأصل، وأحكام وتوقعات الإدارة بشأن المستقبل، ومستوي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة، والافتراضات الرئيسية للمشاركين في السوق سواء المعروفة أو المتصورة، وتدابير الإعانة أو المساعدة الحكومية الحالية والمحتملة. وسيتعين علي إدارات المنشآت المتضررة التوسع في متطلبات الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة بهدف مساعدة مستخدمي التقارير المالية في فهم قياسات القيمة العادلة. ويعتبر من أهم المعلومات المتوقع الإفصاح عنها: أساليب التقييم، وصف لأسلوب أو أساليب التقييم، والمدخلات المستخدمة في قياسات القيمة العادلة، والافتراضات التي بُنيت عليها تلك القياسات، والمستوي الذي تم تصنيف قياسات القيمة العادلة ككل ضمنه، وقياس القيمة العادلة في نهاية فترة التقرير بالنسبة لقياسات القيمة العادلة الدورية وغير الدورية، بالإضافة إلي الإفصاح عن أسباب القياس بالقيمة العادلة فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة غير الدورية، ومبالغ أية تحويلات ناتجة عن التحول بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وأسباب القيام بهذه التحولات، وعدم تأكد القياس، والتدفقات النقدية المتوقعة، وسعر الخصم المستخدم، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة، والمدى المعقول للتقديرات بالنسبة للبنود التي تتسم بتفاوت كبير بين تقديرات خبراء التقييم، مع تقديم وصف سردي أو تفصيلي a narrative description لمدي حساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المدخلات غير القابلة للملاحظة، وخصوصاً إذا ما صاحب التغير في تلك المدخلات قياس مختلف بشكلٍ كبير للقيمة العادلة.

٥/٢ الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة: Non- current Assets Held for Sale and Discontinued Op-erations

يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٥ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٣٢ المعدل ٢٠١٥- الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة) من المنشأة أن تقوم بتبويب الأصل غير المتداول أو مجموعة الأصول الجاري التخلص منها علي أنها أصول مجنبة أو محتفظ بها لغرض البيع، إذا كان من المتوقع أن تسترد المنشأة القيمة الدفترية لهذا الأصل أو المجموعة – بشكلٍ أساسي – نتيجة عملية بيع وليس نتيجة استمرار استخدام الأصل أو مجموعة الأصول في العمليات، وأن المنشأة يمكنها بيع الأصل أو المجموعة الجاري التخلص منها فوراً،

وبحالتها الراهنة، وبشروط البيع التقليدية أو المعتادة (معيار المحاسبة المصري رقم ٣٢ المعدل ٢٠١٥، الفقرتان ٦؛ ٧؛ IFRS 5, 2004, para 6; 7).

وتواجه المنشآت المتضررة من تفشي عدوي فيروس كورونا مشكلتين أساسيتين عند معالجة هذا البند في ظل هذه الظروف الاستثنائية. إذ تتمثل المشكلة الأولي في كيفية معالجة الأصول المتوقفة عن التشغيل نتيجة لتعطل أو إيقاف بعض خطوط الإنتاج أو تطبيق تدابير الحظر علي منطقة جغرافية للعمليات، وهل يمكن للمنشأة تبويب تلك الأصول المتوقفة علي أنها محتفظ بها لغرض البيع؟، ووفقاً لمتطلبات المعيار المشار إليه، يتعين علي المنشأة ألا تصنف الأصل غير المتداول أو مجموعة الأصول الجاري التخلص منها المقرر إيقافها عن العمل بدلاً من بيعها علي أنها أصول محتفظ بها لغرض البيع. ويرجع السبب في ذلك إلي أن القيمة الدفترية لهذا الأصل أو المجموعة سيتم استردادها بشكلٍ أساسي من خلال استمرار استخدامها في العمليات حتى نهاية عمرها الاقتصادي (الفقرة ١٣). كما يتعين علي المنشأة وفقاً لمتطلبات الفقرة ١٤ من المعيار ألا تعالج أصلاً غير متداول تم إيقافه عن العمل بشكل مؤقت علي أنه مزمع الاستغناء عنه (معيار المحاسبة المصري رقم ٣٢ المعدل ٢٠١٥، الفقرتان ١٣؛ ١٤؛ IFRS 5, 2004, para 13; 14). ويجادل الباحثان بأنه نظراً لظروف الأسواق غير المستقرة، وإنخفاض الطلب علي السلع والخدمات في ظل تطور تفشي فيروس كورونا، فقد لا تتمكن المنشأة من بيع الأصل فوراً. كما أن ظروف السوق تعد ظروفاً استثنائية، وبالتالي لا تتوافر شروط البيع التقليدية أو المعتادة لإتمام عملية بيع الأصل، حيث أن المعاملات التي تتم في ظل الأزمات المالية لا تُعد من المعاملات المنظمة، وهو الأمر الذي يستوجب علي المنشأة عدم تبويب الأصول المتوقفة عن الإنتاج علي أنها محتفظ بها لغرض البيع لعدم استيفاء المتطلبات الواردة بالمعيار والتي تسمح بمثل هذا التبويب. كما يتطلب المعيار أن يكون احتمال بيع الأصل أو مجموعة الأصول الجاري التخلص منها مرتفعاً. وحتى يكون احتمال البيع مرتفعاً، فيجب أن تلتزم إدارة المنشأة بخطة بيع الأصل أو مجموعة الأصول الجاري التخلص منها، وأن يكون من المنتظر أن تستوفي عملية البيع الشروط التي تسمح بقيدها كعملية بيع كاملة خلال عام واحد من تاريخ التبويب (معيار المحاسبة المصري رقم ٣٢ المعدل ٢٠١٥، الفقرتان ٧؛ ٨؛ IFRS 5, 2004, para 7; 8). وبالنظر لآثار تفشي فيروس كورونا، فلا تتوافر شروط تبويب معظم الأصول المتوقفة علي أنها محتفظ بها لغرض البيع، وذلك لعدم توافر شرط "الإحتمال المرتفع" بسبب غياب الأسواق النشطة، وتوقف الأسواق الحالية للسلع والخدمات، وعدم توافر المشترين الضروريين الراغبين والقادرين علي إتمام هذه العملية (BDO, 2020). كما يجادل

الباحثان بأن عدم وجود خطة واضحة ومعلنة ومعتمدة من مجلس الإدارة ببيع الأصول المتوقفة عن العمليات يفرض علي المنشآت عدم تبويب تلك الأصول كمحتفظ بها لغرض البيع.

وتتمثل المشكلة الثانية في إضطرار المنشآت المتضررة إلي تأجيل عمليات بيع الأصل أو مجموعة الأصول الجاري التخلص منها والمبوبة في القوائم المالية الحالية كأصول محتفظ بها لغرض البيع، وذلك نتيجة لعدم استقرار الأسواق، وعدم وجود أسعار عادلة لهذه الأصول. وبالتالي فإن السؤال الذي يطرح نفسه، يتعلق بما إذا كان تأجيل تنفيذ عملية بيع تلك الأصول يتطلب إعادة تبويبها وذلك بإستبعادها من مجوعة الأصول المحتفظ بها لغرض البيع وتبويبها مع باقي الأصول طويلة الأجل؟، فوفقاً لمتطلبات الفقرة ٩ من المعيار، قد تؤدي الأحداث أو الظروف إلي إمتداد الفترة اللازمة لإتمام عملية البيع لأكثر من عام، إلا أن تمديد الفترة اللازمة لإتمام عملية البيع لا تحول دون تصنيف الأصل أو مجموعة الأصول الجاري التخلص منها كأصول محتفظ بها لغرض البيع إذا كان التأخير راجعاً إلي أحداث أو ظروف خارجة عن إرادة المنشأة، وإذا ما توافرت الأدلة الكافية التي تؤكد استمرار المنشأة في إلتزامها بخطة بيع الأصل أو مجموعة الأصول الجاري التخلص منها، علاوةً علي أن القيمة الدفترية لهذا الأصل أو المجموعة الجاري التخلص منها من المتوقع استردادها من خلال عملية البيع وليس نتيجة لاستمرار استخدام الأصل أو مجموعة الأصول في العمليات. ووفقاً لمتطلبات الفقرة ٨ من المعيار، يجب أن تشير الإجراءات المتخذة لإتمام خطة البيع إلي عدم وجود احتمال لإحداث تغييرات جوهرية في الخطة، أو أنه سيتم التراجع عن هذه الخطة. وتعتبر موافقة المساهمين أحد العوامل التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تقييم ما إذا كان احتمال عملية البيع مرتفعاً أم لا.

ووفقاً لمتطلبات المعيار، يجب علي المنشأة أن تقيس الأصل غير المتداول أو مجموعة الأصول الجاري التخلص منها والمبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع علي أساس قيمتها الدفترية أو قيمتها العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أيهما أقل (الفقرة ١٥)، مع التوقف عن إحتساب أي استهلاك لهذه الأصول (الفقرة ٢٥). كما يتعين علي المنشأة أن تقوم بقيد الخسائر الناجمة عن اضمحلال قيمة الأصول بالنسبة لأي تخفيض مبدئي أو لاحق للقيمة العادلة للأصل أو المجموعة الجاري التخلص منها مخصوماً منها تكاليف البيع (الفقرة ٢٠). كما يجب علي المنشأة الاعتراف بالمكاسب الناجمة عن أية زيادة لاحقة في القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف بيع الأصل، بشرط ألا تتعدى هذه المكاسب قيمة خسائر الاضمحلال التراكمية في قيمة الأصول التي تم الاعتراف بها سواءً طبقاً لمعيار الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة أو طبقاً

لمعيار اضمحلال قيمة الأصول (الفقرتان ٢١، ٢٢). كما يتعين علي المنشأة أن تُفصح عن الأصول التي تستوفي الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع بشكلٍ منفصل ومستقل في قائمة المركز المالي. وإذا وجدت المنشأة أن هناك التزامات مستحقة علي الأصول المبوبة ضمن مجموعة الأصول الجارى التخلص منها والمحتفظ بها لغرض البيع، فيجب عليها أن تفصح عن هذه الالتزامات بشكلٍ منفصل ومستقل عن الالتزامات الأخرى في قائمة المركز المالي، مع عدم إجراء مقاصة بين تلك الأصول والالتزامات وعرضها كمبلغ واحد. كما يجب علي المنشأة أن تعرض نتائج العمليات غير المستمرة بشكلٍ منفصل ومستقل في قائمة الدخل بموجب الفقرتين ٣٣، ٣٨ من المعيار المشار إليه (معيار المحاسبة المصري رقم ٣٢ المعدل ٢٠١٥، الفقرات ١٥-٣٨؛ IFRS 5, 2004, para 15-38).

٦/٢ المخزون: Inventories

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٢ المعدل ٢٠١٥- المخزون) من المنشأة قياس المخزون بتكلفته أو صافى قيمته الاستردادية أيهما أقل، مع الإعتراف بالمخزون كأصل وترحيل قيمته من فترة لأخري لحين الإعتراف بالإيرادات المرتبطة به. وقد لا تسترد المنشأة تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف، أو التقادم الكلي أو الجزئي، أو إذا إنخفض سعر بيعه. كما قد لا تسترد تكلفة المخزون أيضاً إذا زادت التكلفة التقديرية لإتمامه، أو زادت التكلفة التقديرية المتوقع تحملها لإتمام عملية بيعه عن سعر البيع. ويجب تخصيص تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة علي تكاليف التشكيل علي أساس الطاقة العادية للأصول الإنتاجية. وتُعرف الطاقة العادية بأنها الإنتاج المتوقع تحقيقه في المتوسط علي مدار عدد من الفترات أو المواسم في ظل الظروف العادية. ويمكن استخدام مستوي الإنتاج الفعلي إذا كان مقارباً للطاقة العادية للإنتاج. ويراعي عدم تحميل الوحدات المنتجة بأية زيادة في مقدار تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة كنتيجة لإنخفاض مستوي الإنتاج أو لوجود طاقة عاطلة، مع معالجة التكاليف غير المباشرة الثابتة غير المحملة علي الإنتاج كمصروفات في الفترة التي تكبدتها فيها المنشأة (معيار المحاسبة المصري رقم ٢ المعدل ٢٠١٥، الفقرات ١-٢٨؛ IAS 2, 2003, para 1-28).

ومن المتوقع أن تؤثر جائحة فيروس كوفيد-١٩على قابلية استرداد أرصدة المخزون، وذلك لأنه قد تضطر بعض المنشآت التي لديها مخزون موسمي أو معرض للتلف – للتطاير مثلاً أو انتهاء صلاحيته – إلى تقييم مدى تعرض نسبة كبيرة من المخزون للتقادم أو لإنخفاض حركة التخلص منه. وفي هذه الحالة، يجب علي هذه المنشآت الإفصاح في قوائمها المالية المرحلية أو السنوية عن

نتائج بطء حركة المبيعات، والسياسات المحاسبية المتبعة في قياس قيمة المخزون، وسعر البيع المقدر في الفترات المستقبلية. كما يجب أن تعالج المنشأة الخسائر المؤقتة لإنخفاض قيمة للمخزون في القوائم المالية المرحلية التي تحدث فيها، مع الإعتراف بالإسترداد اللاحق للمكاسب في قيمة المخزون في الفترات المرحلية المستقبلية من نفس الفترة السنوية (Deloitte, 2020b). كما يجب علي المنشآت إعادة تقييم ممارساتها المتعلقة بتحميل التكاليف الإضافية غير المباشرة الثابتة في حالة إنخفاض حجم الإنتاج بشكل غير طبيعي خلال العام عن مستوي الطاقة الإنتاجية العادية نتيجة لإغلاق المصانع، أو إنخفاض الطلب على منتجاتها، حيث يجب علي المنشآت المتضررة معالجة التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة مثل الإيجار، وإهلاك الأصول، وبعض الأجور الثابتة، وغيرها من التكاليف الصناعية الثابتة المرتبطة بالإنتاج بخصمها من الأرباح أو الخسائر وعدم رسملتها، بمعني عدم تحميلها علي قيمة المخزون كأصل. ويرجع ذلك إلي أن معيار المخزون لا يسمح بزيادة مبلغ التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة المخصص علي وحدات الإنتاج نتيجة لإنخفاض حجم الإنتاج أو عدم استغلال الآلات (BDO, 2020).

ويجادل الباحثان بأن صافي القيمة الاستردادية للمخزون ستتوقف علي مجموعة من العوامل، لعل من أهمها: طبيعة نشاط المنشأة – لأنه في الوقت الذي من المتوقع أن تزيد فيه القيمة الاستردادية للمخزون في قطاع الأدوية والرعاية الصحية، فإنه سوف تنخفض القيمة الاستردادية لمخزون منشآت قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ –، ومستوي الطلب علي منتجات المنشأة، وكمية المخزون المتوفرة، قابلية تعرض المخزون للتلف خلال المدي القصير، ونقص الأيدي العاملة، وكميات الإنتاج الحالية والمتوقعة، ومدي توافر المواد الأولية اللازمة للإنتاج، وموقف المنشآت المنافسة، ودرجة سيولة أسواق السلع والخدمات. وبالتالي، سوف يعتمد مستوي إفصاح المنشآت المتضررة عن بند المخزون علي العوامل السابقة مجتمعة.

٧/٢ المحاسبة عن الأصول والإلتزامات المالية: Accounting for Financial Assets and Liabilities

سيتناول هذا القسم متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للأصول والإلتزامات المالية (الاستثمارات في الأوراق المالية، والقروض، والمدينون التجاريون،...، وغيرهم من البنود ذات الصلة)، والتي ينظم معالجتها المحاسبية ثلاثة معايير، هي: معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٢٥ المعدل ٢٠١٩– الأدوات المالية: العرض)، والمعيار

الدولي للتقرير المالي ٩ والذي حل بدلاً من معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩(ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩ – الأدوات المالية الذي يُمهد لإلغاء المعالجات المحاسبية الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ المعدل ٢٠١٩)، والمعيار الدولي للتقرير المالي ٧ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٠ المعدل ٢٠١٩ – الأدوات المالية – الإفصاحات)، وسوف يتم تناول هذه المتطلبات في الجزئيات الثلاث التالية:

١/٧/٢ تبويب الأدوات المالية:Financial Instruments Classification

إذ يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩ – الأدوات المالية) من المنشأة أن تقوم بتبويب أصولها المالية علي أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة أصولها كما هو محدد بواسطة إدارة المنشأة. ويشير نموذج أعمال المنشأة إلي الكيفية التي تدير بها المنشأة أصولها المالية بهدف توليد تدفقات نقدية. ويعني هذا أن نموذج أعمال المنشأة يحدد ما إذا كانت التدفقات النقدية ستنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، أو بيع الأصول المالية، أو كليهما. وطبقاً لذلك، فإن هذا التقييم لا يتم القيام به علي أساس التصورات التي لا تتوقع المنشأة بشكلٍ معقول أنها ستحدث، مثل ما يسمي بتصورات "أسوأ الحالات أو حالة الضغط". فعلي سبيل المثال، إذا كانت المنشأة تتوقع بيع محفظة معينة من الأصول المالية فقط في حالة تصور حالة الأزمات المالية، فإن هذا التصور لن يؤثر في تقييم المنشأة لنموذج الأعمال لتلك الأصول إذا كانت المنشأة تتوقع بشكلٍ معقول أن مثل هذا التصور لن يحدث (معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩ ، الفقرتان ب٤. ١. ١ ؛ ب٤. ١. ٢أ؛ B4.1.1; B4.1.2A .(IFRS 9; 2014; para

ويؤدي تطور تفشي فيروس كورونا إلي تدهور الجودة الائتمانية للمقترض أو مُصدر الأصل المالي، الأمر الذي قد يدفع إدارات المنشآت المتضررة إلي إتخاذ قرار بالتصرف في أو بيع الاستثمارات المصنفة على أنها "محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية". ونظراً لأن إتخاذ قرار ببيع هذه الاستثمارات يرجع إلي زيادة مخاطر الائتمان، فإنه يتعين علي المنشآت المتضررة أن تستمر في تبويب هذه الأصول المالية كأصول "محتفظ بها للتحصيل"، نظراً لأن هذا التبويب يظل متسقاً مع هدف نموذج الأعمال للإحتفاظ بهذه الأصول المالية، حيث أن الزيادة في تكرار وقيمة عمليات بيع الأدوات المالية في فترة معينة لا تتعارض بالضرورة مع هدف الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. وفي هذه الحالة يمكن للمنشأة توضيح أسباب عمليات البيع، حيث أن عمليات البيع من المتوقع أن تنخفض في المستقبل سواء من حيث تكرارها

أو قيمتها. فعلى سبيل المثال ، إذا حدث إنخفاض جوهري في الطلب على منتجات أو خدمات المنشأة نتيجة لتفشي الوباء (مثل تذاكر الطيران، أو عدم وجود طلب علي خدمات السياحة والترفيه)، فإن المنشأة سوف تواجه أزمة سيولة مؤقتة وستضطر إلي بيع الأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية. ورغم هذا، فإنه يجب علي هذه المنشآت ألا تعيد تبويب هذه الأصول ضمن مجموعة "محتفظ بها من أجل المتاجرة أو البيع"، وذلك لأنه من المتوقع أن تكون عمليات إعادة تبويب الأصول المالية الناتجة عن تغيير في نموذج الأعمال نادرة الحدوث ولن تحدث إلا عندما تبدأ المنشأة، أو تتوقف عن أداء نشاط مهم لعملياتها، علي سبيل المثال، الإستحواذ علي أو التخلص من أو إنهاء أحد خطوط الأعمال الهامة للمنشأة، لأن تبويب الأصول المالية لا يرتبط بتغيير نية الإدارة وإنما يرتبط بالهدف من نموذج الأعمال، حتى في الظروف التي تشهد تغييرات جوهرية في ظروف السوق (Ernst & Young, 2020).

وفي حالة إذا ما كانت مبيعات الأصول المالية تحدث لأسباب أخري مثل المبيعات بهدف إدارة مخاطر تركز الإئتمان – دون زيادة في المخاطر الإئتمانية للأصول –، فإن هذه المبيعات تعد متسقة مع نموذج الأعمال الذي يهدف للإحتفاظ بالأصول المالية من أجل تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية سواء أكانت هذه المبيعات غير متكررة أو متكررة، وسواء أكانت تتم بشكل فردي أو لمجموعة الأصول المالية. وذلك لأن الزيادة في تكرار أو قيمة المبيعات في فترة معينة لا يتعارض بالضرورة مع هدف الإحتفاظ بالأصول المالية بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وذلك إذا إستطاعت المنشأة توضيح أسباب تلك المبيعات، وتقديم دليل علي السبب الذي يجعل تلك المبيعات لا تعكس تغييراً في نموذج أعمال المنشأة (معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩ ، الفقرة ب٤. ١. ٣ ب؛ IFRS 9; 2014; para B4.1.3B).

ويجادل الباحثان بأن العديد من المنشآت المتضررة من تطور تفشي فيروس كورونا ستضطر إلي إعادة تركيز الأدوات المالية، وخصوصاً، إذا كانت المنشأة لديها تركز في الأدوات المالية للقطاعات المتضررة (مثل أحد موردي قطاع السياحة والترفيه وقطاع الطيران الأكثر تضرراً من تفشي الفيروس، أو استثمارات في بلدان متضررة بشكلٍ كبير من تفشي الفيروس كإيطاليا أو أسبانيا أو إنجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو أحد العملات التي انخفضت قيمتها، أو أحد الأسواق غير المستقرة كأسواق النفط). وبالتالي، سيتعين علي المنشآت المتضررة إدارة محافظ أصولها المالية بشكل أفضل، وذلك بتبويب محفظة الأصول المالية التي تديرها إلي محافظ فرعية، مع المحافظة علي تنويع هذه المحافظ وفقاً للخصائص المشتركة التي تجمعها بهدف تخفيض مخاطر التركيز إلي

أقل حد ممكن. وسيدفع حدوث هذه الأزمة العديد من المنشآت لإعادة النظر في أهمية تركيز محافظ الأصول المالية. ومع إتخاذ إدارات تلك المنشآت قرارات ببيع بعض الأصول المالية من أجل إعادة تركيز الأصول المالية، فإنه يجب أن تستمر تلك المنشآت في تبويب هذه الأصول ضمن مجموعة "محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية"، مع عدم إعادة تبويب تلك الأصول، لأن هدف نموذج الأعمال من الإحتفاظ بتلك الأصول لم يتغير.

كما يجب علي العديد من المنشآت المتضررة إعادة النظر في تقييم إتفاقيات عقودها في ظل المعلومات المتاحة بشأن تفشي الفيروس، أو المعلومات المتوقعة بشأن آثاره المالية علي المنشأة. وقد تتوصل إدارات تلك المنشآت إلي ضرورة تعديل شروط عقود الدين، علاوةً علي إمكانية الحصول علي تمويل إضافي للوفاء بهذه الديون. ويجب علي هذه المنشآت أن تأخذ في إعتبارها التدابير التي أعلنت عنها الحكومات، والتي تتضمن العديد من المساعدات أو الإعانات، أو اسقاط بعض الديون عند إجراء مثل هذا التقييم. وعندما تتم إعادة التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي، ولا ينتج عن إعادة التفاوض أو التعديل استبعاد الأصل المالي من السجلات، فإنه يجب علي المنشأة أن تعيد حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، مع إثبات مكسب أو خسارة تعديل العقد في الأرباح أو الخسائر. ويتم حساب إجمالي القيمة الدفترية المعدلة للأصل المالي علي أنه القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية التي تمت إعادة التفاوض بشأنها أو تم تعديلها، والتي يتم خصمها بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي أو معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الإئتمانية للأصول المالية عند شرائها أو إنشائها والتي تعرضت للإضمحلال. ويتم تعديل القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل بأية تكاليف أو أتعاب يتم تكبدها ويتم استنفادها علي مدار الأجل المتبقي للأصل المالي المعدل. كما يجب علي المنشأة أن تقوم بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية للأداة المالية وذلك بمقارنة مخاطر التخلف عن السداد في تاريخ التقرير وفقاً للشروط التعاقدية المعدلة بمخاطر التخلف عن السداد عند الإعتراف الأولي استناداً للشروط التعاقدية الأصلية غير المعدلة (معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩ ، الفقرة ٥. ٤. ٣؛ والفقرة ٥. ٥. ١٢؛ IFRS 9; 2014; para 5.4.3; para 5.5.12).

ويشير (Ernst & Young, 2020) إلي أن المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩) لا يوفر إرشاداً صريحاً بشأن الحالات التي يؤدي فيها تعديل عقد الأصل المالي إلي استبعاده من الدفاتر. لذا، يجب علي المنشآت المتضررة تطبيق سياساتها المحاسبية الخاصة، والتي غالبا ما تقوم على إعتبارات نوعية، علاوةً علي ضرورة قيامها

بإجراء "إختبار ١٠٪"، والذي يقدم مؤشراً علي ما إذا كان تعديل عقد الأصل المالي يعد تعديلاً جوهرياً أم لا. فإذا زاد الفرق بين التدفقات النقدية المخصومة قبل وبعد تعديل شروط العقد مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي عن ١٠%، فإن ذلك يشير إلي ضرورة استبعاد الأداة المالية القديمة (معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩ ، الفقرة ب ٣. ٣. ٦؛ IFRS 9; 2014; para B3.3.6). ومع ذلك، أشارت لجنة تفسير المعايير الدولية للتقرير المالي إلى أن تطبيق "إختبار ١٠%" بصرف النظر عن المعلومات الأخري لن يكون مناسب دائماً، بسبب التناقضات المحتملة مع متطلبات الاضمحلال الواردة بالمعيار. أما في الممارسة المهنية، فإن معدي القوائم المالية يتبعون سياسات محاسبية مختلفة بناءً على ما إذا كان التعديل قد تم إجراؤه بسبب التعثر المالي للمقترض، وأن مثل هذه الظروف نادراً ما تقودهم إلى استبعاد الأصل المالي من الدفاتر.

أما بالنسبة للإلتزامات المالية، فإنه يجب على المنشآت المتضررة استبعاد الالتزام المالي من الدفاتر عندما تتم تسوية التدفقات النقدية (أي عندما يتم سداد الإلتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انقضائه) أو إذا كانت شروط الأداة المالية قد تغيرت بشكلٍ جوهري وفقاً لإختبار ١٠% السابق الإشارة إليه. كما قد تؤدي عوامل نوعية أخرى إلى إستبعاد الإلتزام المالي بصرف النظر عن إجراء إختبار ١٠%، كحالة إعفاء المدين من الإلتزام بإجراء قانوني أو حكم قضائي، أو إعادة هيكلة الديون مقابل إصدار أداة حقوق ملكية، أو إذا قامت الحكومة بتحمل أو سداد الدين، أو قامت البنوك باسقاط الدين أو جزء منه أو فوائده، وبالتالي يجب علي المنشأة استبعاد الجزء الذي تم اسقاطه أو سداده من الدفاتر (معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩ ، الفقرتان ب ٣. ٣. ١ – ب ٣. ٣. ٧؛ IFRS 9; 2014; para B 3.3.1– B 3.3.7).

ووفقاً لمتطلبات الفقرات من (٣١–٤٢) من المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٠ المعدل ٢٠١٩– الأدوات المالية: الإفصاحات) فإنه يجب علي المنشآت المتضررة الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي القوائم المالية تقييم طبيعة ومدي المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة في تاريخ نهاية الفترة المالية. كما يجب علي المنشأة أن تتضمن إفصاحاتها النوعية بخصوص الأدوات المالية مدي تعرض الأدوات المالية للمخاطر، وأسبابها، وأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر، والطرق المستخدمة لقياس المخاطر وأية تغييرات فيها. كما يتعين علي المنشأة أن تفصح عن معلومات كمية جنباً إلي جنب مع الإفصاحات النوعية، علي أن تشمل هذه المعلومات ملخصاً للبيانات الكمية حول تعرض الأدوات المالية للمخاطر في تاريخ نهاية الفترة المالية. كما يجب علي المنشأة الإفصاح عن مخاطر

الإئتمان، علاوةً علي مخاطر السيولة التي تتعرض لها الأدوات المالية مع تحليل تواريخ استحقاقها لمعرفة توقيت التدفقات النقدية، مع وصف لكيفية إدارة المنشأة لمخاطر السيولة، وأية تغيرات في سيولة الأدوات المالية نتيجة تفشي الفيروس. كما يجب علي المنشآت التوسع في الإفصاح عن مخاطر السوق مثل مخاطر العملة ومعدل الفائدة ومخاطر الأسعار الأخرى، علاوةً علي الإفصاح عن تحليل الحساسية لكل نوع من المخاطر التي تتعرض لها المنشأة خلال الفترة. كما يتعين علي المنشآت المتضررة تقديم وصف لكيفية تحديد الإدارة لتركيزات المخاطر مع وصف الخاصية المشتركة للأدوات المالية المركزة (مثل الطرف المقابل أو المنطقة الجغرافية أو العملة أو السوق). ورغم أن العديد من المنشآت المتضررة لم تكن تهتم بالإفصاح عن حالات تركيز مخاطر الأدوات المالية من قبل لإعتقادها بأن المنشأة لن تتعرض لمثل هذه المخاطر في المدى القريب، فإن هذه المنشآت ستعي الآن أهمية تقديم مثل هذه الإفصاحات.

٢/٧/٢ تقييم أو تقدير خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية: Expected Credit losses (ECL) assessment for Financial Assets

يحاول العالم في الوقت الراهن جاهداً الحد من سرعة تفشي فيروس كورونا. وعلى الرغم من أن النتيجة غير متوقعة، والظروف لا تزال متقلبة وغير مستقرة، إلا أنه من المتوقع أن يؤدي تفشي الفيروس إلي حدوث إضطرابات تجارية واسعة النطاق والتي من المحتمل أن تؤثر علي جوانب السيولة لبعض المنشآت، والتي قد تؤثر بالتبعية علي الجودة الإئتمانية للمنشآت علي مدار سلسلة التوريد، الأمر الذي سيقود إلي إنخفاض جوهري في القيمة العادلة للعديد من الأصول المالية، ولا سيما الأوراق المالية. وبالمثل، تأثرت أو سوف تتأثر مقدرة المدينين على الالتزام بشروط القروض والأدوات المالية المماثلة بشكلٍ سلبي، وهو ما سيؤدي إلي تدهور الجودة الإئتمانية لمحفظة القروض. وسيتعين علي المنشآت المتضررة تقييم خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بشكلٍ دقيق، علي أن يستند قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية إلي أساس غير متحيز، وذلك بترجيح المبلغ بإحتمال حدوثه. ويتحدد ذلك بتقييم مدي من النتائج الممكنة مع الأخذ في الإعتبار إختلاف القيمة الزمنية للنقود (معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧المعدل ٢٠١٩، الفقرة ٥-٥-١٧؛ IFRS 9; 2014; para 5.5.17; AASB&AUASB, 2020).

وكاستجابة لهذه التحديات، قام العديد من الحكومات والبنوك المركزية بإتخاذ تدابير مباشرة، بالإضافة إلي القيام بتشجيع البنوك التجارية على إتخاذ أنواع مختلفة من تدابير المساعدة للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة أو مقترضي الرهن العقاري. وبالنسبة للبيئة المصرية، فقد قامت

الحكومة المصرية بتخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه لمبادرات التمويل العقاري لمتوسطي الدخل وذلك من خلال البنوك، أو شركات التمويل العقاري علي فترة ٢٠ سنة. كما قام البنك المركزي المصري بالإعلان عن تأجيل الاستحقاقات الإئتمانية للبنوك لدي المؤسسات والأفراد لمدة ستة أشهر مع عدم تحصيل فوائد أو غرامات تأخر عن السداد، مع خفض سعر الفائدة علي الإقتراض بنسبة ٣%. كما قررت الهيئة العامة للرقابة المالية في ١٨ مارس ٢٠٢٠ أن تقوم شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم الخاضعة لرقابة الهيئة، بتأجيل كافة الاستحقاقات الإئتمانية قبل عملائها (مؤسسات / أفراد) لمدة ستة أشهر من تاريخه، مع إعفائهم من غرامات التأخير التي تترتب على ذلك، علاوة علي قيام الهيئة في ١٩ مارس ٢٠٢٠ بإصدار قرارات لدعم عملاء نشاط التمويل متناهي الصغر، وذلك بتخفيض تكلفة التمويل للعملاء المنتظمين في السداد، مع قيام جهات التمويل متناهي الصغر بسداد قيمة أقساط التأمين الإلزامي نيابة عن عملائها لحين تحسن الأوضاع، بالإضافة إلي تقديم بعض الخدمات المالية لعملائها مجاناً بدون مصروفات أو عمولات، وتخفيض أو ترحيل قيمة الأقساط المستحقة علي عملائها بما يعادل ٥٠% من قيمة كل قسط، علي أن يستمر التخفيض للفترة التي تراها الجهة ملائمة لكل حالة علي حده، وبما لا يقل عن أقساط شهري مارس وأبريل ٢٠٢٠. ويشير حجم تدابير المساعدة الممنوحة لجميع المقترضين في بيئة إقتصادية معينة إلى تغير سلبي جوهري في البيئة الإقتصادية للمقترض، والذي يعد أحد المؤشرات الواردة بالفقرة ب٥.٥. ١٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ والتي يجب أخذها في الإعتبار عند تقييم مدي حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان من عدمه (معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩، فقرة ب ٥. ٥. ١٧؛IFRS 9; 2014; para B 5.5.17).

ولذا يجب علي المنشآت المتضررة أن تأخذ في إعتبارها خطط المساعدة السابقة عند تقدير معدلات التخلف عن السداد وخسائر الائتمان المتوقعة. كما يجب عليها التحديث المستمر لهذه التقديرات لكي تعكس التغيير الحالي في الظروف وأية آثار سلبية محتملة لتفشي الفيروس. كذلك يجب علي تلك المنشآت أن تأخذ في إعتبارها إمكانية إعادة هيكلة عقود الدين، وذلك بتمديد أجل الاستحقاق، أو تخفيض معدل الفائدة، أو تخفيف شروط وأحكام العقد في ضوء الظروف الاقتصادية الحالية، بما يتعين علي تلك المنشآت تحليل أثر مهلة وشروط وأحكام السداد الجديدة علي تقديرها للخسائر الائتمانية المتوقعة. وكذلك أي تأثيرات محاسبية أخرى. ويشير (BDO, 2020; Deloitte, 2020b) إلي أن المنشآت المتضررة في ضوء هذه التعديلات سيتعين عليها إعادة النظر في تبويب بعض الأصول والإلتزامات المتداولة كأصول وإلتزامات غير متداولة إذا كان من

غير المتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة التشغيل الحالية أو خلال إثني عشر شهراً من تاريخ نهاية الفترة المالية أيهما أطول، وذلك وفقاً لمتطلبات الفقرتين (٦١)، (٦٢) من معيار المحاسبة الدولي رقم ١ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ١ المعدل ٢٠١٩ – عرض القوائم المالية). كما يشير (Deloitte, 2020b) إلي أنه سيتعين علي المنشآت المتضررة تقييم ما إذا كانت التعديلات علي الأداة المالية الحالية تعد تعديلات جوهرية، ومن ثم تتطلب من المنشأة الإعتراف بأداة مالية جديدة أم أن تلك التعديلات تعد غير جوهرية ويجب المحاسبة عنها في إطار الأداة المالية الأصلية. إذ يُتوقع من المتوقع أن يؤدي تعديل إتفاقيات شروط الأدوات المالية بشكلٍ عام إلى مكاسب للمقترضين وخسائر للمقرضين(BDO, 2020).

ونتيجة للتحديات غير المسبوقة التي تواجه معدي القوائم المالية عند تقدير خسائر الإئتمان المتوقعة في ضوء عدم التأكد المرتفع المصاحب لجائحة كوفيد–١٩، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٢٧ مارس ٢٠٢٠ نشرة بشأن المتطلبات التي يجب علي معدي القوائم المالية أخذها في الإعتبار عند المحاسبة عن خسائر الإئتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩ – الأدوات المالية)، وقد أشار المجلس في نشرته إلى أنه على الرغم من أن المعيار يتطلب أن يتم تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية عندما تحدث زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية للأداة المالية، إلا أنه لم يضع خطوطاً دقيقة أو منهجاً آلياً لتحديد متى يلزم إثبات الخسائر على مدى عمر الأداة المالية. كما لا يشير المعيار أيضاً للأساس الذي يجب علي المنشآت المتضررة إتباعه عند وضع التصورات أو السيناريوهات المستقبلية التي ستستند إليها عند تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة. لذا، فإن المعيار يتطلب من المنشآت ممارسة الإجتهاد واستخدام الأحكام الشخصية، مع تعديل منهجيتها في ضوء الظروف المختلفة. فقد أصبحت بعض الافتراضات والعلاقات التي كانت تستند عليها المنشآت سابقاً عند تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة غير صالحة في ظل البيئة الراهنة، وهو ما يستوجب من المنشآت المتضررة عدم الاستمرار بشكل آلي في تطبيق منهجيتها الحالية عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. فعلى سبيل المثال، في حالة إعلان الحكومات أو البنوك عن تدابير لتأجيل السداد بالنسبة لجميع المقترضين في فئات معينة من الأدوات المالية – كقطاعي السياحه والترفيه والخطوط الجوية –، فإنه لا ينبغي أن يؤدي ذلك تلقائياً إلي تقدير وجود زيادة جوهرية في جميع الأدوات المالية لهذا القطاع. إذ يتطلب المعيار من المنشآت عند تقييم مدي حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الإئتمانية أن تأخذ في إعتبارها التغيرات في مخاطر حدوث تعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. كما يجب أن يستند تقييم مدي وجود زيادة

جوهرية في المخاطر الإئتمانية وقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة إلى المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة للمنشأة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما (IASB, 2020a).

كما سيتعين علي المنشآت المتضررة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٠ المعدل ٢٠١٩- الأدوات المالية: الإفصاحات) أن تعيد النظر في تجميع أو تجزئة محافظ القروض أو الاستثمارات في الأوراق المالية، أو المدينين التجاريين عند تقييم خسائر الإئتمان المتوقعة، وذلك في ضوء الخصائص المشتركة لمخاطر الإئتمان، والمعلومات المعقولة والمتاحة للمحفظة ككل. وبموجب المتطلبات الواردة بالفقرات (من ب ٥. ٥. ١ إلي ب ٥. ٥. ٥) من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩)، قد لا تستطيع المنشآت المتضررة من تحديد التغييرات الجوهرية في المخاطر الإئتمانية للأدوات المالية بشكلٍ فردي، وذلك لعدم توافر معلومات معقولة وداعمة لكل أداة مالية علي حده. وبالتالي، سيتعين علي تلك المنشآت أن تقوم بتقييم خسائر الإئتمان المتوقعة علي أساس جماعي وليس فردي. وفي هذه الحالة، يجب علي المنشآت المتضررة تجميع الأدوات المالية علي أساس المعلومات الشاملة عن المخاطر الإئتمانية المشتركة. ويعتبر من أهم تلك المعلومات: نوع الأداة؛ وتبويبات المخاطر الإئتمانية؛ ونوع الضمان؛ وقيمة الضمان بالنسبة لقيمة الأصل المالي؛ وتاريخ الإعتراف الأولي؛ والأجل المتبقي حتي الاستحقاق؛ ونوع الصناعة؛ والموقع الجغرافي للمقترض؛ علاوةً علي المعلومات بشأن ظروف الإقتصاد الكلي الحالية والمستقبلية. وفي ظل مثل هذه الظروف غير العادية، فإنه سيتعين علي المنشآت المتضررة توفير إفصاحات تتسم بالشفافية بخصوص كيفية قياس خسائر الإئتمان المتوقعة، مع التوسع في إفصاحات الحساسية المرتبطة بها.

ورغم صعوبة الظروف الراهنة وتسببها في إرتفاع مستويات عدم التأكد، إلا أنه في حالة قيام إدارات المنشآت المتضررة ببناء تقديراتها للخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً لمعلومات معقولة ومدعمة، مع عدم استمرار المنشآت المتضررة في تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ تلقائياً بنفس الأسلوب المتبع سابقاً، فإنه في هذه الحالة تستطيع المنشآت المتضررة تقديم معلومات مفيدة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة. وفي ظل البيئة الحالية المليئة بالتوترات، يستطيع المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ والإفصاحات المرتبطة بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٧ أن توفرا لمستخدمي القوائم المالية الشفافية التي تشتد الحاجة إليها في مثل هذه الظروف (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠).

٣/٧/٢ محاسبة التحوط: Hedge accounting

تناول القسم ٦ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩) متطلبات محاسبة التحوط، ووفقاً لتلك المتطلبات، يمكن أن تدخل المنشأة في ثلاثة أنواع من علاقات التحوط، وهي: التحوط ضد خطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة؛ التحوط ضد خطر التعرض للتقلب في التدفقات النقدية؛ وتحوط صافي استثمار في عملة أجنبية. إذ تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط فقط إذا تم استيفاء جميع الضوابط التالية: أن تتكون علاقة التحوط من أدوات تحوط مؤهلة وبنود تحوط مؤهلة؛ وأن يكون لدي المنشأة في بداية علاقة التحوط تخصيصاً وتوثيقاً رسمياً لعلاقة التحوط ولهدف المنشأة من إدارة المخاطر واستراتيجيتها لمُباشرة التحوط؛ وأن تستوفي علاقة التحوط جميع متطلبات فعالية التحوط، والتي تتضمن أن توجد علاقة إقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط؛ وألا يهيمن أثر المخاطر الإئتمانية علي التغيرات في القيمة الناتجة عن تلك العلاقة الإقتصادية؛ وأن تكون نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفس النسبة الناتجة عن كمية البند المتحوط له التي تقوم المنشأة بالتحوط لها فعلياً وكمية أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة فعلياً للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له (معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩، الفقرات ٦. ١- ٦. ٧؛ 6.7 – 6.1 para ;2014 ;IFRS 9).

إن تطور تفشي عدوي فيروس كورونا من المتوقع أن يؤدي إلي تأجيل المعاملات التجارية أو إلغائها، أو قد تحدث بأحجام أقل بكثير مما كان متوقعاً في البداية. وسيتعين علي المنشآت المتضررة التي لديها معاملة محددة مثل شراء أو بيع السلع أو الإصدار المتوقع للدين كمعاملة متوقعة للتحوط ضد خطر التعرض للتقلب في التدفق النقدي أن تأخذ في إعتبارها ما إذا كانت معاملة التحوط "متوقعة أو محتملة بصورة كبيرة"(معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، ٢٠١٩، فقرة ٨٨ج؛ IAS 39, 2003, para 88C) ، حيث أنه من المتوقع أن يكون الحجم أو المبالغ التي تنطوي عليها المعاملة أقل من المتوقع. وقد لا تحدث المعاملة المتوقعة الآن، وهو ما يؤدي إلي إنخفاض فعالية التحوط، وبالتالي تصبح هذه المعاملات غير مؤهلة لاستمرار تطبيق محاسبة التحوط (BDO, 2020). لذا، فإنه من المتوقع أن تعمل جائحة كوفيد-١٩علي الحد من قدرة المنشآت المتضررة على الدخول في معاملات للتحوط ضد مخاطر معينة. فعلى سبيل المثال، قد تكون قدرة المنشأة على التحوط ضد خطر تقلب المبيعات المتوقعة للعملاء أو مدفوعات الفائدة المتوقعة على قرض بنكي موضع تساؤل إذا كانت الأطراف المقابلة غير قادرة على الوفاء بتعهداتها في الظروف الاقتصادية الحالية. وفي ظل هذه الحقائق والظروف غير المستقرة، قد تكون هناك حاجة للمنشأة لوقف التحوط ضد التقلب في التدفق النقدي. كما يجب على المنشآت أيضاً أن تأخذ

في إعتبارها تأثير مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة على فعالية التحوط لأن كلاهما يمكن أن يكون مصدراً لعدم فعالية التحوط (Deloitte, 2020b).

ووفقاً لذلك، يجب علي المنشآت المتضررة تقييم إحتمالات حدوث المعاملة المتوقع التحوط لها خلال الفترة الزمنية المحددة في بداية التحوط. وفي هذه الحالة سيتعين علي المنشأة تحديد ما إذا كان لا يزال بإمكانها تطبيق محاسبة التحوط للمعاملة المتوقعة أو جزء منها. فإذا ما حددت المنشأة أن المعاملة المتوقعة لم تعد مؤكدة الحدوث بدرجة عالية ولكنها ما زالت ممكنة الحدوث، فإنه يجب علي المنشأة التوقف عن محاسبة التحوط لتلك المعاملة في المستقبل. وفي هذه الحالة، فإن المكاسب أو الخسائر المتراكمة ذات الصلة بأداة التحوط، التي سبق الإعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر سوف يتم الإعتراف بها بشكل مستقل في حقوق الملكية حتى حدوث المعاملة المتوقعة. أما إذا قررت المنشأة أن المعاملة المتوقعة لم تعد متوقعة الحدوث، علاوة علي التوقف عن تطبيق محاسبة التحوط مستقبلاً، فإنه يتم إعادة تبويبها فوراً من حقوق الملكية إلي الأرباح أو الخسائر بأي مكسب أو خسارة متراكمة تخص أداة التحوط التي تم الاعتراف بها مباشرةً في قائمة الدخل الشامل الآخر عن الفترة التي كان فيها التحوط فعالاً (معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، ٢٠١٩، فقرة ١٠١ج؛ فقرة ١٠١د؛IAS 39, 2003, para 101C; 101D) . وعلى الرغم من أن المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ حل محل معيار المحاسبة الدولي ٣٩ ، فإنه لا يزال العديد من شركات التأمين يطبق معيار المحاسبة الدولي ٣٩ (Ernst & Young, 2020).

ويجادل الباحثان بأن هذه البيئة غير المستقرة وغير المتوقعة ستخلق العديد من التحديات أمام المنشآت المتضررة عند الإعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية. لذا سيتعين علي إدارات ومعدي التقارير المالية بتلك المنشآت استخدام قدر كبير من الأحكام الشخصية عند معالجة العديد من القضايا الناشئة عن تطور تفشي الفيروس، خاصةً وأنه لا يمكن مقارنتها بشكلٍ مباشر مع أي أحداث سابقة. لذا، يتوقع أن يلجأ واضعو المعايير المحاسبية إلي إصدار إرشادات أو تعليمات جديدة للعمل بها في هذه الظروف الاستثنائية. وهذا هو ما دفع الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية بدعوة اللجنة العليا "لمراجعة معايير المحاسبة المصرية ومعايير المراجعة المصرية والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى" للإجتماع للنظر في مدي قدرة المنشآت المتضررة علي الوفاء بمتطلبات تلك المعايير. وقد وافقت اللجنة في ١٢ أبريل ٢٠٢٠ علي تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها والصادرة بقرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩على

القوائم المالية الدورية التى ستصدر خلال عام ٢٠٢٠، على أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات بنهاية ٢٠٢٠. ويشير هذا إلي أن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ستكون غير مطالبة بتطبيق المتطلبات الواردة بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ وما يقابله من متطلبات بمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩ علي تقاريرها المالية الدورية خلال عام ٢٠٢٠، والاستمرار في تطبيق نفس المتطلبات الواردة بمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ وما يقابله من متطلبات بمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ المعدل ٢٠١٥، مع إرجاء تطبيق متطلبات المعايير الجديدة إلي القوائم المالية السنوية المعده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٨/٢ تعديل عقود الإيجار: Modification to Lease Contracts

لقد أعلن العديد من دول العالم عن تدابير لمواجهة الآثار الإقتصادية المحتملة لتفشي فيروس كورونا، ومن بين هذه التدابير تقديم إعانات للمستأجرين وغيرهم في إطار خطط لدعم الاقتصاد المحلي. ويمكن معالجة هذه الإعانات محاسبياً وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٠ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ١٢ المعدل ٢٠١٥- المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية)، كما يمكن معالجة هذه الإعانات وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ المعدل ٢٠١٩ عقود التأجير). وفي ظل هذه الظروف، يُتوقع أن يقدم المؤجرون إمتيازات عديدة للمستأجرين، مثل فترات إيجار مجانية، وتأجيل الدفع، والمدفوعات النقدية من المؤجرين إلى المستأجرين وغيرها من الإمتيازات لتعويضهم عن تعطل العمليات. فعلى سبيل المثال، قد يقوم بعض المطارات بسداد بعض التعويضات للمستأجرين، أو إعفاء أو تخفيض مبالغ الإيجار المحددة لمنافذ الأسواق الحرة، أو قيام المنشآت السياحية بتعويض بعض مستأجري الشواطئ الخاصة، وقيام مراكز التسوق بإعفاء المستأجرين من دفع الإيجار، وغيرها من المدفوعات. وإذا ما توصلت إدارة المنشأة أن المدفوعات التي يسددها المؤجر للمستأجر تخضع في معالجتها للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ المعدل ٢٠١٩ عقود التأجير)، فإنه يتعين علي كلٍ من المستأجر والمؤجر تقييم ما إذا كانت هذه المدفوعات تمثل تعديلاً في عقد الإيجار أم لا، وذلك من خلال النظر في مدد وشروط عقد الإيجار. ولذا، يجب علي المنشآت النظر بعناية عند تقييم تعديلات عقد الإيجار، وما إذا كانت هذه التعديلات يجب المحاسبة عنها في إطار عقد الإيجار الأصلي أم أنها تعد عقد إيجار منفصل (BDO, 2020; Ernst & Young, 2020).

وبموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ المعدل ٢٠١٩ عقود التأجير)، فإن تعديل عقد الإيجار هو تغيير في نطاق أو مقابل عقد الإيجار، والذي لم يكن جزءاً من الشروط والأحكام الأصلية لعقد الإيجار. ويجب علي المستأجر المحاسبة عن تعديلات عقد الإيجار علي أنها عقد إيجار منفصل إذا كان التعديل يزيد من نطاق عقد الإيجار بإضافة الحق في استخدام أصل أو أكثر من الأصول محل العقد، وكان مقابل عقد الإيجار المعدل يتناسب مع التعديلات التي تم إجراؤها علي عقد الإيجار الأصلي. أما بالنسبة لتعديلات عقد الإيجار التي لا تتم المحاسبة عنها كعقد إيجار منفصل، فإنه يتعين علي المستأجر في تاريخ سريان التعديل تخصيص المقابل في العقد المعدل، وتحديد مدة الإيجار لعقد الإيجار المعدل، وإعادة قياس إلتزام عقد الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام سعر خصم معدل. ويتم تحديد سعر الخصم المعدل علي أنه سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار لمدة عقد الإيجار المتبقية إذا كان يمكن تحديد هذا السعر بسهولة، أو معدل الإقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ سريان التعديل إذا كان سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. كما يتعين علي المستأجر في حالة تعديلات عقد الإيجار التي لا تتم المحاسبة عنها كعقد إيجار منفصل، أن يقوم بالمحاسبة عن إعادة قياس إلتزام عقد الإيجار بتخفيض القيمة الدفترية لأصل "حق الإنتفاع" ليعكس الإنهاء الجزئي أو الكلي لعقد الإيجار نتيجة لتعديلات عقد الإيجار التي تخفض نطاق عقد الإيجار. كما يجب علي المستأجر الإعتراف بأي أرباح أو خسائر متعلقة بالإنهاء الجزئي أو الكلي لعقد الإيجار في الأرباح أو الخسائر، علاوةً علي إجراء تعديل علي أصل "حق الإنتفاع" ليعكس كافة التعديلات الأخرى علي عقد الإيجار (معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ المعدل ٢٠١٩، الفقرات من ٤٤-٤٦؛ IFRS 16, 2016, para 44-46) .

ويجادل الباحثان بأن جائحة فيروس كوفيد-١٩ قد فاقمت من تقلبات السوق وسببت مشاكل للبنوك المركزية في العديد من دول العالم، حيث قام معظم البنوك المركزية بخفض أسعار الفائدة. فعلي سبيل المثال، قام البنك المركزي المصري بخفض سعر الفائدة علي الإقتراض بنسبة ٣% لمواجهة آثار تفشي الفيروس. وبالتالي، فإن استخدام سعر الفائدة علي الإقتراض الإضافي كسعر خصم معدل لعقد الإيجار قد يتطلب أيضاً من معدي القوائم المالية استخدام الإجتهادات والأحكام الشخصية في مثل هذه الظروف. كما أن كيفية المحاسبة عن تعديلات عقود الإيجار سوف تعتمد على الشروط الدقيقة لعقد الإيجار، وطبيعة الإمتيازات الممنوحة من المؤجر للمستأجر، بالإضافة إلي أن هذه الظروف الاستثنائية من المرجح أن تقود إلي إنخفاض أو إضمحلال في القيمة الدفترية لأصول حق الإنتفاع بدفاتر المستأجر، وبنود العقارات والآلات والمعدات الخاضعة لعقد الإيجار

التشغيلي بالنسبة للمؤجر نتيجة لإنخفاض التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من استخدام تلك الأصول. كما يجب علي المستأجر أن يقوم بإختبار مدي إضمحلال أصول حق الإنتفاع الخاصة به بطريقة تتوافق مع تلك المستخدمة في إختبار إضمحلال الأصول الأخرى طويلة الأجل. ونتيجة لعدم التأكد المرتفع والذي يحيط بتلك المعاملات، فإنه يجب علي المستأجرين والمؤجرين التوسع في الإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية الإضافية حول أنشطتهم الإيجارية بما يُمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أثر عقود الإيجار علي مراكزهم المالية، وأدائهم المالي، وتدفقاتهم النقدية. ويعتبر من أهم هذه المعلومات: طبيعة أنشطة عقود الإيجار، ونطاق التعديلات علي عقود الإيجار الأصلية، والقيود والتعهدات التي يفرضها عقد الإيجار، ومعاملات البيع وإعادة الاستئجار، والتدفقات النقدية المستقبلية لعقد الإيجار، وسعر الخصم المعدل وكيفية حسابه، والافتراضات التي وضعتها الإدارة بشأن الظروف المستقبلية.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع وحداثة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ المعدل ٢٠١٩ عقود التأجير)، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في ١٠ أبريل ٢٠٢٠ نشرة بعنوان "المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ وفيروس كوفيد-١٩"، وذلك لبيان كيفية المحاسبة عن إمتيازات الإيجار في ظل تفشي فيروس كوفيد-١٩. وقد أشارت النشرة إلي ضرورة ممارسة إدارات المنشآت للإجتهادات والأحكام الشخصية عند معالجة هذه التعديلات، حيث قد تكون التعديلات في عقد الإيجار نفسه بالإتفاق بين المؤجرين والمستأجرين، وقد تكون بشكل غير مباشر من خلال تعديل القوانين واللوائح والأنظمة التي تحكم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين في إطار التدابير التي تتخذها الحكومات لمعالجة الآثار السلبية لتفشي الفيروس. كما أشار المجلس إلي أنه يجب علي المنشآت معالجة التعديلات في دفعات الإيجار بنفس الطريقة سواء أكان التعديل راجعاً لتعديل العقد نفسه، أو كان التعديل بشكل غير مباشر. كذلك، أشار المجلس أيضاً إلي أن التغيير في نطاق عقد الإيجار يشير إلي تغيير في حق الإنتفاع المنقول للمستأجر بموجب العقد، مثل إضافة أو إنهاء الحق في استخدام واحد أو أكثر من الأصول محل العقد، أو تمديد أو تقليص مدة عقد الإيجار التعاقدية، في حين لا يعد الإعفاء المؤقت من سداد الإيجار أو تخفيضه بمفرده تغييراً في نطاق عقد الإيجار (IASB, 2020b).

وفي جميع الأحوال، يتعين علي المنشآت أن تأخذ في إعتبارها جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بتعديل العقد. فعلي سبيل المثال، قد تتضمن بعض عقود الإيجار أو القوانين واللوائح والأنظمة المطبقة علي بنود تقتضي حدوث تغييرات في الدفعات إذا وقعت أحداث أو ظروف معينة.

وقد تعتبر بعض التدابير الحكومية، مثل فرض إغلاق المتاجر لفترة زمنية بسبب ظروف فيروس كوفيد-١٩ ذات الصلة بالتفسير القانوني للبنود علي أنها دليل علي توافر "القوة القاهرة للعقد"، سواء كان منصوصاً عليها في العقد الأصلي، أو في القوانين أو اللوائح أو الأنظمة المطبقة. وتُعد التغييرات في دفعات الإيجار التي تنشأ عن البنود المنصوص عليها في العقد الأصلي، أو في القوانين أو اللوائح أو الأنظمة المطبقة جزءاً من الشروط والأحكام الأصلية لعقد الإيجار، حتى وإن لم يكن أثر تلك البنود الناشئة عن ظروف مثل كوفيد-١٩ متصوراً في السابق. وفي مثل هذه الحالات، لا يكون هناك أي تعديل قد تم في العقد لأغراض تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦. وإذا كان التغيير في دفعات الإيجار ناتجاً عن تعديل في العقد، يُطبق المستأجر الفقرات من ٤٤-٤٦ السابق الإشارة إليها، في حين يُطبق المؤجر الفقرتين ٧٩ و ٨٠ أو الفقرة ٨٧ من المعيار المشار إليه. وإذا لم يكن التغيير في دفعات الإيجار ناتجاً عن تعديل في العقد، فإن ذلك التغيير ستتم المحاسبة عنه عادةً علي أنه من دفعات الإيجار المتغيرة. وفي هذه الحالة، يطبق المستأجر الفقرة ٣٨ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦. حيث يقوم عادةً بإثبات أثر الإعفاء الإيجاري ضمن الربح أو الخسارة. وبالنسبة لعقد الإيجار التشغيلي، يقوم المؤجر بإثبات أثر الإعفاء الإيجاري عن طريق إثبات دخل منخفض من عقود الإيجار (IASB, 2020b).

ولم يكن واضعو المعايير المحاسبية في البيئة المصرية بمنأي عن هذه الأحداث، حيث أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بتأجيل تطبيق المتطلبات الواردة بالمعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ وما يقابله من متطلبات بمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ المعدل ٢٠١٩ علي التقارير المالية الدورية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٠، والاستمرار في تطبيق نفس المتطلبات الواردة بمعيار المحاسبة الدولي ١٧ وما يقابله من متطلبات بمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ الصادر في ٢٠١٥، مع إرجاء تطبيق متطلبات المعايير الجديدة إلي القوائم المالية السنوية المعده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٩/٢ تقدير الإيرادات من العقود مع العملاء: Estimation of Revenue from Contracts with Customers

أدت جائحة كوفيد-١٩ إلي إضطراب الأعمال التجارية بشكلٍ غير مسبوق، الأمر الذي دفع العديد من المنشآت لإعادة النظر في تعاقداتها مع العملاء وتعديل هذه التعاقدات نتيجة تزايد مخاطر الإئتمان والسيولة لدي معظم الأطراف في السوق. وقد تنطوي هذه التعديلات علي الحد من إلتزامات الأداء الواجبة علي المنشأة؛ أو السماح للعملاء بإنهاء الإتفاقيات دون تحمل غرامة؛ أو

مراجعة التسعير؛ أو تقديم إمتيازات سعرية أو خصومات على شراء سلع أو خدمات مستقبلية؛ أو رد بعض المبالغ للعملاء؛ أو تقديم سلع أو خدمات مجانية؛ أو الإتفاق علي مد مهلة السداد؛ أو السماح ببعض مكافآت الأداء. وفي نفس الوقت، ولأن المنشأة قد تواجه بعض مشاكل السيولة نتيجة تعطل أو توقف سلاسل التوريد العالمية، فإنها قد تضطر إلي طلب دفعات مقدمة من عملائها؛ أو تأخير تسليم السلع أو الخدمات المتعهد بها؛ أو دفع بعض الغرامات مقابل تأجيل التعاقد أو إنهاء الإتفاقات؛ أو تحمل تكاليف غير متوقعة للوفاء بإلتزامات الأداء. لذلك، نتيجة للظروف الاستثنائية التي تمر بها كل من المنشأة وعملائها بسبب جائحة كوفيد-١٩، قد تحتاج المنشأة إلي مراعاة العديد من العوامل عند تقييم الإيرادات من العقود مع العملاء، لعل أهمها: تحديد مدى قابلية تنفيذ العقد؛ وحجم العميل؛ ونوع الصناعة، والموقع الجغرافي للعميل؛ والجدارة الإئتمانية للعميل؛ وإمكانية إدخال تعديلات علي العقد؛ ووجود مقابل متغير في العقد؛ وتوقيت الإعتراف بالإيراد؛ ووجود مكون تمويلي هام في العقد يسمح بتمديد مهلة السداد مما يؤثر علي القيمة الزمنية للنقود نتيجة لإختلاف توقيت الدفعات المحصلة أو المتوقع تحصيلها من العملاء. وستؤثر جميع هذه العوامل علي تقدير الإيرادات من العقود مع العملاء (Deloitte, 2020b).

وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية، قد لا يتمكن الطرفان من التوقيع على تعديل العقد بموجب الممارسات التجارية العادية والقانونية المتعارف عليها. فعلى سبيل المثال، قد لا تتمكن المنشأة من الحصول على التوقيعات الواجبة عادةً عند الدخول في عقد لأن موظفي الشركة أو العميل ينطبق عليهم قرار الحظر، وغير متواجدين بالمنشأة للتوقيع علي هذه التعديلات. ولذلك، من المهم إجراء تقييم دقيق لما إذا كانت عملية الموافقة بالإيميل أو التوقيع الإلكتروني تنشئ عقداً له حقوق والتزامات واجبة النفاذ بين المنشأة وعميلها. وعند اتخاذ مثل هذا القرار، يتعين علي المنشأة استشارة مستشارها القانوني، لأنه لا يمكن الإعتراف بالإيراد إلا إذا إستوفي العقد الشروط القانونية اللازمه لسريانه. كما يتعين علي المنشأة عند تقييم إحتمالات التحصيل من العملاء أن تأخذ في إعتبارها تحليل العقود علي المستوي الجماعي والفردي معاً، لأنه علي الرغم من أن عملاء قطاع معين قد يكونوا أكثر تأثراً بمخاطر تفشي الفيروس، إلا أنه يجب النظر أيضاً في الظروف والحقائق الخاصة بكل عميل علي حده قبل التقييم النهائي لمخاطر الإئتمان لمحفظة العقود مع العملاء (Deloitte, 2020b).

وتخضع إيرادات العقود من العملاء في معالجتها للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٥(ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ المعدل ٢٠١٩-الإيراد من العقود مع العملاء). إذ أنه في حالة

موافقة طرفي العقد على تعديل نطاق أو سعر العقد أو كليهما، فإنه يجب على المنشأة المحاسبة عن هذا التعديل بما يتفق مع المتطلبات الواردة بالفقرات من ١٨-٢١ من المعيار المشار إليه. وفي هذه الحالة، يجب علي المنشأة المحاسبة عن تعديل العقد علي أنه عقد منفصل إذا توافرت الشروط الواردة بالفقرة رقم (٢٠) من المعيار. كما يتعين علي المنشأة أن تقوم بالمحاسبة عن تعديل العقد كما لو كان جزءاً من العقد الأصلي أو الحالي إذا ما توافرت الشروط الواردة بالفقرة رقم (٢١) من ذات المعيار. كما يتطلب هذا المعيار من المنشأة عندما يتضمن العقد مع العميل مقابل متغير مثل الخصومات، ورد المبالغ، والإمتيازات السعرية، ومكافآت الأداء والغرامات (الفقرتان ٥٠، ٥١)، أن تقوم في بداية العقد بتقدير مبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها للعميل (الفقرة ٤٧). كما يمكن للمنشأة إدراج مقدار المقابل المتغير ضمن سعر المعاملة المتفق عليه في العقد، بالقدر الذي يكون فيه من المرجح بدرجة عالية ألا يتم رد مبلغ هام من الإيراد المتراكم المعترف به عندما يتضح عدم التأكد المرتبط بالمقابل المتغير لاحقاً (الفقرة ٥٦). كما تتطلب الفقرة ٥٩ من المعيار من المنشأة تحديث سعر المعاملة المقدر، بما في ذلك تحديث تقييمها لمدي وجود قيود علي تقدير المقابل المتغير، ليمثل بصدق الظروف الحالية في نهاية فترة التقرير، وكذلك التغيرات في الظروف التي حدثت خلال تلك الفترة (معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ المعدل ٢٠١٩، الفقرات ١٨-٥٩؛ IFRS 15, 2014, para 18-59). كما قد تضطر بعض المنشآت إلى حساب نسبة كبيرة من -إن لم يكن كل- المقابل المستلم من العملاء كإلتزام محتمل للعقد بدلاً من الإعتراف به كإيراد، وذلك في حالة توافر مستوي مرتفع من عدم التأكد بشأن ما إذا كان سيتعين على المنشأة رد المبالغ المقابلة لإلتزامات الأداء في المستقبل للشك في قدرة المنشأة علي الوفاء بتعهداتها المستقبلية، أو قيامها بسداد بعض الغرامات نتيجة عدم الوفاء بتعهدات العقود الحالية والمستقبلية (BDO, 2020; Deloitte, 2020b).

وبالتالي، سيتعين علي المنشأة تعديل سعر المعاملة المقدر في ضوء توقعاتها بشأن المقابل المتغير الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه بعد استبعاد جزء من عدم التأكد الذي كان يحيط بالمعاملة عند إبرامها، علاوةً علي المعلومات الجديدة حول تفشي عدوي فيروس كورونا. وقد يتطلب تقدير المقابل المتغير والقيود المتعلقة به من المنشآت ممارسة أحكامها الشخصية بصورة كبيرة لتحديد ما إذا كان سداد العميل لدفعة يشير إلي وجود إمتياز سعري ضمني تتم المحاسبة عنه كمقابل متغير؛ أو يشير لحدوث خسائر إضمحلال لمبالغ مستحقة التحصيل من العملاء أو لأصول ناشئة عن عقود المنشأة مع العملاء؛ أو أن الإتفاق يفتقر إلى الجوهر الكافي لإعتباره عقداً بموجب المعيار. ولذا، سيتعين علي المنشآت التوسع في الإفصاحات لتشمل الإفصاح عن الآثار المترتبة

علي تفشي عدوي فيروس كورونا علي تعديل العقود مع العملاء؛ وتصنيف الإيراد من العقود مع العملاء وفقاً لطبيعة ومبلغ وتوقيت وظروف عدم التأكد المحيطة به؛ وأية خسائر إضمحلال لمبالغ مستحقة التحصيل من العملاء أو لأصول ناشئة عن عقود المنشأة مع العملاء. ويجب علي المنشأة أن تُفصح عنها بشكلٍ منفصل عن خسائر الإضمحلال من العقود الأخري؛ والأحكام الشخصية الهامة للإدارة في تقدير أسعار المعاملات المتوقعة والمقابل المتغير في تلك العقود؛ وأية أصول تم الإعتراف بها للوفاء بالعقد مع العميل؛ علاوةً علي تحليل حساسية لإحتمالات تأثر إيرادات العقود مع العملاء بتغير الظروف السوقية والإقتصادية المرتبطة بتطور تفشي العدوي. كما سيتعين علي المنشأة الإفصاح عن معلومات حول الطرق والمدخلات والافتراضات المستخدمة في تقدير المقابل المتغير، وتقييم ما إذا كان تقدير المقابل المتغير ينطوي علي قيود. كما يجب على المنشآت أيضاً النظر في متطلبات الإفصاح عن الأحكام والتغييرات في الأحكام التي تؤثر بشكلٍ كبير على تحديد مبلغ وتوقيت الإيرادات. وبالإضافة إلى التأثير على العقود الجارية، فإن المنشآت سوف تحتاج إلى النظر فيما إذا كان عدم التأكد المرتبط بتفشي عدوي فيروس كورونا سيؤثر على العقود المستقبلية مع العملاء. وقد يتطلب هذا نظرة متأنية بخصوص إمكانية التحصيل؛ وإمتيازات الأسعار؛ وأسعار البيع المستقلة؛ وكيفية تأثير تفشي المرض علي تقييم نموذج الإيراد (Ernst & Young, 2020).

ولم يكن واضعو المعايير المحاسبية في البيئة المصرية بمنأي عن هذه الأحداث، حيث أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بتأجيل تطبيق المتطلبات الواردة بالمعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ وما يقابله من متطلبات بمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ المعدل ٢٠١٩ علي التقارير المالية الدورية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٠، والاستمرار في تطبيق نفس المتطلبات الواردة بمعيار المحاسبة الدولي ١١ (وما يقابله من متطلبات بمعيار المحاسبة المصري رقم ٨ المعدل ٢٠١٥- عقود الإنشاء). وكذلك الاستمرار في تطبيق نفس المتطلبات الواردة بمعيار المحاسبة الدولي ١٨ (وما يقابله من متطلبات بمعيار المحاسبة المصري رقم ١١ المعدل ٢٠١٥- الإيراد)، مع إرجاء تطبيق متطلبات المعايير الجديدة إلي القوائم المالية السنوية المعده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

١٠/٢ المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة: Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets

يُعرف معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ المعدل ٢٠١٥- المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة) المخصص على أنه إلتزام غير

مؤكد من حيث توقيته أو مقداره، والإلتزام بطبيعته هو إلتزام أو تعهد حالي علي المنشأة ناتج عن أحداث وقعت في الماضي، وتتطلب تسويته تدفقات خارجة تنطوي علي التضحية بموارد أو منافع إقتصادية. وقد يكون إلتزام المنشأة قانونياً ناشئاً عن عقد أو تشريع أو لوائح أو قرارات منظمة، كما قد يكون الإلتزام حكمياً ينشأ من تصرفات المنشأة عن طريق إقرارها للغير بأنها تقبل مسئولية معينة من واقع قواعد ثابتة وفقاً للممارسات السابقة، أو من واقع السياسات المعلنة للمنشأة، أو من واقع مستند محدد. أما الإلتزام أو الأصل المحتمل فهو إلتزام أو أصل ينشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيده بحدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي غير مؤكد والذي لا يكون بأكمله تحت سيطرة المنشأة (الفقرة ١٠). كما يحظر المعيار المشار إليه علي المنشآت الإعتراف بالإلتزامات المحتملة (الفقرة ٢٧) أو الأصول المحتملة (الفقرة ٣١) في قوائمها المالية، وإنما يتطلب الإفصاح عن هذه البنود وفقاً لمتطلبات الفقرتين ٢٨، ٣٤ من المعيار المشار إليه أعلاه.

وفي ظل ظروف تفشي فيروس كوفيد-١٩، فإن معظم المنشآت لم يكن لديها توقع في نهاية عام ٢٠١٩ بتطور تفشي الفيروس للوضع الذي وصلنا إليه الآن. لذا لم تعترف هذه المنشآت بإلتزامات نتيجة الغرامات المترتبة علي تأخير تنفيذ أعمال معينة بسبب تفشي الفيروس. ويشير معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ المعدل ٢٠١٥) في هذه الحالات إلي أنه يتعين علي المنشآت عند إعداد قوائمها المالية أن تقوم بتكوين مخصص إذا كان هناك حدث سابق ينشأ عنه إلتزام، وأن هذا الإلتزام مرجح حدوثه بصورة كبيرة في نهاية فترة التقرير. كما يتعين علي المنشأة أن تُفصح عن وجود إلتزام محتمل إذا كان من المرجح عدم وجود إلتزام في نهاية فترة التقرير، وذلك بشرط ألا تكون إمكانية تحقق هذا الإحتمال مستبعدة الحدوث. ويجب علي المنشأة أن تأخذ في إعتبارها جميع الأدلة المتاحة، بما في ذلك رأي الخبراء. كما يتعين علي المنشأة أن تأخذ في إعتبارها أي دليل إضافي توفره الأحداث بعد فترة التقرير. ومع التوقعات بأن ظروف فيروس كوفيد-١٩ سيكون لها آثار سلبية مستقبلية، فإنه ينبغي ألا تخلط المنشأة بين المخصصات والإلتزامات المحتملة. ولذا، يجب علي المنشآت المتضررة الإعتراف بمخصص إذا توافرت أدلة موضوعية كافية علي تزايد إحتمالات تكبد المنشأة لإلتزامات مستقبلية. كما يؤكد المعيار علي أن خسائر التشغيل المستقبلية المرتبطة بتفشي الفيروس لا تستوفي تعريف الإلتزام ولا الضوابط العامة الموضوعة لإثبات المخصصات، ومن ثم لا يجوز إثبات مخصص لها، ولكن يمكن للمنشأة أن تنظر للخسائر التشغيلية المستقبلية علي أنها مؤشر علي إضمحلال قيمة الأصول التشغيلية، ومن

ثم تعد هذه الخسائر دليلاً علي وجوب إجراء إختبار لإضمحلال هذه الأصول (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠؛ BDO, 2020).

ويعتبر أحد التأثيرات الجوهرية لتفشي عدوي فيروس كورونا هو تعطل سلاسل التوريد العالمية. فعلى سبيل المثال، عندما يكون لدى المنشأة الصناعية عقود لبيع البضائع بسعر ثابت، وبسبب توقف عمليات المنشأة تنفيذاً لمتطلبات الحكومة المحلية لا تستطيع المنشأة الوفاء بهذه التعهدات إلا بتحمل تكلفة مرتفعة تزيد عن المنافع الإقتصادية المتوقع الحصول عليها من هذا العقد، وذلك إما بتصنيع هذه السلع بتكلفة مرتفعة لا يمكن تجنبها أو شرائها من طرف ثالث بتكلفة مرتفعة وتسليمها للعميل، أو عدم إلتزام المنشأة بتنفيذ العقد مع سداد الغرامة المقررة. ويطلق علي هذه العقود "العقود المحملة بخسارة أو العقود غير المجدية أو العقود المرهقةAn onerous contract " (الفقرة ٦٨). وتتطلب الفقرة ٦٦ من المعيار المشار إليه بأن تقوم المنشأة التي لديها عقود محملة بخسارة أن تعترف بمخصص مقابل هذا الإلتزام. وعندما يكون من المتوقع أن تسترد المنشأة، أو تحصل علي تعويض، أو تقوم بتحميل بعض أو كل المبالغ اللازمة لتسوية مخصص لطرف آخر (شركة التأمين مثلاً)، فإنه يتعين علي المنشأة أن تعترف بالاسترداد عندما يكون مؤكداً أن الاسترداد سوف يتم في حالة قيام المنشأة بسداد أو تسوية الإلتزام. ويعامل الاسترداد كأصل منفصل، ويجب ألا تزيد القيمة التي يتم الإعتراف بها للاسترداد عن قيمة المخصص (الفقرة ٥٣).

وفي مثل هذه الظروف، فإنه سيتعين علي المنشآت الإعتراف باسترداد التأمين المحتمل فقط عندما يكون تحقيقه أو استرداده أمراً "مؤكداً عملياً". ويلاحظ أنه لم يتم تعريف عبارة "مؤكد عملياً" في معيار المحاسبة الدولي ٣٧ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ المعدل ٢٠١٥)، ولكنه بالتأكيد مستوي أعلى بكثير من "محتمل" . وفي الواقع ، يمثل هذا المفهوم تحدياً كبيراً أمام الإعتراف بالمبالغ المتوقع استردادها. ويعتبر من المعقول تفسير "مؤكد عملياً" على أنه مستوي قريب من ١٠٠٪ ، بحيث تصبح النسبة المتبقية لعدم التأكد غير جوهرية. وفي الممارسة العملية، يجب علي المنشأة تقييم كل حالة بصورة فردية على أساس خصائصها، بمعني أن تتحقق المنشأة من أن بوليصة التأمين تغطي الحدث، وأنه يحق للمنشأة مطالبة شركة التأمين بالتعويض. وقد يتطلب هذا توافر دليل علي أن شركة التأمين ستقوم بتغطية الحدث وستنفذ المطالبة، مثل استلام المنشأة خطاب من شركة التأمين للتأكيد علي أن بوليصة التأمين تغطي هذا النوع من الخسائر، والذي يوفر دليلاً علي التحوط في نهاية فترة التقرير. وبتوافر هذه الأدلة عن تحقق هذا الاسترداد، يتعين علي المنشأة الإفصاح عن الاسترداد كأصل محتمل وفقاً لمتطلبات الفقرة ٥٣ من المعيار المشار إليه،

مع عدم الإعتراف بالأصل المحتمل في القوائم المالية لأنه قد يؤدي للإعتراف بإيراد قد يستحيل تحقيقه وفقاً لمتطلبات الفقرة ٣١ من ذات المعيار. ويجب أن يمتد هذا التقييم إلى تحليل المعلومات المتاحة بعد نهاية فترة التقرير وقبل إعتماد القوائم المالية. كما يتعين علي المنشآت المتضررة مراجعة عقودها بدقة، وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك أية شروط خاصة قد تعفي المنشأة من تعهداتها، كشروط القوة القهرية التي تعطي الحق في فسخ العقد دون دفع غرامات. وذلك لأن العقود التي يمكن إلغاؤها دون دفع تعويضات للطرف الآخر لا تعد عقوداً محملة بخسارة لعدم وجود إلتزام وذلك وفقاً لمتطلبات الفقرة ٦٧ من المعيار المشار إليه أعلاه (Ernst & Young, 2020).

وبالنظر لظروف عدم التأكد المرتفعة المصاحبة لتطور تفشي عدوي فيروس كورونا، فإنه يجب علي المنشآت الإفصاح عن القيمة الدفترية لكل نوع من أنواع المخصصات بما في ذلك مخصصات العقود المحملة بخسارة في بداية ونهاية فترة التقرير، والتغيرات التي طرأت علي هذه المبالغ خلال فترة التقرير، مع شرح مختصر لطبيعة الإلتزام، والوقت المتوقع لأية تدفقات خارجة للمنافع الإقتصادية، علاوةً علي مستوي عدم التأكد المصاحب لهذه التدفقات، وقيمة أية استردادات متوقعة. كما يتعين علي المنشأة الإفصاح عن كل نوع من أنواع الإلتزامات المحتملة في تاريخ نهاية الفترة المالية، وطبيعة الإلتزام المحتمل، وتقدير تأثيره المالي، والإشارة لحالات عدم التأكد المرتبطة به، وإمكانية حدوث أية استردادات. كما يتعين علي المنشأة الإفصاح عن طبيعة الأصول المحتملة في تاريخ قائمة المركز المالي، مع القيام بتقدير تأثيرها المالي باستخدام نفس المبادئ التي استخدمتها في تقدير الأثر المالي للمخصصات. وفي حالة ما إذا كان الإفصاح عن بعض أو كل هذه المعلومات قد يُضعف من موقف المنشأة في نزاعها مع الأطراف الأخري، فلا تلتزم المنشأة بالإفصاح عن هذه المعلومات، ولكن يتعين عليها الإفصاح عن طبيعة الخلاف مع هذه الأطراف وأسبابها، وأيضاً الإفصاح عن حقيقة أنه لم يتم الإفصاح عن هذه المعلومات وفقاً لمتطلبات الفقرات ٨٤- ٩٢ من المعيار المشار إليه أعلاه.

١١/٢ المحاسبة عن المنح الحكومية: Accounting for Government Grants

في الآونة الأخيرة، إتخذ العديد من الحكومات في مختلف دول العالم تدابير ملائمة لمساعدة المنشآت علي مواجهة الآثار المحتملة لفيروس كورونا. وتشمل هذه التدابير الإعانات المباشرة، والإعفاءات والتخفيضات الضريبية، ومد فترات سداد الضرائب المستحقة، وتخفيض الرسوم العامة، وتخفيضات الإيجار أو تمديد فترات السداد، وتأجيل سداد القروض، وتخفيض الفائدة عليها. وفي

هذا الصدد، فقد أعلنت الحكومة المصرية عن تأجيل سداد الضريبة العقارية علي المصانع والمنشآت السياحية لمدة ثلاثة أشهر، وخفض أسعار الكهرباء للمصانع، ودعم المصدرين، وخفض سعر الضريبة علي توزيعات أرباح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من ١٠% إلي ٥%، مع الإعفاء الكامل للعمليات الفورية علي الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط البورصة المصرية. كما قام البنك المركزي المصري بتأجيل الاستحقاقات الإئتمانية للبنوك والمستحقة علي المؤسسات والأفراد لمدة ستة أشهر مع عدم تحصيل فوائد أو غرامات تأخر عن السداد، مع خفض سعر الفائدة علي الإقتراض بنسبة ٣%. هذا وما زالت استجابات الحكومات تتطور مع تفشي عدوي المرض.

وتعتبر المشكلة الجوهرية التي ستواجه معدي التقارير المالية هي كيفية المعالجة المحاسبية لآثار هذه القرارات، وهل ستتم المحاسبة عن كل هذه التدابير بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٠ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ١٢ المعدل ٢٠١٥– المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية)؟ أم أن هناك معايير محاسبية أخري يجب أن تخضع لها معالجة مثل هذه القضايا؟، وبالنظر لهذه التدابير، فإنه لا يمكن وصف جميع هذه التدابير كمنح حكومية. ويرجع ذلك إلي أن الفقرة ٣ من المعيار المشار إليه عرفت المنح الحكومية علي أنها مساعدات حكومية فى صورة تحويل موارد إقتصادية لمنشأة معينة فى مقابل إلتزام تلك المنشأة بتنفيذ شروط معينة في الماضي، أو في المستقبل فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمنشأة. كما تهدف هذه المنح أو المساعدات لتشجيع منشآت القطاع الخاص على تنفيذ خطة عمل معينة ما كانت لتقدم عليها لولا حصولها علي تلك المساعدة (الفقرة ٤). لذا، يجب علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية التمييز الواضح بين المنح الحكومية وغيرها من تدابير المساعدة الأخري، وذلك لأن معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٠ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ١٢ المعدل ٢٠١٥) يعالج تدابير المساعدة الحكومية التي تشترط قيام المنشأة بتنفيذ أنشطة معينة أو الإلتزام بخطة عمل محددة كشرط لتلقي المنشأة لهذا الدعم أو المساعدة. بينما يخرج عن نطاق المعيار التدابير الممنوحة لكل المنشآت بصرف النظر عن ظروفها ومدي تضررها من تفشي عدوي الفيروس.

لذا، سيتعين علي المنشآت المتضررة التي تحصل علي قرض حكومي أن تتم المحاسبة عنه مبدئياً كإلتزام مالي بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩ – الأدوات المالية)، وفي حالة ما إذا كانت شروط منح هذه القروض تتضمن شروطاً معينة تشير إلي إمكانية تنازل الحكومة عنها بشرط استيفاء المنشأة لشروط معينة، فإنه في هذه الحالة يتعين علي المنشأة المحاسبة عن القروض الحكومية القابلة للتنازل أو عدم الرد كمنح

حكومية، إذا توافرت تأكيدات مناسبة بأن المنشأة ستفي بشروط التنازل عن القرض (الفقرة ١٠). بينما سيتعين علي المنشأة في حالة الحصول علي قرض حكومي بسعر فائدة منخفض عن سعر السوق أن تقوم بالإعتراف بالقرض وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ المعدل ٢٠١٩ – الأدوات المالية)، مع قيام المنشأة بقياس المنفعة الناشئة المرتبطة بحصولها علي هذا القرض بالفرق بين القيمة الدفترية الأولية للقرض والمتحصلات المستلمة، علي أن تقوم المنشأة بالمحاسبة عن هذا الفرق كمنحة حكومية للمنشأة وفقاً لمتطلبات الفقرة (١٠أ) من معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٠ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ١٢ المعدل ٢٠١٥). كما يتعين علي المنشأة المحاسبة عن تخفيض ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ المعدل ٢٠١٥– ضرائب الدخل) ؛ في حين تتم المحاسبة عن تخفيضات الإيجار، أو تأجيل السداد، أو تمديد مدة عقد الإيجار بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ المعدل ٢٠١٩ – عقود التأجير). ولذا، سيتعين على المنشآت المتضررة تحليل جميع الحقائق والظروف بعناية قبل تطبيق المعايير المحاسبية المناسبة ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، يجب علي المنشآت الإعتراف بالمنح الحكومية كأصل فقط عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن المنشأة سوف تلتزم بالشروط المرفقة التي تم علي أساسها استلام المنح أو تلقي الدعم. وفي الحالات التي يتم فيها تقديم الإعانات للمنشآت كنتيجة لتفشي عدوي فيروس كورونا دون أية شروط محددة، فإنه يمكن الاعتراف بالأصل في الوقت الذي يكون من المؤكد فيه بشكلٍ معقول أنه سيتم استلام هذه المنح. وفي حالة تلقي المنشأة مساعدات أو إعانات في صورة نقدية، فإنه يتعين قياسها بقيمتها العادلة. أما إذا كانت المنح الحكومية في صورة أصول غير نقدية مثل المصانع والمعدات لمساعدة المنشأة في عمليات التشغيل، فإنه يتعين علي المنشأة أن تختار سياسة محاسبية للمحاسبة عن هذه الأصول غير النقدية بقيمتها العادلة، أو بمبلغ رمزي وفقاً لمتطلبات الفقرة ٢٣ من معيار المحاسبة المتعلق بالمنح الحكومية. كما يتعين علي المنشأة عرض المنح الحكومية المرتبطة بأصول – بما فى ذلك المنح غير النقدية المثبتة بقيمتها العادلة – فى قائمة المركز المالى إما بإثباتها كإيرادات مؤجلة أو بإظهار قيمتها مخصومة من تكلفة الأصل للوصول إلى القيمة الدفترية الصحيحة للأصل وفقاً لمتطلبات الفقرة ٢٤ من ذات المعيار. كما يجب علي تلك المنشآت الإعتراف بالمنح الحكومية في الربح أو الخسارة (قائمة الدخل) على أساس منهجي على مدى الفترات التي إعترفت فيها المنشأة بالمصروف المرتبط بالتكاليف التي تحملتها المنشأة، والتي كانت سبباً في تلقي هذه المنح (الفقرة ١٢). فإذا قررت الحكومة مثلاً تحفيز النشاط

الاقتصادي من خلال تقديم الدعم لاستثمارات بعينها، فإنه في هذه الحالة طالما أن هذه الإعانات تتعلق بالاستثمار في الأصول طويلة الأجل المستخدمة في العمليات، فإنه يجب الإعتراف بالمنحة في الربح أو الخسارة (قائمة الدخل) على مدى العمر الإنتاجي للأصول التي تلقت هذا الدعم استناداً لمبدأ الاستحقاق (الفقرات ١٦، ١٧). كما يتعين علي المنشأة عرض المنح المرتبطة بالدخل في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل)، إما في بند مستقل، أو تحت عنوان رئيسي مثل "إيرادات أخري" ، أو كخصم من المصروفات التي تكبدتها المنشأة وكانت سبباً في تلقي هذه المنحة (الفقرة ٢٩). وفي هذه الحالة، تكون الفائدة أو المنفعة من العرض في الربح أو الخسارة (قائمة الدخل) هي تخفيض عبء الاستهلاك وفقاً لمتطلبات الفقرة ٢٧ من المعيار المشار إليه أعلاه (Ernst & Young, 2020).

كما يتعين علي المنشآت التي تتلقي منحاً أو مساعدات حكومية لتضررها من الآثار السلبية الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كورونا أن تُفصح عن معلومات معينة وفقاً لمتطلبات الفقرة ٣٩ من معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٠ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ١٢ المعدل ٢٠١٥)، علي أن تشتمل هذه المعلومات علي السياسة المحاسبية التى تتبعها المنشأة فى شأن المنح الحكومية بما فى ذلك طرق عرض هذه المنح فى القوائم المالية؛ وطبيعة ومقدار كل المنح الحكومية التى تم الاعتراف بها في القوائم المالية، مع الإشارة إلى أية أشكال أخرى من المساعدات الحكومية التي تكون قد استفادت منها المنشأة بطريقة مباشرة؛ علاوةً علي الشروط أو الالتزامات التى لم تتمكن المنشأة من الوفاء بها، وأية ظروف محتملة أخرى بخصوص المساعدات الحكومية التى تم الاعتراف بها.

١٢/٢ ضرائب الدخل: Income taxes

أعلن العديد من حكومات العالم في أوائل عام ٢٠٢٠عن حزمة من الحوافز الاقتصادية لتمكين المنشآت من مواجهة الآثار السلبية لتفشي فيروس كوفيد-١٩. وقد تضمنت هذه الحوافز بعض الإمتيازات الضريبية مثل خفض أسعار ضريبة الدخل، وتأجيل سداد الضريبة مع تقسيطها علي عدد من الفترات، مع إمكانية تسوية المستحقات الضريبية بشروط ميسرة. وفي هذا الشأن، فقد أعلنت الحكومة المصرية عن تأجيل سداد الضريبة العقارية علي المصانع والمنشآت السياحية لمدة ثلاثة أشهر، وخفض سعر الضريبة علي توزيعات أرباح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من ١٠% إلي ٥%، مع الإعفاء الكامل للعمليات الفورية علي الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط البورصة المصرية، علاوةً علي تقسيط ضريبة الدخل المستحقة علي المنشآت على ٣ أقساط متساوية. كما

أعلن وزير المالية المصري عن بدء رفع الحجز الإداري الناتج عن المديونية الضريبية بشرط سداد ٥% من أصل الضريبة بدلاً من ١٠% وفقاً للقرار السابق بسبب الآثار السلبية لفيروس كوفيد-١٩ علي تلك المنشآت. ويجب علي المنشآت أن تنظر بعناية لهذه الحوافز الضريبية نظراً لتأثيراتها المحاسبية المحتملة علي الإلتزامات والأصول الضريبية الحالية والمؤجلة لتلك المنشآت، خصوصاً إذا ما تضمنت هذه الحوافز تشريعات ضريبية بخفض سعر ضريبة الدخل، أو تسوية الإلتزامات أو الأصول الضريبية المؤجلة، والتي يُنظم معالجتها المحاسبية معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢(ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ المعدل ٢٠١٥- ضرائب الدخل). كما يتعين علي المنشأة قياس الأصول والإلتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة علي أساس أسعار الضريبة المتوقع تطبيقها في الفترة المتوقع فيها استرداد الوفر أو سداد الإلتزام، وذلك استناداً لأسعار الضرائب وقوانين الضرائب التي تم إصدارها حتي نهاية الفترة المالية، أو في سبيلها لأن تصدر، وذلك وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٧ من المعيار المشار إليه.

وعلي الرغم من أن إعلان الحكومات عن تعديل أسعار وقوانين الضرائب في العديد من بلدان العالم يُعد بمثابة دليل جوهري علي صدور التشريع الفعلي، فإنه طبقاً لذلك ستقوم المنشآت بقياس الأصول والإلتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة علي أساس أسعار الضريبة المعلن عنها. إلا أن إتباع هذا المنهج لن يكون مناسباً في جميع دول العالم، إذ سيتعين علي المنشأة مراقبة ما إذا كانت التعديلات الضريبية المعلن عنها من الحكومة قد صدرت بشكل موضوعي في البلد، أو الولاية أم لا، وذلك بالنظر لمراحل العملية التشريعية وتوافق آراء أعضاء السلطة التشريعية عندما تُطبق المنشأة أسعار ضريبية وفقاً لقانون من المحتمل إصداره بشكل موضوعي. وعلاوة علي ذلك، فقد تقوم بعض الحكومات بإعفاء بعض المنشآت المتضررة فقط من تفشي الفيروس من سداد الضرائب استناداً لمعايير معينة، مثل إعفاء المنشآت العاملة بقطاعي السياحة والترفيه والطيران، أو إعفاء المنشآت وفقاً لحجم إيراداتها، أو رقم صافي الدخل، وهو الأمر الذي يؤدي إلي زيادة مستوي عدم التأكد الذي يحيط بتلك المنشآت. وفي هذه الحالة، سيتعين علي إدارات المنشآت عند تقييم الموقف الضريبي ممارسة قدر كبير من الأحكام والتقديرات، حيث قد تلجأ بعض المنشآت إلي تخفيض الإيرادات إلي الحد الذي يُمكنها من الحصول على الإمتياز الضريبي، في حالة ما إذا كان هذا الإمتياز مرتبطاً برقم الإيراد. كما يتعين علي المنشآت المتضررة أن تقوم بتضمين تنبؤات "الجانب السلبي" المرتفعة للغاية عند إعداد تنبؤاتها أو توقعاتها المستقبلية (BDO, 2020; Ernst & Young, 2020).

أما بالنسبة للحوافز الضريبية التي تكون في صورة إئتمانات ضريبية، بمعني تأجيل سداد الضريبة المستحقة، أو تقسيطها علي عدد من الدفعات، أو اسقاطها، فلم تتناول المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير مصرية كيفية المعالجة المحاسبية لها. لذا، سيتعين علي المنشآت ممارسة قدر كبير من الأحكام الشخصية عند معالجتها، لأن بعض المنشآت قد تنظر للإئتمان الضريبي كخفض للإلتزام الضريبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ المعدل ٢٠١٥)، في حين تعتبره منشآت أخري بمثابة استلام منحة حكومية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٠ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ١٢ المعدل ٢٠١٥). وعند معالجة مثل هذه القضايا يجب علي المنشآت أن تستخدم أحكامها في ضوء الظروف والحقائق الخاصة بهذه الحوافز. فإذا كان الإئتمان الضريبي ينطوي علي تخفيض ضرائب الدخل المستحقة عن طريق اسقاطها، أو تأجيلها مع وجود عدد قليل من الشروط غير الضريبية المرتبطة به، فيتعين علي المنشآت معالجته وفقاً لمعيار ضرائب الدخل. أما إذا كان الإئتمان الضريبي يرتبط بشروط أخري غير ضريبية مثل حجم إنفاق المنشأة على أنشطة البحوث والتطوير، فإنه يتعين علي المنشأة معالجة الإئتمان الضريبي كمنحة حكومية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٠ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ١٢ المعدل ٢٠١٥). كما سيتعين علي المنشآت أن تنظر بعناية لما إذا كانت أحداث تفشي فيروس كورونا في بداية عام ٢٠٢٠ تتطلب من المنشآت المتضررة تعديل قوائمها المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩، حيث أن تعديل القيم المدرجة بالقوائم المالية سيترتب عليه تعديل رقم ضرائب الدخل المستحقة(Ernst & Young, 2020) .

وسيتعين علي المنشآت المتضررة من تفشي عدوي فيروس كورونا الإفصاح عن معلومات بشأن التغيرات فى سعر أو أسعار الضريبة المطبقة مقارنةً بالفترة المحاسبية السابقة؛ وقيم الفروق المؤقتة القابلة للخصم؛ والخسائر الضريبية المرحلة؛ والحق فى الخصم الضريبى غير المستخدم للأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها بقائمة المركز المالى، مع إيضاح مدة سريان كل منها قبل أن تتقادم إذا وجدت؛ وطبيعة الأدلة الداعمة للإعتراف بأصول الضريبة المؤجلة عندما تكبدت المنشأة خسارة في الفترة الحالية. كما يتعين علي المنشآت أيضا النظر في الإفصاح عن طبيعة أية أحكام أو تقديرات جوهرية عند تحديد أسس المحاسبة المناسبة للجوانب المذكورة أعلاه. إذ قد تتضمن مثل هذه الأحكام ما إذا كانت قوانين الضرائب قد تم إصدارها بشكل جوهري في تاريخ إعداد القوائم المالية، مع تحديد كيفية المحاسبة عن الإئتمانات الضريبية.

١٣/٢ القوائم المالية الدورية أو المرحلية: Interim Financial Reporting

يتوقع أن يكون لتفشي فيروس كورونا تأثيرات جوهرية علي العديد من جوانب إعداد التقارير المالية للمنشآت. ونظراً لأن تطور تفشي الفيروس حدث في بداية عام ٢٠٢٠، فإن تأثيرات هذه الأحداث يجب أن تعكسها المنشآت في أول قوائم مالية دورية لها. كما أنه نظراً لأهمية توقيت وتكلفة إصدار القوائم المالية، وأيضاً لتفادي تكرار المعلومات التي سبق إدراجها في القوائم السابقة، فإن المنشأة قد تكون مُلزمة أو تختار أن تقدم معلومات أقل عن الفترات الدورية مقارنةً بقوائمها المالية السنوية. وتتضمن هذه المعلومات القوائم المالية الدورية وبعض الإيضاحات الهامة، وذلك وفقاً لمتطلبات الفقرة ٦ من معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٣٠ المعدل ٢٠١٥– القوائم المالية الدورية). كما تتطلب الفقرة ١٥ من ذات المعيار من المنشآت الإفصاح عن تفسير للأحداث والمعاملات الهامة من أجل تفهم التغيرات في المركز المالي وأداء المنشأة منذ نهاية السنة المالية الأخيرة. ويهدف هذا الإفصاح إلي تحديث المعلومات ذات الصلة المعروضة في آخر قوائم مالية سنوية للمنشأة، وذلك لإلقاء الضوء علي الأنشطة والأحداث والأمور الجديدة وليس تكراراً للمعلومات التي سبق ذكرها بالتقارير المالية السابقة.

وفي هذا السياق، فقد أصدرت الهيئة المشرفة علي رقابة وتداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية SEC في ١٩ فبراير ٢٠٢٠ نشرة لمطالبة المنشآت بالإهتمام بتوفير إفصاحات كافية ومناسبة عن الأحداث اللاحقة. كما توقعت الهيئة زيادة الإعتراف بالتأثيرات المحاسبية المتعلقة بتفشي فيروس كوفيد–١٩ في التقارير المالية المستقبلية بدءاً من نموذج الإفصاح ربع السنوي للربع المنتهي في ٣١ مارس ٢٠٢٠ للجوانب التي أصبحت معروفة وتمثل أحداثاً لاحقة للقوائم المالية السنوية المنتهية في عام ٢٠١٩. وسوف يتوقف مستوي الإفصاح علي تطور تفشي عدوي الفيروس وأثره على الإقتصاد والأسواق المالية، ومدي تأثر عمليات المنشأة بتلك الأحداث أو الظروف عند إعداد التقارير المالية المستقبلية (Deloitte, 2020a).

وبالنظر للبيئة المصرية، فقد قررت الهيئة العامة للرقابة المالية تمديد فترة تقديم القوائم المالية الدورية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة عن الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ إلي ١٥ يونيو ٢٠٢٠. كما طالبت الهيئة في ١٢ أبريل ٢٠٢٠ الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك الشركات والكيانات الخاضعة لرقابتها بضرورة قيامها بالإفصاح الكامل فى أول قوائم مالية عن تأثير هذه الأحداث على وضعها الاقتصادي – مراكزها المالية ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الحالية والمستقبلية –، علاوةً علي تأثير هذه الأحداث على القيمة الاقتصادية للمنشأة مع قياس أى

إضمحلال فى أصولها أو أية إلتزامات إضافية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية السارية الحالية، الأمر الذي يساعد مستخدمي هذه القوائم فى إتخاذ القرارات المناسبة. كما أصدرت الهيئة قراراً بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها والصادرة بقرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩على القوائم المالية الدورية التى ستصدر خلال عام ٢٠٢٠، على أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات بنهاية ٢٠٢٠ (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٠).

وبالنظر لضخامة التأثيرات الحالية والمحتملة المصاحبة لتفشي فيروس كورونا، فإنه من المتوقع أن يكون لهذه الأحداث تأثيرات جوهرية علي القوائم المالية الدورية للمنشآت عن الربع الأول من عام ٢٠٢٠. ولأن الفقرة ٧ من معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٣٠ المعدل ٢٠١٥) تتطلب من المنشآت تطبيق نفس السياسات المحاسبية (أسس الإعتراف والقياس المحاسبي) المتبعة في القوائم المالية السنوية عند إعداد القوائم المالية الدورية، فيجب ألا يؤثر تكرار تقارير المنشأة على قياس النتائج سواء في القوائم المالية السنوية أو الدورية. كما سيتعين علي المنشآت تقديم إفصاحات شاملة بشكلٍ خاص لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم آثار تفشي المرض على التقارير المالية للمنشأة (BDO, 2020; Ernst & Young, 2020).

ويجادل الباحثان بأن القوائم الدورية الأولي للمنشآت المتضررة خلال عام ٢٠٢٠ ستكون ذات أهمية بالغة لمستخدمي القوائم المالية نظراً للظروف الاستثنائية التي واجهتها المنشآت خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ نتيجة لتطور تفشي الفيروس بشكل غير مسبوق. لذا، سيتعين علي المنشآت المتضررة وفقاً للمتطلبات الصادرة عن منظمي الأسواق المالية التوسع في الإفصاح بقوائمها المالية الدورية عن الربع الأول من عام ٢٠٢٠ وما يتبعه، بحيث ينطوي علي معلومات كافية وفقاً لمتطلبات الهيئة المشرفة علي رقابة وتداول الأوراق المالية الأمريكية SEC، أو إفصاحاً كاملاً وفقاً لمتطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، علي أن يشمل الإفصاح الدوري المعلومات التالية إذا كانت ذات تأثير جوهري علي المنشأة: فقرة تشير لإتباع نفس السياسات والأسس المحاسبية المتبعة بالقوائم المالية السنوية وما إذا كانت هناك تغييرات في السياسات والأسس مع بيان طبيعة وتأثير هذا التغيير؛ ومدي ملاءمة افتراض الاستمرارية؛ والتغيرات الجوهرية في مبالغ الأصول أو الإلتزامات أو حقوق الملكية أو صافي الأرباح أو التدفقات النقدية؛ وقيمة التخفيض في المخزون إلي صافي قيمته البيعية، وقيمة أي إلغاء لهذا التخفيض؛ والإعتراف بخسائر إضمحلال الأصول

طويلة الأجل، وقيمة أي عكس لهذه الخسائر؛ وإقتناء أو استبعاد الأصول الثابتة؛ والتغيرات الجوهرية في الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة؛ والتغيرات في الظروف التجارية أو الإقتصادية التي تؤثر علي القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية للمنشأة؛ وعدم سداد الإلتزامات أو القروض وأية إنتهاكاً لشروط العقود الحالية؛ وخصصات العقود المحملة بخسارة وأية تغييرات فيها؛ والتغيرات في الإلتزامات أو الأصول المحتملة؛ وتعديلات عقود الإيجار الجوهرية؛ وطبيعة ومبلغ التغييرات في التقديرات المحاسبية؛ والتحول بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية؛ والتغييرات في تبويب الأصول المالية؛ والتغييرات الجوهرية في مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التركيز، وتقدير خسائر الإئتمان المتوقعة، وأية تغييرات جوهرية فيها؛ وأدوات التحوط التي دخلت فيها المنشأة؛ وإصدار وإعادة شراء أو سداد مديونيات وأدوات حقوق الملكية؛ والمنح والمساعدات الحكومية؛ والتعديلات في التشريعات الضريبية وأثرها؛ والأحكام والافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، ومدي إختلافها عن الأحكام والافتراضات السابقة؛ والأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية الدورية.

ورغم أن الباحثين حاولا التعرف علي الآثار المحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير مصرية، إلا أنه نظراً لحجم ومدي التأثيرات المصاحبة لتطور تفشي الفيروس علي بيئة التقرير المالي الحالية، والتي من المتوقع أن يمتد تأثيرها إلي غالبية أو كافة متطلبات المعايير المحاسبية، فقد ركز الباحثان علي التأثيرات الجوهرية بشكلٍ عام، تاركين المجال أمام دراسات مستقبلية لتناول الآثار المحاسبية المحتملة لتفشي الفيروس علي المحاسبة والإفصاح عن مزايا العاملين، ونصيب السهم في الأرباح وكيفية معالجة خيارات الأسهم Stock Options، وعمليات التنقيب وتقييم الموارد التعدينية، والاستثمارات في شركات شقيقة والمشاريع المشتركة، والقوائم المالية المجمعة. علاوةً علي ذلك، يجب أن تتوجه الدراسات المحاسبية المستقبلية لتناول إنعكاسات تفشي الفيروس علي القطاع المصرفي في ظل توقع تزايد المخاطر الإئتمانية المتوقعة لهذا القطاع بشكل جوهري، مما يؤثر بدوره علي تقييم خسائر الإئتمان المتوقعة، علاوةً علي دراسة إنعكاسات تفشي الفيروس علي المتطلبات الخاصة بشركات التأمين في ظل توقع تزايد تعهدات أو مطالبات عقود التأمين – سواء بسبب الوفاة أو تغطية تعطل العمليات أو النشاط– التي ستتعرض لها تلك الشركات في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

٣- الآليات المقترحة للتغلب علي التحديات التي تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تفشي فيروس كورونا

أعلن رئيس الهيئة المشرفة علي رقابة وتداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكيةSEC في ٣٠ يناير ٢٠٢٠ أن موظفي الهيئة سيقدمون "بالقدر الضروري أو المناسب، التوجيه والمساعدة لمعدي التقارير المالية والمشاركين الآخرين في السوق فيما يتعلق بالإفصاحات المتعلقة بالآثار الحالية والمحتملة لفيروس كوفيد-١٩". كما أكد رئيس الهيئة في ١٩ فبراير ٢٠٢٠ على ضرورة إهتمام المنشآت بتوفير إفصاحات كافية ومناسبة عن الأحداث اللاحقة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، علاوةً علي منح إعفاءات مناسبة للشركات المقيدة بالبورصة فيما يتعلق بالمواعيد النهائية لإيداع التقارير، نظراً للظروف الاستثنائية التي تخرج عن سيطرة معدي التقارير المالية والمراجعين. وفي ٤ مارس ٢٠٢٠ أصدرت الهيئة قراراً بمنح الشركات العامة ٤٥ يوماً إضافية لتقديم إفصاحات كافية عن الآثار الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كوفيد-١٩علي أداء المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، رغم أن الإشتراطات المعمول بها كانت تقتضي تقديم هذه التقارير في الفترة من ١ مارس إلي ٣٠ أبريل ٢٠٢٠. كما يتعين علي الشركات المقيدة بالبورصة مراعاة متطلبات الإفصاح المستمر الأخري عن المعلومات التي تتطلبها الهيئة، بما في ذلك الإفصاح عن عوامل الخطر، علاوةً علي التوسع في الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (AASB&AUASB, 2020; Deloitte, 2020a; Deloitte, 2020b).

ولم تكن البيئة المصرية بمنأي عن هذه الإنعكاسات، حيث طالبت الهيئة العامة للرقابة المالية في ١٢ أبريل ٢٠٢٠ الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك الشركات والكيانات الخاضعة لرقابتها بضرورة قيامها بالإفصاح الكامل فى أول قوائم مالية عن تأثير هذه الأحداث على وضعها الاقتصادي -مراكزها المالية ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الحالية والمستقبلية-، كما أصدرت الهيئة قراراً بتمديد فترة تقديم القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلي ٣٠ أبريل ٢٠٢٠ والقوائم المالية الدورية للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ إلي ١٥ يونيو ٢٠٢٠ (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٠).

ويجادل الباحثان بأن النشرات الصادرة عن الهيئات التنظيمية تؤكد جميعها علي الآثار الجوهرية غير المسبوقة لتفشي فيروس كوفيد-١٩ علي بيئة التقرير المالي الحالية، وأنه بالنظر لمضمون هذه

النشرات وتوقيتها، يمكن التأكيد علي مجموعة من الرسائل التي هدفت هذه الهيئات لتوصيلها لإدارات المنشآت، ومعدي التقارير المالية، والمراجعين، ومستخدمي القوائم المالية، وتنطوي هذه الرسائل علي مجموعة من الآليات التي يجب علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية الإلتزام بها للتغلب علي الصعوبات والمشاكل والتحديات المصاحبة لتفشي جائحة كوفيد-١٩. وفي ضوء ما توصل إليه الباحثان في القسم الثاني، يمكن إقتراح الآليات التالية:

١- يجب علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية تبني الإفصاح الكامل و/ أو الكافي عن تأثير تفشي الفيروس على أداء المنشآت ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية (BDO, 2020). إذ يواجه معدو التقارير المالية تحديات غير مسبوقة نتيجة للآثار السلبية لإنتشار فيروس كورونا علي العديد من قطاعات الأعمال. وترتبط معظم هذه الآثار بتزايد مستويات عدم التأكد بصورة جوهرية عند التنبؤ بالآثار أو النتائج المستقبلية لتفشي الفيروس علي بيئة التقرير المالي الحالية. ورغم أن المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير مصرية قد وضعت مبادئ عامة للتعامل مع حالات عدم التأكد، حيث أشار معيار المحاسبة الدولي رقم ٨ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ٥ المعدل ٢٠١٥- السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء) إلي أنه نتيجة لحالات عدم التأكد الملازمة لأنشطة الأعمال، فإن العديد من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة، ولكن يمكن تقديرها فقط. حيث ينطوي التقدير على إجتهادات تستند إلى أحدث المعلومات المتاحة التي يمكن الإعتماد عليها (معيار المحاسبة المصري رقم ٥ المعدل ٢٠١٥، الفقرة ٣٢؛ IAS 8, 2005, para 32).

٢- يتعين علي المنشآت التوسع في الإفصاح عن الافتراضات المتعلقة بالمستقبل والتي وضعتها الإدارة، علاوةً علي أية مصادر رئيسية أخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير، والتي تنطوي على مخاطر جوهرية قد يترتب عليها تسويات ذات أهمية نسبية علي القيم الدفترية للأصول والإلتزامات خلال السنة المالية التالية. كما يجب أن يشتمل الإفصاح علي معلومات بخصوص طبيعة الافتراضات، أو عدم تأكد التقدير مثل الافتراضات بشأن تعديل التدفقات النقدية، أو أسعار الخصم تبعاً للمخاطر أو التغيرات المستقبلية في الرواتب أوالتغيرات المستقبلية في الأسعار التي تؤثر على التكاليف الأخرى، ومدي حساسية القيم الدفترية للطرق والافتراضات والتقديرات المستخدمة في القياس، مع تحديد أسباب تلك الحساسية، وإلي أي مدي ستتأثر نتائج السنة المالية التالية بظروف عدم التأكد، مع تفسير أي تغييرات على الافتراضات السابقة بشأن تلك الأصول والإلتزامات، في حالة بقاء حالة عدم التأكد. كما يتعين علي المنشآت الإفصاح

عن المخاطر الجوهرية التي تتعرض لها، ومثال ذلك مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر العملات الأجنبية، الأمر الذي يتطلب إفصاحاً مناسباً عن هذه المخاطر للمستخدمين (معيار المحاسبة المصري رقم ١ المعدل ٢٠١٩، الفقرات ١٢٢-١٢٩؛ IAS 1, 2007, para 122-129; Deloitte, 2020b).

٣- يجب علي إدارات المنشآت التوسع في الإفصاحات الأخري بخلاف الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مثل تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية والمعد وفقاً لأحكام المادة (٤٠) من قواعد القيد بالبورصة المصرية، وتقرير الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الشركة بشأن مدي الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات الواردة بالدليل المصري لحوكمة الشركات والمعد وفقاً لقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م، مع ضرورة توسع المنشآت في المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر والإفصاح والشفافية بهذه التقارير لضمان توصيل المعلومات المفيدة للمستخدمين بخلاف المعلومات الواردة بالتقارير المالية لتلك الشركات.

٤- يجب علي معدي القوائم المالية بذل العناية المهنية الواجبة بشأن التعامل مع حالة عدم التأكد التي تثيرها ظروف فيروس كوفيد- ١٩ ، وتقديم الإفصاحات اللازمة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة استناداً إلي معلومات ذات جودة عالية. وحتى إذا تعذر من الناحية العملية الإفصاح عن مدى الآثار المحتملة لافتراض أو مصدر آخر لعدم تأكد التقدير في نهاية فترة التقرير- وهو شيء متوقع في مثل ظروف فيروس كوفيد ١٩ - ، فإنه يجب على المنشأة أن تُفصح عن أنه من المحتمل بدرجة معقولة وفقاً للمعرفة القائمة أن تتطلب النتائج التي تختلف عن الافتراضات الحالية خلال السنة المالية التالية تعديلاً ذا أهمية نسبية على المبلغ الدفتري للأصل أو الالتزام المتأثر. وفى جميع الحالات، يتعين علي المنشآت المتضررة الإفصاح عن طبيعة الأصل أو الالتزام المحدد (أو فئة الأصول أو الالتزامات) المتأثر بالافتراضات غير المؤكده، ومبلغه الدفتري (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠).

٥- ضرورة التواصل المستمر والتشاور بين إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية والمراجع الخارجي والمسئولين عن الحوكمة بالمنشأة في مرحلة مبكرة من إعداد القوائم المالية، وخصوصاً في القضايا الحرجة، حتي تقلل تلك المنشآت من إحتمالات إعادة إصدار القوائم المالية، أو قيام المراجع الخارجي بإبداء رأي غير نظيف علي القوائم المالية لتلك المنشآت.

٦- يجب علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية استخدام قدر كبير من الأحكام والإجتهادات بشأن العديد من الجوانب أو القضايا المصاحبة لتفشي فيروس كورونا، وذلك بسبب إرتفاع

مستويات عدم التأكد المحيطة ببيئة التقرير المالي في ظل الأزمة الحالية. إذ يؤكد معيار المحاسبة الدولي رقم ١ (ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم ١ المعدل ٢٠١٩ – عرض القوائم المالية) على أنه كلما زاد عدد المتغيرات والافتراضات المؤثرة على الصورة المحتملة لإيضاح حالات عدم التأكد في المستقبل – كالحالة الراهنة والمحتملة لتطور تفشي فيروس كورونا–، كلما زاد خضوع تلك الإجتهادات للتقدير الشخصي وأصبحت أكثر تعقيداً، ومن ثم، زادت إمكانية أن ينجم عن ذلك تعديل ذو أهمية نسبية على المبالغ الدفترية للأصول والإلتزامات. لذا، سيتعين علي المنشآت المتضررة الإفصاح عن معلومات بشأن الأحكام التي إتخذتها الإدارة في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة، والتي يكون لها أثر جوهري على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية، مع عرض هذه المعلومات مع السياسات المحاسبية أو في الإيضاحات الأخري، وذلك بغرض توفير معلومات مناسبة يمكن أن تساعد مستخدمي التقارير المالية في إتخاذ القرارات الإقتصادية السليمة (معيار المحاسبة المصري رقم ١ المعدل ٢٠١٩، الفقرات ١٢٢–١٢٩؛ IAS 1, 2007, para 122–129; Deloitte, 2020b).

٧- يتعين علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية الاستفسار من المنظمات المهنية ومنظمي الأسواق المالية بخصوص أية مشاكل محاسبية لا توجد إرشادات كافية بشأن كيفية معالجتها أو المشاكل التي توجد بشأنها متطلبات متضاربة.

٨- يجب أن تقوم إدارات المنشآت بتوفير الوقت المناسب للمراجعين للقيام بعملهم في ظل الصعوبات والمشاكل اللوجيستية والعملية الناجمة عن تفشي الفيروس، وذلك نظراً لتزايد إحتمالات طلب المراجعين لتعديل بعض البنود أو الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية، الأمر الذي يقود إلي تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وما يترتب علي ذلك من آثار إيجابية علي سمعة المنشآت وأدائها المالي.

٩- يجب علي منظمي الأسواق المالية بمختلف بلدان العالم منح بعض الإعفاءات أو التسهيلات المتعلقة بالمواعيد النهائية لتقديم القوائم المالية والمتطلبات التنظيمية الأخرى للمنشآت في ظل هذه الظروف غير العادية.

وفيما يلي إطار مقترح لأهم الآثار الحالية والمحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية، مع إقتراح عدد من الآليات التي قد تمكن إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية علي التغلب علي هذه التحديات، وذلك علي النحو التالي:

إطار مقترح لأهم الآثار الحالية والمحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا، والآليات المقترحة للتغلب عليها

الآثار الحالية والمحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية

- تقييم ما إذا كانت الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية تتطلب تعديلاً في أرقام القوائم المالية أو لا تتطلب مثل هذا التعديل ولكنها تتطلب فقط إفصاحات إضافية.
- إضمحلال أو إنخفاض قيمة الأصول غير المالية للمنشآت، بما في ذلك الشهرة.
- مشاكل قياس القيمة العادلة لمعظم الأصول نتيجة تقلب الأسواق وعدم توافر المعلومات القابلة للملاحظة بشكل جوهري.
- مشاكل مرتبطة بكيفية تبويب الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة.
- مشاكل مرتبطة بتحديد نصيب المخزون من التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة نتيجة إنخفاض الطاقة الإنتاجية المستغلة للمنشآت بشكل كبير.
- مشاكل مرتبطة بكيفية تبويب الأدوات المالية.
- زيادة خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بشكل جوهري.
- عدم فعالية أدوات التحوط لمعظم الأدوات المالية.
- مشكلة تحديد كيفية المحاسبة عن تعديلات عقود الإيجار، وهل تعالج التعديلات في إطار عقد الإيجار الأصلي أم أنها تعد عقد إيجار منفصل؟
- مشكلة تحديد كيفية المحاسبة عن تعديلات العقود مع العملاء، وهل تعالج التعديلات في نطاق العقد الأصلي أم أنها تعد عقداً منفصلاً؟
- تزايد إحتمالات الإعتراف بمخصصات للعقود المحملة بخسارة، مع تزايد الإفصاح عن الأصول والإلتزامات المحتملة.
- تزايد مشاكل المحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية نتيجة لوجود متطلبات عديدة للإعتراف بها حسب ظروف وشروط هذه المنح والمساعدات.
- تزايد مشاكل تسوية الأصول والإلتزامات الضريبية.

هل الافتراض المحاسبي الخاص بقدرة المنشأة علي الاستمرارية ما زال ملائماً؟

نعم

يجب علي المنشأة الإفصاح عن آثار تفشي الفيروس علي أدائها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

لا

يجب علي المنشأة ألا تعد قوائمها المالية طبقاً لافتراض الاستمرارية، ومن ثم عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة، علاوةً علي الإفصاح عن الأساس الذي استخدمته الإدارة في إعداد قوائمها المالية.

الآليات المقترحة للتغلب علي التحديات التي تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تطور تفشي عدوي فيروس كورونا

- يجب علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية تبني الإفصاح الكامل و / أو الكافي.
- التوسع في الإفصاح عن الافتراضات المتعلقة بالمستقبل ومصادر عدم التأكد والمخاطر المصاحبة لتفشي الفيروس.
- التوسع في الإفصاحات الأخري، مثل تقرير مجلس الإدارة السنوي وتقرير الحوكمة.
- يجب علي معدي القوائم المالية بذل العناية المهنية الواجبة بشأن التعامل مع حالة عدم التأكد.
- ضرورة التواصل المستمر والتشاور بين إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية والمراجع الخارجي والمسئولين عن الحوكمة بالمنشأة في مرحلة مبكرة من إعداد القوائم المالية.
- يجب علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية استخدام قدر كبير من الأحكام والإجتهادات.
- الاستفسار من المنظمات المهنية ومنظمي الأسواق المالية بخصوص أية مشاكل محاسبية تنطوي علي معالجات

شكل (٣-١)

المصدر: (إعداد الباحثان)

٤-الدراسة الاستكشافية: The Exploratory Study

يستهدف الباحثان في هذا القسم إختبار تساؤلات الدراسة، وذلك باستطلاع رأي عينة من معدي التقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية بشأن أهم الآثار الحالية والمحتملة لتطور تفشي عدوي فيروس كورونا علي بيئة التقرير المالي في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية. علاوةً علي ما إذا كانت الآليات المقترحة بواسطة الباحثين يمكن أن تساهم في التغلب علي التحديات التي قد تواجهها إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي كنتيجة لتفشي العدوي أم لا. ولتحقيق هذا الهدف، يتناول هذا القسم وصف لمجتمع وعينة الدراسة، وأدوات الدراسة الاستكشافية، وإختبار الصدق والثبات لقوائم الاستقصاء، والتحليل الإحصائي للبيانات، ونتائج التحليل الإحصائي.

١/٤ مجتمع وعينة الدراسة

بالنظر لطبيعة مشكلة الدراسة والهدف منها، فقد قام الباحثان بتحديد مجتمع الدراسة في مجموعتين، تتمثل المجموعة الأولي في معدي التقارير المالية والمديرين الماليين بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بينما تتمثل المجموعة الثانية في المجتمع الأكاديمي المحاسبي بالجامعات المصرية. ونظراً للتدابير الحكومية لمواجهة تفشي الفيروس، وعدم تواجد العديد من الأفراد في أماكن عملهم، فقد تم تصميم قائمة استقصاء على موقع جوجل (www.google.com)، مع إرسال رابط القائمة للعديد من الأفراد المنتمين لكل مجتمع عبر وسائل التواصل الاجتماعي والذين يمثلون عينة الدراسة. وقد بلغ عدد الاستمارات المستلمة من العينة الأولي عدد (٧١) استمارة، استبعد منها (٣) استمارات بسبب إختيار المستقصي منهم لنفس الإختيار في جميع فقرات قائمة الاستقصاء، لذا، بلغ

عدد الاستمارات المقبولة والصالحة للتحليل (٦٨) استمارة للعينة الأولي. في حين بلغ عدد الاستمارات المستلمة من العينة الثانية (١٠٨) استمارة، تم استبعاد استمارة واحدة فقط منها لإختيار المستقصي منه نفس الإختيار في جميع فقرات قائمة الاستقصاء. وبالتالي، بلغ عدد الاستمارات المقبولة والصالحة للتحليل (١٠٧) استمارة للعينة الثانية.

٢/٤ أدوات الدراسة الاستكشافية

اعتمد الباحثان في إجراء الدراسة الاستكشافية على أسلوبي قوائم الاستقصاء والتواصل الإلكتروني مع المستقصي منهم بغرض توضيح بعض الفقرات أو الأسئلة الواردة بقوائم الاستقصاء والمقصود بها والهدف منها. وقد تم تقسيم قائمة الاستقصاء إلي قسمين، حيث يتناول القسم الأول أهم الآثار الحالية والمحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية، وقد اشتمل هذا القسم علي (١٦) فقرة تغطي أهم الآثار الحالية والمحتملة التي توصلت إليها الدراسة النظرية، علاوةً علي سؤال مفتوح بشأن أية آثار محاسبية حالية أو محتملة أخري يتوقع المستقصي منه أنها ستنشأ عن تفشي عدوي فيروس كورونا. في حين اشتمل القسم الثاني علي (١٠) فقرات تتناول أهم الآليات المقترحة من قبل الباحثين في التغلب علي التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تطور تفشي عدوي فيروس كورونا، علاوةً علي سؤال مفتوح بشأن أية آليات أخري يري المستقصي منه أنها يمكن أن تساعد إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في التغلب علي التحديات التي قد تواجههم عند إعداد القوائم المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تطور تفشي الفيروس. وقد تم تصميم قوائم الاستقصاء وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي Likert Scale لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات قوائم الاستقصاء، حيث تم استخدام خمس رتب لقياس استجابات المستقصي منهم تتراوح بين (موافق تماماً، وموافق، ومحايد، وغير موافق، وغير موافق تماماً)، مع إعطاء أوزان لهذه البدائل تنازلياً من ٥ إلى١ بالترتيب. وبالتالي فإن العامل الذي يأخذ متوسط حسابي مقداره أكبر من ثلاث درجات يعتبر هاماً، وكلما زادت الدرجة فإن ذلك يشير إلي أن هذا العامل أكثر جوهرية. في حين يعتبر العامل الذي يحصل علي ثلاث درجات فأقل غير هام. وكلما كانت الدرجة أكثر إنخفاضاً فإن ذلك يشير إلي إرتفاع مستوي عدم جوهرية هذا العامل. ويعرض الملحق رقم (١) قائمة الاستقصاء الموزعة علي أفراد عينة الدراسة.

٣/٤ اختبار الصدق والثبات لقوائم الاستقصاء

يهدف إختبار الصدق لقياس الإتساق الداخلي لفقرات قائمة الاستقصاء، وقوة الإرتباط بين هذه الفقرات، ومدي قياس تلك الفقرات فعلاً لما وضعت لقياسه. بينما يهدف إختبار الثبات لقياس مدي استقرار نتائج قائمة الاستقصاء وعدم تغيرها بشكلٍ كبير إذا ما تم إعادة توزيعها على نفس الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية مختلفة. وللتأكد من صلاحية قائمة الاستقصاء كأداة للدراسة، فقد تم عرضها في صورتها الأولية على عدد من أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية بهدف إبداء آرائهم حول دقة وسلامة صياغتها وترابط فقراتها ومدي تعبيرها عن مشكلة البحث والآليات المقترحة للتغلب عليها، ولقد تم أخذ جميع الملاحظات والمقترحات في الإعتبار عند تطوير النسخة النهائية من قائمة الاستقصاء. كما تم استخدام إختبار ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's Test ، بإعتباره أكثر أساليب تحليل الإعتمادية دلالة في قياس صدق وثبات قوائم الاستقصاء. إذ يقيس معامل ألفا كرونباخ صدق قائمة الاستقصاء، أما الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ فيقيس ثبات القائمة. ويوضح الجدول التالي نتائج إختبار ألفا كرونباخ للعينتين:

جدول (٤-١) التحليل الإحصائي لقياس درجة الصدق والثبات لقوائم الاستقصاء (اختبار ألفا كرونباخ)

أقسام قائمة الاستقصاء	عدد الفقرات أو الأسئلة	عينة معدي التقارير المالية		عينة الأكاديميين	
		معامل الصدق	معامل الثبات	معامل الصدق	معامل الثبات
القسم الأول	١٦	٠,٨٠٥	٠,٨٩٧	٠,٩٣٩	٠,٩٦٩
القسم الثاني	١٠	٠,٦٥١	٠,٨٠٧	٠,٨٨٩	٠,٩٤٣
قائمة الاستقصاء ككل	٢٦	٠,٨٢٧	٠,٩٠٩	٠,٩٥٦	٠,٩٧٨

يتضح من الجدول السابق أن معامل الصدق لعينة معدي التقارير المالية يبلغ ٠,٨٢٧ للاستمارة ككل، وأن معامل الصدق للقسم الأول من قائمة الاستقصاء يبلغ ٠,٨٠٥، في حين يبلغ معامل الصدق للقسم الثاني ٠,٦٥١، وأن معامل الثبات هو الجذر التربيعي للمعاملات السابقة، حيث يبلغ ٠,٩٠٩ للاستمارة ككل. في حين يبلغ معامل الصدق لعينة الأكاديميين ٠,٩٥٦ للاستمارة ككل، وأن معامل الصدق للقسم الأول من قائمة الاستقصاء يبلغ ٠,٩٣٩، في حين يبلغ معامل الصدق للقسم الثاني ٠,٨٨٩، وأن معامل الثبات للاستمارة ككل يبلغ ٠,٩٧٨ . ويشير هذا إلي أن معامل الصدق والثبات لقوائم الاستقصاء لكلا العينتين يعد معاملاً مقبولاً وذا دلالة إحصائية، وذلك لأن معامل ألفا كرونباخ للاستمارة ككل أو لأقسامها يعادل ٦٠% أو أكثر (Sekaran,2003). وبالتالي، تشير نتائج معامل ألفا كرونباخ إلي مستوي جيد من الصدق والثبات لاستبيان عينة معدي

التقارير المالية حيث يبلغ هذا المعامل ٠,٨٢٧ لقائمة الاستقصاء ككل، بينما يشير لمستوي مرتفع من الصدق والثبات لاستبيان عينة الأكاديميين حيث يبلغ المعامل ٠,٩٥٦ للقائمة ككل.

٤/٤ التحليل الإحصائي للبيانات

اعتمد الباحثان علي برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences(SPSS 20.0) لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة. ولإختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات، يجب أولاً التعرف علي شكل توزيع البيانات، وما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه. وللقيام بذلك، تم استخدام إختبار كولمجروف سميرنوف Kolmogorov–Smirnov اللامعلمي. وقد أظهر استخدام هذا الإختبار أن بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لأن أكبر قيمة لمستوي الدلالةAsymp.Sig لعينة معدي التقارير المالية بلغت ٠,٠٠٨ (وذلك للفقرة ١/٢) وهي قيمة أقل من مستوي المعنوية ٠,٠٥ ، كما بلغت قيمة مستوي الدلالة لعينة الأكاديميين ٠,٠٠٠ (وذلك لجميع الفقرات) وهي قيمة أقل أيضاً من مستوي المعنوية ٠,٠٥، الأمر الذي يشير إلي عدم صلاحية استخدام أساليب الإختبارات المعلمية، وأن أساليب الإختبارات اللامعلمية Non–Parametric Tests هي الأنسب لإجراء مثل هذا التحليل.

أما عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل، فسوف يعتمد الباحثان علي ثلاثة أساليب إحصائية، حيث يتضمن الأسلوب الأول استخدام التحليل الوصفي لاستجابات كل عينة من خلال إيجاد متوسط الآراء لكل فقرة من فقرات الاستبيان. فإذا زاد المتوسط الحسابي للفقرة عن ثلاث درجات، فإن ذلك يشير إلي أهمية هذه الفقرة، وكلما زادت الدرجة للفقرة فإن ذلك يشير إلي أن هذه الفقرة أكثر جوهرية. أما الفقرة التي تحصل علي ثلاث درجات فأقل فإنها تعد غير هامة. وكلما كانت الدرجة أكثر إنخفاضاً فإن ذلك يشير إلي إرتفاع مستوي عدم جوهرية هذه الفقرة. أما الأسلوب الثاني فهو إختبار فريدمان FriedmanTest، ويستخدم هذا الأسلوب لتحليل مجموعة من القياسات المرتبطة، وذلك من خلال إعطاء متوسط رتب لكل فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء، ومن ثم يمكن ترتيب درجة أهمية هذه الفقرات وفقاً لمتوسط الرتب. ولذا، فإن هذا الأسلوب يفيد في معرفة آراء المستقصي منهم بالنسبة لكل عينة علي حده، الأمر الذي يعكس وجهة نظر المشاركين في الاستقصاء لمدي جوهرية التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في ظل تفشي فيروس كورونا،علاوةً علي مدي جوهرية الآليات المقترحة للتغلب عليها. أما الأسلوب الثالث فهو إختبار مان ويتني Mann–Whitney Test،ويهدف هذا الإختبار إلي تحديد مدي وجود فروق

معنوية بين آراء العينتين فيما يتعلق بكل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك لأن هذا الأسلوب يفضل استخدامه في حالة المقارنة بين عينتين مستقلتين مسحوبتين بطريقة عشوائية، حيث تتم مقارنة مستوى الدلالة المحسوب (Asymp.Sig.(2-tailed بمستوى المعنوية المقبول (α =٠,٠٥). فإذا كان مستوى الدلالة المحسوب أكبر من مستوى المعنوية، فإن ذلك يشير إلي عدم وجود فروق معنوية بين العينتين المستقلتين، والعكس صحيح.

٥/٤ نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

تشير نتائج التحليل الإحصائي للبيانات إلي مدي قبول أفراد عينة الدراسة لأسئلة البحث. ولذا سيتم استعراض نتائج التحليل الإحصائي لكل قسم من أقسام قائمة الاستقصاء علي حده وبما يتمشي مع التساؤلات البحثية، وذلك علي النحو التالي:

١/٥/٤ نتائج إختبار السؤال الأول

يهدف السؤال الأول إلي التعرف علي أهم الآثار الحالية والمحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية، وذلك من خلال (١٦) عاملاً توصلت إليهم الدراسة النظرية. وتشمل هذه العوامل: X1.1 تقييم ما إذا كانت الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية تتطلب تعديلاً في أرقام القوائم المالية أو لا تتطلب مثل هذا التعديل، ولكنها تتطلب فقط إفصاحات إضافية. X1.2 إضمحلال أو إنخفاض قيمة الأصول غير المالية للمنشآت، بما في ذلك الشهرة. X1.3 مشاكل في قياس القيمة العادلة لمعظم الأصول نتيجة تقلب الأسواق وعدم توافر المعلومات القابلة للملاحظة بشكل جوهري. X1.4 مشاكل مرتبطة بكيفية تبويب الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة. X1.5 مشاكل مرتبطة بتحديد نصيب المخزون من التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة نتيجة إنخفاض الطاقة الإنتاجية للمنشآت بشكلٍ كبير. X1.6 مشاكل مرتبطة بكيفية تبويب الأدوات المالية. X1.7 زيادة خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بشكل جوهري. X1.8 عدم فعالية أدوات التحوط لمعظم الأدوات المالية. X1.9 مشكلة تحديد كيفية المحاسبة عن تعديلات عقود الإيجار، وهل تعالج التعديلات في إطار عقد الإيجار الأصلي أم أنها تعد عقد إيجار منفصل؟ X1.10 مشكلة تحديد كيفية المحاسبة عن تعديلات العقود مع العملاء، وهل تعالج التعديلات في نطاق العقد الأصلي أم أنها تعد عقد منفصل؟ X1.11 تزايد إحتمالات الإعتراف بمخصصات للعقود المحملة

بخسارة، مع تزايد الإفصاح عن الأصول والإلتزامات المحتملة. X1.12 تزايد مشاكل المحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية نتيجة لوجود متطلبات عديدة للإعتراف بها حسب ظروف وشروط هذه المنح والمساعدات. X1.13 تزايد مشاكل تسوية الأصول والإلتزامات الضريبية. X1.14 مشاكل مرتبطة بإعداد التقارير المالية الدورية في ظل تفشي جائحة فيروس كوفيد-١٩. X1.15 يؤثر تفشي جائحة كوفيد-١٩ علي قدرة العديد من المنشآت علي الاستمرارية، فإذا ما توصل معدو التقارير المالية إلي أن الافتراض المحاسبي الخاص بقدرة المنشأة علي الاستمرارية ما زال ملائماً، فإنه يواجههم مشكلة عند تقييم كيفية ومدي الإفصاح عن آثار تفشي الفيروس علي أداء المنشآت ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية. X1.16 يؤثر تفشي جائحة كوفيد-١٩ علي قدرة العديد من المنشآت علي الاستمرارية، فإذا ما توصل معدو التقارير المالية إلي أن الافتراض المحاسبي الخاص بقدرة المنشأة علي الاستمرارية لم يعد ملائماً، فإنه تواجههم مشكلة في إعداد القوائم المالية طبقاً لأساس آخر بخلاف افتراض الاستمرارية، والإفصاح عن تلك الحقيقة، والإفصاح عن الأساس الذي استخدمته الإدارة في إعداد قوائمها المالية. ويلخص الجدول التالي رقم (٤-٢)، نتائج التحليل الإحصائي للعينتين باستخدام أساليب التحليل الثلاثة للسؤال الأول، علماً بأنه يُرمز لعينة معدي التقارير المالية بالرمز (١) ولعينة الأكاديميين بالرمز (٢)، وذلك علي النحو التالي:

جدول (٤-٢) نتائج التحليل الإحصائي للعينتين باستخدام أساليب التحليل الثلاثة، وذلك للسؤال الأول

المتغير	المتوسط الحسابي		درجة الترييب لكل عينة وفقاً لاختبار فريدمان Friedman Test				إختبار مان ويتني للفروق بين العينتين Mann- Whitney Test		
			عينة (١)		عينة (٢)				
	عينة (١)	عينة (٢)	متوسط الرتب	الترتيب	متوسط الرتب	الترتيب	قيمة Z	Asymp. Sig. (2-tailed)	معنوية الاختلافات
X1.1	٤,٦٥	٤,٢٧	١٠,٨	١	٩,٩٧	١	-٢,٧٦	٠,٠٠	إختلاف
X1.2	٤,٣٤	٤,٠٨	٩,٠١	*٤	٨,٨٥	٧	-٢,١٧	٠,٠٣	إختلاف
X1.3	٤,١٣	٣,٩٧	٧,٩٢	١١	٧,٩٥	١٢	-١,٣١	٠,١٩	إتفاق
X1.4	٤,١٢	٤,٠٤	٧,٥٨	١٤	٨,٤٤	٨	-٠,٤٣	٠,٦٦	إتفاق
X1.5	٤,٣٢	٤,١٣	٩,٠١	*٤	٩,٠٦	٥	-١,٧٨	٠,٠٨	إتفاق
X1.6	٤,١٥	٤,١٠	٧,٦٠	١٣	٩,١١	٣	-٦,٣٨	٠,٥٢	إتفاق
X1.7	٤,١٨	٤,٠٦	٨,١٨	٨	٨,٣٢	٩	-١,٠١	٠,٣١	إتفاق
X1.8	٤,٠٤	٤,٠٣	٧,٣٢	١٥	٨,٢٨	١٠	-٠,١٥	٠,٨٨	إتفاق
X1.9	٤,٤٣	٤,١٢	٩,٤١	٣	٩,١٢	٢	-٣,١٥	٠,٠٠	إختلاف
X1.10	٤,١٨	٣,٩٨	٨,٣٥	٧	٨,١١	١١	-١,٨٨	٠,٠٦	إتفاق
X1.11	٤,٢٣	٣,٨٧	٨,٦٨	٥	٧,٥٢	١٥	-٢,٨٣	٠,٠٠	إختلاف

المتغير	المتوسط الحسابي		درجة الترييب لكل عينة وفقاً لاختبار فريدمان Friedman Test				إختبار مان ويتني للفروق بين العينتين Mann- Whitney Test		
			عينة (١)		عينة (٢)				
	عينة (١)	عينة (٢)	متوسط الرتب	الترتيب	متوسط الرتب	الترتيب	قيمة Z	Asymp. Sig. (2-tailed)	معنوية الاختلافات
X1.12	٤,١٠	٣,٩١	٧,٦٥	١٢	٧,٥	١٦	١,٥٨-	٠,١١	إتفاق
X1.13	٤,٢٢	٤,١٣	٨,١٠	٩	٩,٠٧	٤	٠,٤٣-	٠,٦٦	إتفاق
X1.14	٤,٢١	٤,١٣	٨,٥٩	٦	٨,٩٩	٦	٠,٩١-	٠,٣٢	إتفاق
X1.15	٤,٤٦	٣,٩٥	٩,٨٢	٢	٧,٨٨	١٣	٤,٥١-	٠,٠٠	إختلاف
X1.16	٤,١٥	٣,٩١	٨,٠١	١٠	٧,٨٢	١٤	١,٥٧-	٠,١٢	إتفاق
قيمة كا٢ Chi-Square			٥٥,٨٣٦		٥٢,٨٤٢				
مستوي الدلالة للسؤال ككل Asymp. Sig.			٠,٠٠٠ معنوي		٠,٠٠٠ معنوي				
* المتغيران لهم نفس الترتيب، وذلك لأن لهما نفس متوسط الرتب.									

ويمكن توضيح نتائج الأساليب الإحصائية الثلاثة للسؤال الأول، وذلك علي النحو التالي:

١/١/٥/٤ نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات السؤال الأول

وفقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٢) يتضح أن أقل متوسط حسابي لاستجابات عينة (١) المرتبطة بمعدي التقارير المالية بلغ ٤,٠٤ للمتغير X1.8 ، بينما بلغ أقل متوسط حسابي لاستجابات العينة (٢) المرتبطة بالأكاديميين ٣,٨٧ للمتغير X1.11، الأمر الذي يشير إلي أن كافة الآثار الحالية والمحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية، والتي توصل إليها الباحثان من خلال الدراسة النظرية تعتبر آثار هامة، وذلك لأن المتوسط الحسابي لها تجاوز ٣ درجات. ووفقاً لهذا الأسلوب يمكن القول بقبول أفراد عينة الدراسة لما توصلت إليه الدراسة النظرية بخصوص السؤال الأول، حيث إتضح أهمية جميع المتغيرات التي توصلت إليها الدراسة النظرية بالنسبة لكلا العينتين.

٢/١/٥/٤ نتائج إختبار فريدمان Friedman Test للسؤال الأول لكل عينة علي حده

وفقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٢) يتضح أهمية استخدام هذا الإختبار في ترتيب المتغيرات الخاصة بالسؤال الأول طبقاً لأهميتها النسبية. ويلاحظ أن العينتين محل الدراسة قد إتفقتا علي أن تقييم الأحداث اللاحقة التي وقعت بعد نهاية السنة المالية والإفصاح عنها (المتغير الأول X1.1) يعد أكثر الآثار المحاسبية أهمية في ظل تطور تفشي عدوي فيروس كورونا سواء بالنسبة لمعدي التقارير المالية أو الأكاديميين علي حدٍ سواء. ويتفق هذا تماماً مع ما توصلت إليه الدراسة النظرية

بترتيب هذا الأثر علي أنه أكثر الآثار الحالية والمحتملة جوهرية. وبشكل أكثر تفصيلاً، يري معدو التقارير المالية أن تقييم الأحداث اللاحقة التي وقعت بعد نهاية السنة المالية والإفصاح عنها يعد أكثر الآثار المحاسبية الحالية والمحتملة جوهرية، يليها مشكلة تقييم قدرة المنشأة علي الاستمرارية وأن افتراض الاستمرارية ما زال ملائماً، ثم مشكلة تحديد كيفية المحاسبة عن تعديلات عقود الإيجار وما إذا كانت هذه التعديلات ستعالج محاسبياً في إطار عقد الإيجار الأصلي أم أنها تعد عقد إيجار منفصل. ثم يلي ذلك مشكلة إضمحلال أو إنخفاض قيمة الأصول غير المالية للمنشآت، بما في ذلك الشهرة، والتي حصلت علي نفس ترتيب مشكلة تحديد نصيب المخزون من التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة نتيجة إنخفاض الطاقة الإنتاجية للمنشآت بشكلٍ كبير، يليها مشكلة تزايد إحتمالات الإعتراف بمخصصات للعقود المحملة بخسارة، مع تزايد الإفصاح عن الأصول والإلتزامات المحتملة، ثم المشاكل المرتبطة بإعداد التقارير المالية الدورية في ظل تفشي جائحة الفيروس، يليها مشكلة تحديد كيفية المحاسبة عن تعديلات العقود مع العملاء وما إذا كانت ستعالج في نطاق العقد الأصلي أم أنها تعد عقداً منفصلاً، يليها مشكلة زيادة خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بشكل جوهري، ثم تزايد مشاكل تسوية الأصول والإلتزامات الضريبية، يليها مشكلة إعداد القوائم المالية طبقاً لأساس آخر بخلاف افتراض الاستمرارية، والإفصاح عن تلك الحقيقة وعن الأساس الذي استخدمته الإدارة في إعداد قوائمها المالية، يليها مشاكل قياس القيمة العادلة لمعظم الأصول نتيجة تقلب الأسواق وعدم توافر المعلومات القابلة للملاحظة بشكل جوهري، وتزايد مشاكل المحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية نتيجة لوجود متطلبات عديدة للإعتراف بها وفقاً لظروف وشروط هذه المنح والمساعدات، يليها المشاكل المرتبطة بكيفية تبويب الأدوات المالية، يليها المشاكل المرتبطة بكيفية تبويب الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة، وأخيراً مشكلة عدم فعالية أدوات التحوط لمعظم الأدوات المالية. أما بالنسبة للأكاديميين، فقد كانت وجهات نظرهم بشأن العديد من الآثار متقاربة مع آراء معدي التقارير المالية، فيما عدا المشاكل المرتبطة بكيفية تبويب الأدوات المالية فقد جاءت في الترتيب الثالث من حيث أكثر الآثار أهمية، في حين جاءت في الترتيب الثالث عشر من وجهة نظر معدي التقارير المالية، وذلك علي الرغم من إتفاق كلتا العينتين حول أهمية هذا البند. وأيضاً فقد إختلفت أهمية مشكلة تزايد إحتمالات الإعتراف بمخصصات للعقود المحملة بخسارة، مع تزايد الإفصاح عن الأصول والإلتزامات المحتملة بين العينتين، حيث جاءت في الترتيب الخامس عشر وفقاً لوجهة نظر الأكاديميين، بينما كانت في الترتيب الخامس وفقاً لوجهة نظر معدي التقارير المالية. وأخيراً، فقد إختلف ترتيب مشكلة تقييم مقدرة المنشأة علي الاستمرارية وأن افتراض الاستمرارية ما زال ملائماً بين العينتين، فبينما جاء هذا

الأثر في الترتيب الثاني من وجهة نظر معدي التقارير المالية، إلا أنه جاء في الترتيب الثالث عشر من وجهة نظر الأكاديميين.

وبالنظر لنتائج إختبار فريدمان علي مستوي العينة ككل، يتضح من الجدول رقم (٤-٢) أن قيمة كا^{2} Chi-Square المحسوبة لعينة معدي التقارير المالية تبلغ ٥٥,٨٣٦ بمستوي دلالة ٠,٠٠٠ ، في حين تبلغ قيمة كا^{2} Chi-Square المحسوبة لعينة الأكاديميين ٥٢,٨٤٢ بمستوي دلالة ٠,٠٠٠، ولأن مستوي الدلالة لكلتا العينتين أقل من مستوى المعنوية (α =٠,٠٥)، فإنه يمكن القول بقبول أفراد عينة الدراسة لما توصلت إليه الدراسة النظرية بخصوص السؤال الأول، حيث إتضح معنوية جميع المتغيرات التي توصلت إليها الدراسة النظرية بالنسبة لكلتا العينتين رغم إختلاف الأهمية النسبية للآثار الحالية والمحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية من وجهة نظر أفراد العينتين محل الدراسة.

٣/١/٥/٤ نتائج إختبار مان ويتني للسؤال الأول للفروق المعنوية بين العينتين

يهدف إختبار مان ويتني Mann-Whitney Test لتحديد مدي معنوية الفروق بين وسيطي عينتين مستقلتين. وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٢) إلي إتفاق وسيطي عينتي الدراسة بشأن (١١) عاملاً من إجمالي (١٦) عاملاً تمثل الآثار الحالية والمحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير الدولية والمصرية. وبطريقة أخري، يوجد فروق بين وسيطي العينتين بشأن (٥) عوامل هي: تقييم الأحداث اللاحقة التي وقعت بعد نهاية السنة المالية والإفصاح عنها، وإضمحلال أو إنخفاض قيمة الأصول غير المالية للمنشآت بما في ذلك الشهرة، وتحديد كيفية المحاسبة عن تعديلات عقود الإيجار، وتزايد إحتمالات الإعتراف بمخصصات للعقود المحملة بخسارة مع تزايد الإفصاح عن الأصول والإلتزامات المحتملة، ومشكلة تقييم مقدرة المنشأة علي الاستمرارية وأن افتراض الاستمرارية ما زال ملائماً، وذلك لأن مستوي الدلالة Asymp. Sig. (2-tailed) لهذه العوامل أقل من مستوى المعنوية (α =٠,٠٥). وعلي الرغم من إختلاف وسيطي العينتين بشأن العوامل الخمسة المشار إليها، إلا أن هذه العوامل قد حصلت علي تقييم مرتفع من كلا العينتين، وتعد معنوية أيضاً. وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بقبول أفراد عينة الدراسة لما توصلت إليه الدراسة النظرية بخصوص السؤال الأول، حيث إتضح معنوية جميع المتغيرات التي توصلت إليها الدراسة النظرية بالنسبة لكلتا العينتين رغم وجود فروق بين وسيطي العينتين بالنسبة لدرجة أهمية بعض العوامل.

٢/٥/٤ نتائج إختبار السؤال الثاني

يهدف التساؤل الثاني إلي التعرف علي دور الآليات المقترحة في التغلب علي التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تطور تفشي عدوي فيروس كورونا، وذلك من خلال (١٠) آليات قام الباحثان بإقتراحها، وتشمل هذه الآليات: X2.1 يجب علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية تبني الإفصاح الكامل عن تأثير تفشي الفيروس على أداء المنشآت ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية طبقاً لإرشادات الهيئة العامة للرقابة المالية، X2.2 يجب علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية تبني الإفصاح الكافي عن تأثير تفشي الفيروس على أداء المنشآت ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية طبقاً لإرشادات الهيئة المشرفة علي رقابة وتداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية SEC ، X2.3 التوسع في الإفصاح عن الافتراضات المتعلقة بالمستقبل ومصادر عدم التأكد والمخاطر المصاحبة لتفشي الفيروس، X2.4 التوسع في الإفصاحات الأخري، مثل تقرير مجلس الإدارة السنوي وتقرير الحوكمة، X2.5 يجب علي معدي القوائم المالية بذل العناية المهنية الواجبة بشأن التعامل مع حالة عدم التأكد، X2.6 ضرورة التواصل المستمر والتشاور بين إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية والمراجع الخارجي والمسئولين عن الحوكمة بالمنشأة في مرحلة مبكرة من إعداد القوائم المالية، X2.7 يجب علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية استخدام قدر كبير من الأحكام والإجتهادات، X2.8 الاستفسار من المنظمات المهنية ومنظمي الأسواق المالية بخصوص أية مشاكل محاسبية لها معالجات متضاربة، X2.9 توفير الوقت المناسب للمراجعين للقيام بعملهم،X2.10 منح بعض الإعفاءات أو التسهيلات المتعلقة بالمواعيد النهائية لتقديم القوائم المالية والإيداعات التنظيمية الأخرى. ويلخص الجدول التالي رقم (٤-٣) نتائج التحليل الإحصائي للعينتين باستخدام أساليب التحليل الثلاثة للسؤال الثاني، علماً بأنه يرمز لعينة معدي التقارير المالية بالرمز (١) ولعينة الأكاديميين بالرمز (٢)، وذلك علي النحو التالي:

جدول (٤-٣) نتائج التحليل الإحصائي للعينتين باستخدام أساليب التحليل الثلاثة، وذلك للسؤال الثاني

المتغير	المتوسط الحسابي		درجة الترييب لكل عينة وفقاً لاختبار فريدمان Friedman Test				إختبار مان ويتني للفروق بين العينتين Mann- Whitney Test		
			عينة (١)		عينة (٢)				
	عينة (١)	عينة (٢)	متوسط الرتب	الترتيب	متوسط الرتب	الترتيب	قيمة Z	Asymp. Sig. (2-tailed)	معنوية الاختلافات

المتغير	المتوسط الحسابي		درجة الترتيب لكل عينة وفقاً لاختبار فريدمان Friedman Test				إختبار مان ويتني للفروق بين العينتين Mann- Whitney Test		
			عينة (١)		عينة (٢)				
	عينة (١)	عينة (٢)	متوسط الرتب	الترتيب	متوسط الرتب	الترتيب	قيمة Z	Asymp. Sig. (2-tailed)	معنوية الاختلافات
X2.1	٢,٨٧	٣,١٢	١,٩١	١٠	٣,٣٥	٩	١,٨٨-	٠,٠٦	إتفاق
X2.2	٤,٧٣	٣,٩١	٧,٠٠	٢	٥,٣٢	٧	٦,٩١-	٠,٠٠	إختلاف
X2.3	٤,٣٧	٣,٨٧	٥,٤٦	٦	٥,٢٢	٨	٣,٤٠-	٠,٠٠	إختلاف
X2.4	٤,١٣	٣,٩٩	٤,٨٠	٨	٥,٥٨	٤	٠,٩٩-	٠,٣٢	إتفاق
X2.5	٤,٢٢	٤,١٨	٥,٠٦	٧	٦,٣٣	*١	٠,٢٩-	٠,٧٧	إتفاق
X2.6	٤,٨١	٤,٢٠	٧,٢٤	١	٦,٣٣	*١	٦,٠١-	٠,٠٠	إختلاف
X2.7	٤,٧٢	٤,١٦	٦,٩٣	٣	٦,٢٢	٢	٤,٧٠-	٠,٠٠	إختلاف
X2.8	٤,٦٣	٤,٠٥	٦,٥٤	٤	٥,٨٦	٣	٤,٨٤-	٠,٠٠	إختلاف
X2.9	٤,٥٤	٣,٩٢	٦,١٦	٥	٥,٤٦	٥	٤,٧٤-	٠,٠٠	إختلاف
X2.10	٣,٩٧	٣,٨٧	٣,٨٩	٩	٥,٣٣	٦	٠,٣٥-	٠,٧٣	إتفاق
قيمة كا٢ Chi-Square			٢٥٣,٨٧٤		١٢٥,٨٥٢				
مستوي الدلالة للسؤال ككل Asymp. Sig.			٠,٠٠٠ معنوي		٠,٠٠٠ معنوي				

* المتغيران لهم نفس الترتيب، وذلك لأن لهما نفس متوسط الرتب.

ويمكن توضيح نتائج الأساليب الإحصائية الثلاثة للسؤال الثاني، وذلك علي النحو التالي:

١/٢/٥/٤ نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات السؤال الثاني

وفقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٣) يتضح قبول معدي التقارير المالية لجميع الآليات المقترحة للتغلب علي التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تطور تفشي عدوي فيروس كورونا، فيما عدا آلية واحدة فقط وهي الآلية X2.1 المرتبطة بضرورة تبني إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية الإفصاح الكامل عن تأثير تفشي الفيروس على أداء المنشآت ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية طبقاً لإرشادات الهيئة العامة للرقابة المالية، حيث بلغ متوسط تقييم معدي التقارير المالية لهذا البند ٢,٨٧ وهو أدني من ٣ درجات. أما فيما يتعلق بوجهات نظر الأكاديميين فقد حصلت جميع الآليات المقترحة علي تقييم مرتفع فيما عدا الآلية X2.1 المتعلقة بتبني الإفصاح الكامل عن آثار تفشي الفيروس، حيث حصلت علي درجة تقييم ٣,١٢، وهذا التقييم أقرب إلي وجهة النظر المحايدة التي تأخذ الرقم ٣ من الموافقة التي تأخذ الرقم ٤. وتشير هذه النتائج إلي عدم إتفاق معدي التقارير المالية والأكاديميين مع إرشادات الهيئة العامة للرقابة المالية الصادرة في ١٢ أبريل ٢٠٢٠ والتي تطالب الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك الشركات والكيانات الخاضعة لرقابتها بضرورة قيامها بالإفصاح الكامل فى أول قوائم مالية عن تأثير تفشي الفيروس على وضعها الاقتصادي –

مركزها المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الحالية والمستقبلية –، علاوةً علي تأثير هذه الأحداث على القيمة الاقتصادية للمنشأة مع قياس أى إضمحلال فى أصولها أو أية إلتزامات إضافية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية السارية الحالية. ويجادل الباحثان بأن عدم قبول هذه الآلية يرجع إلي تخوف أو قلق من فئات العينة – تخوف مرتفع من الأكاديميين وأكثر إرتفاعاً من معدي التقارير المالية – بشأن الجهد اللازم لإعداد مثل هذه الإفصاحات الشاملة، والوقت الذي قد تستغرقه، علاوةً علي التكلفة المرتفعة والتي يتوقع أن تتحملها المنشآت عند إنتاج مثل هذه المعلومات بما فيها تكلفة الخبراء التي قد تستعين بهم المنشآت في توفير مثل هذه الإفصاحات. كما ستمثل هذه الإفصاحات عبئاً غير عادي علي فريق المراجعة لإلتزامهم بالتحقق من مدي صحة هذه الإفصاحات، الأمر الذي سيقود إلي زيادة الوقت اللازم لإتمام عملية المراجعة، مع تزايد إجراءاتها والتكلفة المرتفعة المصاحبة لهذه العملية. كما أن هذه الإفصاحات الكاملة قد تخلق قدراً زائداً من المعلومات information overload بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية، الأمر الذي يترتب عليه تزايد حاجة هؤلاء المستخدمين لإدراج هذه الإفصاحات الجديدة في تحليلاتهم. وبالتالي فإنه يجب المفاضلة بين التكلفة والعائد من وراء هذه الإفصاحات الموسعة سواء من وجهة نظر المعدين أو المستخدمين قبل اتخاذ القرار النهائي بشأنها. ووفقاً لنتائج التحليل الوصفي، يمكن القول بقبول أفراد عينة الدراسة للآليات المقترحة من الباحثين فيما عدا آلية الإفصاح الكامل، حيث إتضح أهمية (٩) آليات من إجمالي (١٠) آليات مقترحة للتغلب علي التحديات المصاحبة لتفشي عدوي الفيروس، وذلك من وجهة نظر معدي التقارير المالية والأكاديميين.

٢/٢/٥/٤ نتائج إختبار فريدمان Friedman Test للسؤال الثاني لكل عينة علي حده

وفقاً للنتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٣) يتضح أن العينتين محل الدراسة قد إتفقتا علي أن التواصل المستمر والتشاور بين إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية والمراجع الخارجي والمسئولين عن الحوكمة بالمنشأة في مرحلة مبكرة من إعداد القوائم المالية (الآلية X2.6) تعد أكثر الآليات أهمية في التغلب علي التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تطور تفشي عدوي الفيروس. كما إتفقت وجهات نظر معدي التقارير المالية والأكاديمين بشأن تخوفهم أو قلقهم من تبني الإفصاح الكامل عن آثار تفشي الفيروس علي الوضع الإقتصادي للمنشآت، حيث جاءت هذه الآلية في الترتيب الأخير من وجهة نظر كلتا العينتين. أما بالنسبة لباقي الآليات، فقد جاءت وجهات نظر الأكاديميين متقاربة مع وجهات نظر معدي التقارير المالية بشأن مستوي أهميتها.

وبالنظر لنتائج إختبار فريدمان علي مستوي العينة ككل، يتضح من الجدول رقم (٤-٣) أن قيمة كا^{٢} Chi-Square المحسوبة لعينة معدي التقارير المالية تبلغ ٢٥٣,٨٧٤ بمستوي دلالة ٠,٠٠٠ ، في حين تبلغ قيمة كا^{٢} Chi-Square المحسوبة لعينة الأكاديميين ١٢٥,٨٥٢ بمستوي دلالة ٠,٠٠٠، ولأن مستوي الدلالة لكلتا العينتين أقل من مستوى المعنوية (α =٠,٠٥)، فإنه يمكن القول بقبول أفراد عينة الدراسة للآليات المقترحة من الباحثين، وذلك لأن نتائج الإختبار تشير إلي إتفاق معدي التقارير المالية والأكاديميين بشأن دور الآليات المقترحة في التغلب علي التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تطور تفشي عدوي الفيروس.

٣/٢/٥/٤ نتائج إختبار مان ويتني للسؤال الثاني للفروق المعنوية بين العينتين

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٤-٣) إلي إتفاق وسيطي عينتي الدراسة بشأن (٤) آليات من إجمالي (١٠) آليات مقترحة للتغلب علي التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تطور تفشي عدوي فيروس كورونا. وتشمل هذه الآليات: X2.1 ضرورة تبني إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية الإفصاح الكامل عن تأثير تفشي الفيروس على أداء المنشآت ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية طبقاً لإرشادات الهيئة العامة للرقابة المالية، X2.4 التوسع في الإفصاحات الأخري، مثل تقرير مجلس الإدارة السنوي وتقرير الحوكمة، X2.5 قيام معدي القوائم المالية ببذل العناية المهنية الواجبة بشأن التعامل مع حالة عدم التأكد، X2.10 منح بعض الإعفاءات أو التسهيلات المتعلقة بالمواعيد النهائية لتقديم القوائم المالية والإيداعات التنظيمية الأخرى، وذلك لأن مستوي الدلالة (Asymp. Sig. (2-tailed لهذه الآليات أكبر من مستوى المعنوية (α =٠,٠٥). أما بالنسبة لباقي الآليات، فيوجد فرق بين وسيطي العينتين علي الرغم من إتفاق كلتا العينتين بشأن الدور المرتفع لهذه الآليات في التغلب علي التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تطور تفشي عدوي الفيروس. وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بقبول أفراد عينة الدراسة للدور الجوهري للآليات المقترحة في التغلب علي التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تفشي جائحة كوفيد-١٩.

٥- النتائج والتوصيات والمجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية

٥/١ النتائج

تتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستكشافية، فيما يلي:

١- يوجد إتفاق بين معدي التقارير المالية والأكاديميين علي أن كافة الآثار المحاسبية الحالية والمحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا، والتي توصلت إليها الدراسة النظرية تعد آثاراً جوهرية.

٢- يوجد إتفاق بين معدي التقارير المالية والأكاديميين علي أن مشكلة تقييم الأحداث اللاحقة التي وقعت بعد نهاية السنة المالية والإفصاح عنها تعد أكثر الآثار المحاسبية أهمية في ظل تطور تفشي جائحة كوفيد-١٩.

٣- يوجد إتفاق بين معدي التقارير المالية والأكاديميين علي الدور الجوهري للآليات المقترحة بواسطة الباحثين في التغلب علي التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي في ظل تفشي عدوي فيروس كورونا، ولكن مع تحفظ معدي التقارير المالية والأكاديميين بشأن ضرورة تبني إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية الإفصاح الكامل عن تأثير تفشي الفيروس على أداء المنشآت ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية طبقاً لإرشادات الهيئة العامة للرقابة المالية.

٤- يوجد إتفاق بين معدي التقارير المالية والأكاديميين علي أن التواصل المستمر والتشاور بين إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية والمراجع الخارجي والمسئولين عن الحوكمة بالمنشأة في مرحلة مبكرة من إعداد القوائم المالية يعد أكثر الآليات أهمية في التغلب علي التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي في ظل تفشي عدوي فيروس كورونا.

٥/٢ التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يوصي الباحثان بما يلي:

١- يجب علي إدارات المنشآت المتضررة ومسئولي الحوكمة والمديرين الماليين والمراجعين التواصل المستمر بشأن تحديد وتقييم أثر تطور تفشي عدوي فيروس كورونا علي التقارير المالية لتلك المنشآت في مرحلة مبكرة قبل البدء في عملية إعداد التقارير المالية.

٢- يتعين علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية الاستفسار من المنظمات المهنية ومنظمي الأسواق المالية بخصوص أية مشاكل محاسبية لا توجد إرشادات كافية بشأن كيفية معالجتها أو المشاكل التي توجد بشأنها متطلبات متضاربة.

٣- يجب علي المنشآت تبني الإفصاح الكافي عن تأثير تفشي الفيروس على قوائمها المالية، بما في ذلك التوسع في الإفصاح عن الافتراضات المتعلقة بالمستقبل ومصادر عدم التأكد والمخاطر المصاحبة لتفشي الفيروس، وذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

٤- يتعين علي المنشآت التوسع في الإفصاحات الأخري بخلاف الواردة بالتقارير المالية، مثل تقرير مجلس الإدارة السنوي وتقرير الحوكمة، وغيرها من المتطلبات التنظيمية.

٥- يجب علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية استخدام قدر كبير من الأحكام والإجتهادات بشأن العديد من الجوانب أو القضايا المصاحبة لتفشي فيروس كورونا، وذلك بسبب إرتفاع مستويات عدم التأكد المحيطة ببيئة التقرير المالي في ظل الأزمة الحالية.

٦- يجب علي معدي القوائم المالية بذل العناية المهنية الواجبة بشأن التعامل مع حالة عدم التأكد التي تثيرها ظروف فيروس كوفيد- ١٩.

٧- يجب علي إدارات المنشآت منح الوقت المناسب للمراجعين للقيام بعملهم في ظل الصعوبات والمشاكل اللوجيستية والعملية الناجمة عن تفشي الفيروس.

٨- يجب علي منظمي الأسواق المالية منح بعض الإعفاءات أو التسهيلات المتعلقة بالمواعيد النهائية لتقديم القوائم المالية والإيداعات التنظيمية الأخرى للمنشآت في ظل هذه الظروف غير العادية.

٣/٥ مجالات البحث المستقبلية

في ضوء نتائج البحث الحالية، يقترح الباحثان ضرورة توجيه مزيد من الإهتمام للجوانب البحثية التالية في البحوث المستقبلية:

١- دراسة الآثار الحالية والمحتملة لجائحة كوفيد-١٩علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن مزايا العاملين.

٢- دراسة الآثار المحاسبية الحالية والمحتملة لجائحة كوفيد-١٩علي نصيب السهم في الأرباح وكيفية معالجة خيارات الأسهم Stock Options.

٣- دراسة الآثار المحاسبية الحالية والمحتملة لجائحة كوفيد-١٩علي عمليات التنقيب وتقييم الموارد التعدينية.

٤- دراسة الآثار المحاسبية الحالية والمحتملة لجائحة كوفيد-١٩علي الاستثمارات في شركات شقيقة والمشاريع المشتركة، والقوائم المالية المجمعة.

٥- دراسة إنعكاسات تفشي جائحة كوفيد-١٩ علي تقييم خسائر الإئتمان المتوقعة بالقطاع المصرفي.

٦- دراسة إنعكاسات تفشي جائحة كوفيد-١٩ علي المتطلبات المحاسبية الخاصة بشركات التأمين.

٧- دراسة إنعكاسات تفشي جائحة كوفيد-١٩ علي جودة التقارير المالية.

٨- دراسة إنعكاسات تفشي جائحة كوفيد-١٩ علي بيئة المراجعة الداخلية.

٩- دراسة إنعكاسات تفشي جائحة كوفيد-١٩ علي بيئة المراجعة الخارجية.

١٠- دراسة إنعكاسات تفشي جائحة كوفيد-١٩ علي جودة عملية المراجعة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (٢٠٢٠)، " آثار إنتشار فيروس كورونا – كوفيد ١٩ – على إعداد القوائم المالية ومراجعتها"، ١٣ أبريل: ١-٣٢، متاح على: http://www.socpa.org.sa.

الهيئة العامة للرقابة المالية ، (٢٠٢٠)، "إجراءات الهيئة الإحترازية لمواجهة فيروس كورونا"، أبريل، متاح علي: http://www.eiod.org.

معايير المحاسبة المصرية المعدلة، (٢٠١٥)، **ملحق جريدة الوقائع المصرية**، العدد ١٥٨ تابع (أ) بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥، وزارة الاستثمار – قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.

معايير المحاسبة المصرية المعدلة، (٢٠١٩)، **ملحق جريدة الوقائع المصرية**، العدد ٨١ تابع (أ) بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٩، وزارة الاستثمار والتعاون الدولي – قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Australian Accounting Standard Board (AASB); Auditing and Assurance Board (AUASB), (2020), "The Impact of Coronavirus on Financial Reporting and the Auditor's Considerations", **JOINT FAQ**, March: 1-13.

Binder Dijker Otte (BDO), (2020), "Potential Effects of the Coronavirus Outbreak on 2020 Reporting Periods and Onward", 18 March: 1-11, Available at: http://www.bdo.global.

Deloitte, (2020a), "Financial Reporting Considerations for Virus Impacts", **The Wall Street Journal– Risk & Compliance Journal**, 10 March.

Deloitte, (2020b), "Financial Reporting Considerations Related to COVID-19 and an Economic Downturn", **Accounting Research Tool**, 25 March: 1-64.

Ernst & Young (EY), (2020), "IFRS Accounting Considerations of the Coronavirus Outbreak", 21 Feb: 1-39, Available at: http://www.ey.com.

International Accounting Standards Board (IASB), (2020a), "IFRS 9 and Covid-19", (27 March), 1-2.

IASB, (2020b), "IFRS 16 and Covid-19", (10 April), 1-3.

IASB, (2007), "Presentation of Financial Statements", **IAS 1**, (September).

IASB, (2005), "Inventories ", **IAS 2**, (December).

IASB, (2005), "Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors", **IAS 8**, (December).

IASB, (2003), "Events after the Reporting Period", **IAS 10**, (December).

IASB, (1996), "Income Taxes", **IAS 12**, (October).

IASB, (1983), "Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance", **IAS 20**, (April).

IASB, (1998), "Interim Financial Reporting", **IAS 34**, (June).

IASB,(2004), "Impairment of Assets", **IAS 36**, (March).

IASB,(1998), "Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets", **IAS 37**, (September).

IASB,(2010), "Intangible Assets", **IAS 38**, (March).

IASB,(2003), "Financial Instruments: Recognition and Measurement", **IAS 39**, (December).

IASB,(2004), "Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations", **International Financial Reporting Standard 5**(**IFRS 5**), (March).

IASB,(2005), "Financial Instruments: Disclosures", (**IFRS 7**), (August).

IASB,(2014), "Financial Instruments", (**IFRS 9**), (July).

IASB,(2011), "Fair Value Measurement", (**IFRS 13**), (May).

IASB,(2014), "Revenue from Contracts with Customers", (**IFRS 15**), (May).

IASB,(2016), "Leases", (**IFRS 16**), (January).

Laux, Christian. And Christian Leuz., (2009), "The Crisis of Fair Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate", **Accounting**, **Organizations and Society**, Vol.34: 826-834, Available at: http://www.elsevier.com or http://www.ssrn.com.

Ryan, Stephen G., (2008), "Fair Value Accounting: Understanding the Issues Raised by the Credit Crunch", **Council of Institutional Investors – White Paper**, (July): 1-24.

Sekaran, Uma., (2003),"Research Methods for Business: A Skill Building Approach", **New York – Wiley**, Fourth Edition, Volume 1.

The Institute of Certified Public Accounting of Cyprus (ICPAC), (2020), "Implications of the Coronavirus Outbreak on Financial Reporting and Auditors' Work tailored to Cyprus Reality", 27March: 1-23, Available at: http://www.icpac.org.cy.

World Trade Organization (WTO), (2020), "COVID-19 and World Trade", April, Available at: http://www.wto.org.

ملحق رقم (١)

قائمة استقصاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

السيد الأستاذ الفاضل / ..... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...،

تهدف قائمة الاستقصاء المرفقة إلى التعرف على آرائكم بشأن أهم الآثار الحالية والمحتملة لتطور تفشي عدوي فيروس كورونا –كوفيد١٩– علي بيئة التقرير المالي في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية. حيث يقوم الباحثان:

د/ إبراهيم محمد الطحان
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

د/ عبدالحميد العيسوي محمود
مدرس بقسم المحاسبة
المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفر الشيخ

بإجراء دراسة بعنوان "**الآثار الحالية والمحتملة لتفشي فيروس كورونا علي بيئة التقرير المالي في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية: دراسة استكشافية**". ويسعي الباحثان في هذه الدراسة إلي الوقوف علي أهم الصعوبات والمشاكل والتحديات التي قد تواجه معدي التقارير المالية عند تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي وما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية في ظل تفشي جائحة كوفيد–١٩، مع إقتراح بعض الآليات التي قد تساعد معدي التقارير المالية في التغلب علي هذه التحديات، وذلك باستطلاع آراء عينة من المديرين الماليين ومعدي التقارير المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مع استطلاع رأي الأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية بخصوص هذه التحديات والآليات المقترحة للتغلب عليها.

ويُقدر الباحثان لسيادتكم تعاونكم المثمر بالإجابة على الأسئلة الواردة بالقائمة المرفقة، كما يؤكدان لسيادتكم على أن هذا الاستبيان قد صمم لأغراض البحث العلمي فقط، وأن إجاباتكم ستكون

موضع سرية تامة. كما يعتذر الباحثان لسيادتكم عمًا قد يسببه ذلك من مشقة وعناء، راجين المولى عز وجل أن يجزيكم عن هذا العمل خير الجزاء.

ولسيادتكم وافر الشكر والتقدير ،،،

الباحثان

أولاً: البيانات الشخصية

١-الاسم (اختياري): ..... .

٢- المؤهلات العلمية

☐ بكالوريوس محاسبة.

☐ دبلوم دراسات عليا في المحاسبة.

☐ ماجستير في المحاسبة.

☐ دكتوراه في المحاسبة.

٣- عضوية وزمالة الجمعيات المهنية

☐ عضوية (تذكر الجمعيات المهنية)

..... .

..... .

☐ زمالة (تذكر الجمعيات المهنية)

..... .

..... .

٤- الوظيفة

☐ محاسب (مُعد حسابات) بإحدي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

☐ مدير مالي بإحدي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

☐ مراجع داخلي بإحدي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

☐ معاوني أعضاء هيئة تدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية.

☐ عضو هيئة تدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية.

٥- عدد سنوات الخبرة

☐ أقل من ٣ سنوات.

☐ من ٣ سنوات إلى ١٠ سنوات.

☐ أكثر من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة.

☐ أكثر من ٢٠ سنة إلي ٣٠ سنة.

☐ أكثر من ٣٠ سنة.

ثانياً: أسئلة قائمة الاستقصاء

برجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام كل سؤال عند درجة الموافقة التي تراها سيادتكم مناسبة:

بيـــــان	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
١- من أهم الآثار الحالية والمحتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير الدولية والمصرية ما يلي:					
١/١- تقييم ما إذا كانت الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية تتطلب تعديلاً في أرقام القوائم المالية أو لا تتطلب مثل هذا التعديل ولكنها تتطلب فقط إفصاحات إضافية.					
٢/١- إضمحلال أو إنخفاض قيمة الأصول غير المالية للمنشآت، بما في ذلك الشهرة.					
٣/١- مشاكل في قياس القيمة العادلة لمعظم الأصول نتيجة تقلب الأسعار في الأسواق وعدم توافر المعلومات القابلة للملاحظة بشكل جوهري.					
٤/١- مشاكل مرتبطة بكيفية تبويب الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة.					
٥/١- مشاكل مرتبطة بتحديد نصيب المخزون من التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة نتيجة إنخفاض الطاقة الإنتاجية للمنشآت بشكل كبير.					
٦/١- مشاكل مرتبطة بكيفية تبويب الأدوات المالية.					
٧/١- زيادة خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بشكل جوهري.					
٨/١- عدم فعالية أدوات التحوط لمعظم الأدوات المالية.					
٩/١- مشكلة تحديد كيفية المحاسبة عن تعديلات عقود الإيجار، وهل تعالج التعديلات في إطار عقد الإيجار الأصلي أم أنها تعد عقد إيجار منفصل؟					
١٠/١- مشكلة تحديد كيفية المحاسبة عن تعديلات العقود مع العملاء، وهل تعالج التعديلات في نطاق العقد					

بيـــــان	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الأصلي أم أنها تعد عقداً منفصلاً؟ ١١/١- تزايد إحتمالات الإعتراف بمخصصات للعقود المحملة بخسارة، مع تزايد الإفصاح عن الأصول والإلتزامات المحتملة. ١٢/١- تزايد مشاكل المحاسبة عن المنح والمساعدات الحكومية نتيجة لوجود متطلبات عديدة للإعتراف بها تتوقف علي ظروف وشروط هذه المنح والمساعدات. ١٣/١- تزايد مشاكل تسوية الأصول والإلتزامات الضريبية. ١٤/١- مشاكل مرتبطة بإعداد التقارير المالية الدورية في ظل تفشي جائحة فيروس كوفيد-١٩. ١٥/١- يؤثر تفشي جائحة كوفيد-١٩ علي قدرة العديد من المنشآت علي الاستمرارية، فإذا ما توصل معدو التقارير المالية إلي أن الافتراض المحاسبي الخاص بقدرة المنشأة علي الاستمرارية ما زال ملائماً، فإنه تواجههم مشكلة في تقييم كيفية ومدي الإفصاح عن آثار تفشي الفيروس علي أداء المنشآت ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية. ١٦/١- يؤثر تفشي جائحة كوفيد-١٩ علي قدرة العديد من المنشآت علي الاستمرارية، فإذا ما توصل معدو التقارير المالية إلي أن الافتراض المحاسبي الخاص بقدرة المنشأة علي الاستمرارية لم يعد ملائماً، فإنه تواجههم مشكلة في إعداد القوائم المالية طبقاً لأساس آخر بخلاف افتراض الاستمرارية، والإفصاح عن تلك الحقيقة، والإفصاح عن الأساس الذي استخدمته الإدارة في إعداد قوائمها المالية. ١٧/١ هل تتوقع سيادتكم أية آثار أخري حالية أو محتملة لتفشي عدوي فيروس كورونا علي متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير الدولية والمصرية. برجاء ذكر ذلك تفصيلاً إن وجدت					
٢- تساعد الآليات التالية في التغلب علي التحديات التي قد تواجه إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تطور تفشي عدوي فيروس كورونا:					

بيـــــان	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
١/٢- يجب علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية تبني الإفصاح الكامل عن تأثير تفشي الفيروس على أداء المنشآت ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية طبقاً لإرشادات الهيئة العامة للرقابة المالية.					
٢/٢- يجب علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية تبني الإفصاح الكافي عن تأثير تفشي الفيروس على أداء المنشآت ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية طبقاً لإرشادات الهيئة المشرفة علي رقابة وتداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية.					
٣/٢- التوسع في الإفصاح عن الافتراضات المتعلقة بالمستقبل ومصادر عدم التأكد والمخاطر المصاحبة لتفشي الفيروس.					
٤/٢- التوسع في الإفصاحات الأخري، مثل تقرير مجلس الإدارة السنوي وتقرير الحوكمة.					
٥/٢- يجب علي معدي القوائم المالية بذل العناية المهنية الواجبة بشأن التعامل مع حالة عدم التأكد.					
٦/٢- ضرورة التواصل المستمر والتشاور بين إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية والمراجع الخارجي والمسئولين عن الحوكمة بالمنشأة في مرحلة مبكرة من إعداد القوائم المالية.					
٧/٢- يجب علي إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية استخدام قدر كبير من الأحكام والإجتهادات.					
٨/٢- الاستفسار من المنظمات المهنية ومنظمي الأسواق المالية بخصوص أية مشاكل محاسبية لها معالجات متضاربة.					
٩/٢- توفير الوقت المناسب للمراجعين للقيام بعملهم.					
١٠/٢- منح بعض الإعفاءات أو التسهيلات المتعلقة بالمواعيد النهائية لتقديم القوائم المالية والإيداعات التنظيمية الأخرى.					
١١/٢- هل تري سيادتكم وجود أية آليات أخري يمكن أن تساعد إدارات المنشآت ومعدي التقارير المالية في التغلب علي التحديات التي قد تواجههم عند إعداد القوائم المالية في البيئات المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي بسبب تطور تفشي عدوي فيروس					

بيـــــان	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
كورونـــا. برجـــاء ذكرهـــا تفصـــيلاً إن وجـــدت					

نشكر سيادتكم علي مساهمتكم الغالية في إنجاز هذا البحث...،

الباحثان